جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مذكرة ماستر

تخصص: العلاقاتالدولية

إعداد الطالب:
أمال حفري

يوم:.../..../.....

دور العامل الاقتصادي في المنافسة الإقليمية لكل من إيران-تركيا

لجنة المناقشة:

العضو 1	الرتبة	جامعة بسكرة	رئيسا
سهام حروري	أ. مح أ	جامعة بسكرة	مشرفا ومقررا
العضو 3	الرتبة	جامعة بسكرة	ممتحنا

السنة الجامعية:2019-2020

شكر وتقدير

بداية أحمد الله وأشكره شكرا عظيما الذي أعانني لإتمام هذا العمل المتواضع

أتقدم بالشكر للأستاذة المشرفة: الدكتورة سهام حروري التي لم تبخل علي يوما بنصائحها

وإرشاداتها القيمة، فكل معاني التقدير والشكر لك أستاذتي الفاضلة

الشكر لكل أساتذتي الكرام الذين واكبوا أطوار دراستي، وأخص بالذكر:

الأستاذة الدكتورة طويل نسيمة

الشكر لأعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة وإثراء مذكرتي

الشكر لزميلي الدكتور سبع عبد الكريم على مساعدته لي في إعداد هذه المذكرة

شكرا لكم جميعا

أمال

الإهداء

إلى روح جدتي وجدي رحمهما الله

إلى روح زميلي هوام علاء الدين رحمه الله

إلى سندي في الحياة ...أبي الغالي

إلى من الجنة تحت قدميها...أمي الغالية

إلى إخوتي وأخواتي

إلى كل من هو في قلبي ولم يذكره قلمي

إلى كل محب للعلم...أهدي هذا العمل المتواضع

أمال

الموضوع	الصفحة
شكر وتقدير	
الإهداء	
مقدمة	أ – ز
الفصل الأول: العامل الاقتصادي والمنافسة الإقليمية: مقاربة مفاهيمية –نظرية	
تمهيد	**07**
المبحث الأول: الضبط المفاهيمي لمصطلح العامل الاقتصادي	**09**
المطلب الأول: تعريف العامل الاقتصادي The Economic Factor	**09**
المطلب الثاني: أنواع الأدوات الاقتصادية الدولية	**11**
المبحث الثاني: مفهوم التنافس الإقليمي	**12**
المطلب الأول: تعريف النظام الإقليمي	**12**
المطلب الثاني: التنافس والمفاهيم المشابهة له	**15**
المطلب الثالث: مظاهر المنافسة الإقليمية	**25**
المبحث الثالث: المقاربات النظرية المفسرة لدور العامل الاقتصادي في المنافسة الإقليمية	**27**
المطلب الأول: دور العامل الاقتصادي في المنافسة الإقليمية من منظور نظريات	**27**

العلاقات الدولية	
المطلب الثاني: دور العامل الاقتصادي في المنافسة الإقليمية من منظور نظريات الجيوبوليتيك	**36**
خلاصة الفصل الأول	**41**
الفصل الثاني: دوائر التنافس الاقتصادي الإقليمي الإيراني– التركي	
تمهيد	**42**
المبحث الأول: المقومات الاقتصادية لكل من إيران وتركيا	**43**
المطلب الأول: المقومات الاقتصادية لإيران	**43**
المطلب الثاني: المقومات الاقتصادية لتركيا	**51**
المبحث الثاني: دائرة الشرق الأوسط	**64**
المطلب الاول: العراق	**64**
المطلب الثاني: سوريا	**77**
المبحث الثالث: دائرة أسيا الوسطى	**88**
المطلب الأول: أهمية دائرة أسيا الوسطى	**88**
المطلب الثاني: سياسة إيران للمنافسة الإقليمية في أسيا الوسطى	**93**
المطلب الثالث: سياسة تركيا للمنافسة الإقليمية في آسيا الوسطى	**98**
خلاصة الفصل الثاني	**102**

الفصل الثالث: السيناريوهات المستقبلية للتنافس الإقليمي الإيراني-التركي	
تمهيد	**103**
المبحث الأول: سيناريو تنامي الدور الإيراني	**104**
المطلب الأول: متغيرات سيناريو تنامي الدور الإيراني	**104**
المطلب الثاني: مؤشرات تحقيق سيناريو تنامي الدور الإيراني	**108**
المبحث الثاني: سيناريو تنامي الدور التركي	**112**
المطلب الأول: متغيرات سيناريو تنامي الدور التركي	**112**
المطلب الثاني: مؤشرات تحقيق سيناريو تنامي الدور التركي	**114**
المبحث الثالث: سيناريو التوازن الإقليمي	**120**
المطلب الأول: التحديات التي تواجه كل من إيران وتركيا في المنافسة الإقليمية	**121**
المطلب الثاني: مؤشرات التعاون الاقتصادي بين إيران وتركيا	**123**
خلاصة الفصل الثالث	**128**
الخاتمة	**131-129**
قائمة المصادر والمراجع	**144-132**
فهرس الأشكال والخرائط	**146-145**
الملخص باللغة العربية	**147**
الملخص باللغة الانجليزية	**148**

مقدمـــــة

مقدمة:

يعد الاقتصاد في العصر الحالي مركز تفكير كل دول العالم؛ حيث يقاس تطور الدولة بمدى تطورها الاقتصادي على اعتبار أنه أحد مقومات قوة الدولة. وبذلك أصبح المحرك الأساس للعلاقات الدولية سواء كانت صراعية، تنافسية أو تعاونية، وفقا لطبيعة مصالحها- تحقيق مكانتها في النظام الدولي حسب المنظور الواقعي-. ومنه، فالعامل الاقتصادي أهم حافز(Motivation) يحرك السياسة الخارجية للدولة من أجل اكتساب القوة التي تمكنها من البقاء. وبحكم تمركز الموارد الاقتصادية في أماكن دون غيرها، فإن الدول تلجأ إلى التنافس من أجل الحصول على هذه الموارد في غياب خيارات فعالة أخرى، ومن بينها مصادر الطاقة (EnergyResources)المحرك الأساسي للاقتصاد. وتأتي مناطق مثل الشرق الأوسط ووسط أسيا كساحة للتنافس الإقليمي بحكم توافر مصادر الطاقة فيها.

بعد أن أدى الاتحاد السوفييتي دور إحدى القوتين العظميين التي اضطلعت بمهمة التوازن الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية لعقود طويلة من الزمن، أدى تفككه مطلع عقد التسعينات من القرن العشرين، إلى انعكاسات شديدة العمق والتأثير على صعيد النظام الدولي والسياسة العالمية، وهو ما أفضى إلى الإعلان عن نهاية نظام الثنائية القطبية Bipolar Systemوبروز نظام القطب الواحد Uni-PolarSystemبقيادة الولايات المتحدة الأمريكية هذا من جهة، ومن جهة أخرى ظهور العديد من الدول المستقلة في منطقة أسيا الوسطى مثل تركمانستان، كازاحستان وغيرها. ونظرا لما تملكه هذه الدول من مميزات مثل الموقع الجيواستراتيجي والإمكانيات الطبيعية من نفط وغاز جعلها محط أنظار القوى الإقليمية وساحة ملائمة للتنافس الاقتصادي.

كما أن منطقة الشرق الأوسط تعد من أهم المناطق الاستراتيجية؛ انطلاقا من موقعها المتميز حيث مثلت عبر التاريخ مساحة استراتيجية ما بين الإمبراطوريات، وأضحى الاستيلاء عليها عنوانا للنفوذ العالمي. وهذا ما عبر عنه جورج لينوفسكي:"لا يمكن لأي سياسة خارجية رشيدة أن تتجاهل منطقة الشرق الأوسط وأثره على بقية العالم.."، غير أن أحداث الشرق الأوسط بعد عام 2011 (الربيع العربي) أظهرت أن القوى الإقليمية قد عادت للمنطق التقليدي للواقعية

السياسيحيث ركزت الدول فيها ولا تزال تركز على التنافس من أجل تحقيق مصالحها الاقتصادية في المنطقة.

1- أهمية الموضوع:

تعد كل من تركيا وإيران قوتين بارزتين وفاعلتين في منطقتي أسيا الوسطى والشرق الأوسط حيث تستندان إلى مقومات جغرافية واقتصادية هامة تدعم دور كل منهما في المنطقة، أضف إلى ذلك التغيرات في النظام الدولي التي أعطت بدورها الفرصة أمامهما للظهور كقوتين متنافستين تؤثر فيهما العديد من العوامل إما بزيادة حدة التنافس أو تراجعها في المنطقتين.

إن أهمية الدراسة تنبعث من أهمية العامل الاقتصادي كمحدد أساسي في طبيعة العلاقات بين الدول، وكذا الأهمية الاستراتيجية التي تحظى بها كل من إيران وتركيا في الساحة الإقليمية وانعكاسها على الشرق الأوسط وأسيا الوسطى كمنطقتين لهما أهمية جيواقتصادية تظهر من خلالها ملامح التنافس وتصاعد الدورين الإيراني والتركي، وسعي كل دولة إلى فرض سيطرتها لتحقيق أكبر قدر من المكاسب الاقتصادية على حساب الأخرى، موظفة كل المقومات اقتصادية التي تؤهلها لتوسيع نفوذها وأخذ مكانة متميزة في المنطقة ومن ثم السيطرة الإقليمية.

ومنه توفر هذه الدراسة نظريا فرصة للمهتمين بالشأن الإقليمي للاطلاع على الوصف التحليلي لمظاهر المنافسة الإقليمية لكل من إيران وتركيا بعد 2011، وتحديدا سياسة في دائرتي الشرق الأوسط وأسيا الوسطى.

2- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى نوعين من الأهداف، أهداف ذات طابع علمي وأخرى ذات طابع عملي تتلخص في الآتي:

أ- الأهداف العلمية:

- يكمن الهدف الرئيس وراء هذه الدراسة في محاولة بناء صورة أكثر دقة عن التنافس الإيراني التركي في شقه الاقتصادي فقط، وعرض أهم المقومات الاقتصادية التي تتمتع بها منطقتي

الشرق الأوسط وأسيا الوسطى، في محاولة لاستنتاج أهم المظاهر التي يدور حولها التنافس الإقليمي. بالإضافة إلى توضيح أسلوب وطريقة تعامل كل من إيران وتركيا مع دول المنطقتين وفقا لما تقتضيه الأهداف الاستراتيجية.

- تبيان التحولات الراهنة في منطقة الشرق الأوسط، وأثرها على طبيعة المنافسة الإقليمية بين إيران وتركيا
- تفسير التنافس الإقليمي الإيراني التركي في شقه الاقتصادي يساعد على تصور سلوك كل من الدولتين في دائرتي الشرق الأوسط وأسيا الوسطى مستقبلا.

ب-الأهداف العملية:

- طبيعة التنافس الإقليمي في هاتين المنطقتين الذي جعلهما محط استقطاب عالمي، وأن من يسيطر عليهما مؤهل لأن يسيطر على العالم على المدى المستقبلي.
- المساهمة في الأبحاث التي تهتم بالشرق الأوسط وأسيا الوسطى، باعتبارهما من الدوائر الخصبة المتأثرة بالأحداث المتتالية بين الدول. ومن ثم أبحاث جديدة ملامسة للواقع.

3- أسباب اختيار الموضوع:

انتظمت الدوافع البحثية وراء اختيارنا لهذا الموضوع في ثنائية الأسباب الذاتية والموضوعية ويمكن إيجازها فيما يلي:

أ- الأسباب الذاتية:

- الطموح في تنمية المدركات العلمية للمواضيع ذات الصلة بالدراسات الاقتصادية؛ لما لها من أهمية بالغة تبنى على أساسها طبيعة العلاقات بين الدول. كما أن هذا النوع من الدراسات يعتمد فيه الباحث على إحصاءات تكسبه المتعة خلال إنجاز البحث والأكثر من ذلك الدقة أثناء استنتاج المعلومة.
- يشكل الاهتمام الشخصي للعلاقات الإيرانية التركية ذات الدور الإقليمي الواضح والمميز في القرن الواحد والعشرون أحد أهم أسباب اختيار هذا الموضوع؛ الذي من خلال ثناياه سيتم إلقاء الضوء على منطقة تشكل جزء من العالم الإسلامي ألا وهي أسيا الوسطى.

ب- الأسباب الموضوعية:

- إن التركيز على دراسة دولتين من الواقع الدولي يبدو أكثر دقة بغية التحكم في موضوع الدراسة والابتعاد عن الغوص في العموميات؛ لاسيما وأن حقل العلاقات الدولية غني بالتصورات النظرية لتكون أكثر فائدة لفهم صيرورة العلاقات الدولية. وحتى يضيف الطالب أيضا إلى معرفته النظرية جانبا تطبيقيا عمليا.
- استكمال البناء التراكمي للبحث العلمي؛ حيث أن أغلب الدراسات التي تناولت موضوع التنافس الإقليمي الإيراني التركي ركزت على دراسة الجانب السياسي، العسكري والاقتصادي معا، إلا أن هذه الدراسة اقتصرت على الجانب الاقتصادي للتنافس الإقليمي فقط، وهو ما يعد مساهمة في تعميق تخصص البحث العلمي.

4- الدراسات السابقة:

هناك عدة دراسات تناولت مواضيع تتقاطع مع موضوع الدراسة تم الاعتماد عليها كمنطلق لعملية البحث في الموضوع، منها:

- كتاب الدكتور "**عمر كامل حسن**" بعنوان:" **المجالات الحيوية الشرق أوسطية في الاستراتيجية الإيرانية**" الذي تناول عناصر القوة الجغرافية الإيرانية وأهم المجالات الحيوية التي تركز عليها إيران في الشرق الأوسط بتصنيفها إلى دوائر جيوبولتيكية، ثم انتقل إلى مستقبل الشرق الأوسط في ظل الصراعات الإقليمية والدولية. غير أن دراستنا لم تركز على الأهمية الجيوبولتيكية للدوائر بالنسبة لإيران فقط وإنما التركيز أكثر على المكاسب الاقتصادية التي من الممكن أن تجنيها إيران من تلك الدوائر.
- دراسة الدكتور "**حيدر عبد الجبار حسوني الخفاجي**" بعنوان: "**التنافس السياسي والاقتصادي التركي-الإيراني وانعكاساته الإقليمية**". هي دراسة تدور حول إبراز التنافس التركي الإيراني بشقيه السياسي والاقتصادي، انطلاقا من تحديد دوائر التنافس ثم عرض المقومات السياسية والاقتصادية والعقائدية والعسكرية وغيرها لكلا الدولتين، ثم توضيح رؤية الدول الكبرى للتنافس التركي-الإيراني. غير أن موضوع دراستنا فقد اقتصر فقط على التنافس في الجانب الاقتصادي.

- مقال للأستاذ "**أحمد حسان عرنوس**" تحت عنوان: "**الأهمية الجيوإستراتيجية لمنطقة أسيا الوسطى في ميزان التنافس الدولي والإقليمي**". سعى من خلاله الباحث إلى التركيز على المكانة الاقتصادية لمنطقة أسيا الوسطى وعرض أهم الاستراتيجيات الدولية والإقليمية فيها. أما دراستنا فهي تركز على القدرات الطاقوية لأسيا الوسطى. ومن ثم توضيح سياسة كل من إيران وتركيا للمنافسة الإقليمية في المنطقة.

5- إشكالية الدراسة:

تأسيسا على تنامي مقومات القوة الاقتصادية لكل من إيران وتركيا؛ اللتان تبحثان عن مناطق لتوسيع نفوذهما وبسط قوتهما وتعزيز مكانتهما أكثر في الساحة الإقليمية من جهة. وأهمية منطقتي الشرق الأوسط وأسيا الوسطى اقتصاديا في استراتيجية الدولتين من جهة ثانية. برزت ملامح التنافس الإقليمي بينهما من خلال عملهما على إعادة رسم سياساتهما تماشيا مع الأحداث الإقليمية الجديدة خاصة ثورات الربيع العربي. وبناء عليه فإن إشكالية الدراسة جاءت كالتالي:

كيف يسهم العامل الاقتصادي في التأثير على المنافسة الإقليمية لكل من إيران-تركيا بعد 2011؟

تندرج تحت هذه الإشكالية المطروحة مجموعة من الأسئلة الفرعية، وهي:

- ماهي الحدود المفاهيمية لمصطلحي العامل الاقتصادي والتنافس الإقليمي؟
- فيما تتمثل المقومات الاقتصادية للتنافس الإقليمي الإيراني-التركي؟
- ماهي أهم دوائر التنافس الإقليمي الإيراني- التركي؟
- ما أهم السيناريوهات المستقبلية للتنافس الإقليمي الإيراني- التركي؟

6- فرضيات الدراسة:

لمعالجة إشكالية الدراسة تم الاعتماد على الفرضيات التالية:

- بروز مؤشرات تنافس حقيقي بين إيران وتركيا راجع إلى مكانة العامل الاقتصادي في الهيمنة الإقليمية.
- يرتبط قيام واستمرار التنافس الإقليمي الإيراني- التركي في دائرتي الشرق الأوسط وأسيا الوسطى بمدى أهميتهما الاقتصادية في أجندات القوى المتنافسة.
- النزعة البراغماتية لإيران وتركيا تدفعهما نحو تغليب التعاون والتوازن الإقليمي من أجل تحقيق المصالح المشتركة.

7- حدود الدراسة:

أ- الحدود الزمانية:

اختير للدراسة فترة زمنية محددة. تبدأ مع قيام ثورات الربيع العربي عام 2011 وإلى غاية الوقت الراهن؛ وذلك لما خلفته هذه الفترة من عدم استقرار في منطقة الشرق الأوسط والذي امتد إلى منطقة آسيا الوسطى لاسيما في مجال الطاقة. وتزامن ذلك مع الانسحاب الأمريكي التدريجي من العراق. وهو الوضع الذي على إثره تحركت الدول الإقليمية الصاعدة -إيران وتركيا-لتحقيق المكانة وتأمين المصالح.

ب-الحدود المكانية:

تتحدد هذه الدراسة بنطاق إقليمي ثابت للتنافس الإيراني- التركي يضمن المصالح والأهداف الاستراتيجية؛ وتمثل في منطقة الشرق الأوسط وتحديدا العراق وسوريا كمنطقتين يميزهما غياب الاستقرار السياسي، ومنطقة أسيا الوسطى التي تشمل: كازاخستان، أوزباكستان طاجكستان، قيرغزستان تركمانستان.

8- منهجية الدراسة:

إن دراسة الموضوع اقتضت الأخذ بالتكامل المنهجي الذي تمثل في:

-المنهج الوصفي: الذي استخدم في الفصلين الأول والثاني من هذه الدراسة، وذلك لتوصيف أهم المفاهيم التي لها علاقة مباشرة بالموضوع. وأيضا عرض المقومات الاقتصادية لكل من إيران وتركيا في ظل السياسة التنافسية المتبعة لكل منهما.

– أداة المقارنة: تم اعتماد أداة المقارنة في ثنايا هذه الدراسة في محطات محدودة، بهدف توضيح نتائج التنافس الإقليمي بين إيران وتركيا وفقا لخصوصية كل دائرة تنافسية.

– أداة الإحصاء: من خلال توظيف مجموعة من المنحنيات البيانية التي تخدم موضوع البحث.

9- التصميم الهيكلي للبحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات، تم الاعتماد على خطة من ثلاثة فصول. حيث خصص الفصل الأول للجانب المفاهيمي والنظري للدراسة، وتضمن ثلاث مباحث أساسية؛ تناول المبحث الأول ضبط مفاهيمي لمصطلح العامل الاقتصادي، وفي المبحث الثاني مفهوم التنافس الإقليمي بغية التفريق بين مصطلح التنافس والمفاهيم المشابهة، أما المبحث الثالث فقد كان تحت عنوان المقاربات النظرية المفسرة لدور العامل الاقتصادي في المنافسة الإقليمية وتضمن تفسير نظريات العلاقات الدولية والنظريات الجيوبوليتيكية.

أما الفصل الثاني فقد تطرق إلى دوائر التنافس الاقتصادي الإقليمي الإيراني– التركي؛ من خلال ثلاثة مباحث، تطرق الأول إلى المقومات الاقتصادية لكل من إيران وتركيا بعرض أهم القدرات الاقتصادية لكل دولة على حدة، وفي المبحث الثاني تم توضيح مظاهر التنافس الإقليمي بين الدولتين في دائرة الشرق الأوسط التي تضمنت العراق وسوريا، أما المبحث الثالث فتطرق إلى دائرة أسيا الوسطى بجمهورياتها الخمسة من أجل إبراز السياسة التنافسية لكل من إيران وتركيا هناك.

بالنسبة للفصل الثالث والأخير، فقد عرض السيناريوهات المستقبلية للتنافس الإقليمي الإيراني– التركي؛ والتي قسمت بدورها إلى ثلاث مباحث حيث تناول الأول منها سيناريو تنامي الدور الإيراني أما المبحث الثاني فقد تطرق إلى سيناريو تنامي الدور التركي، أما المبحث الأخير فقد كان توفيقيا بتناول سيناريو التوازن الإقليمي. وانتهت الدراسة بخاتمة تضمنت مجموعة من النتائج والتوصيات.

الفصل الأول: العامل الاقتصادي والمنافسة الإقليمية: مقاربة مفاهيمية نظرية

في خضم التحولات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط منذ مطلع القرن الحادي والعشرين وتحديدا منذ أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001 وما انجر عنها من تداعيات، كان أهمها الغزو الأمريكي للعراق سنة 2003، الذي كان له انعكاسات كبيرة على مستوى النظام الإقليمي أبرزها صعود أدوار بعض القوى الإقليمية بالمنطقة كإيران وتركيا، اللتان تسعيان إلى بسط نفوذهما وسيطرتهما الإقليمية على المنطقة. وهو ماساهم في دخول الدولتين في تنافس متعدد الأبعاد سيما على الصعيد الاقتصادي.

وعليه، فإن هذا الفصل يطرح تصميم منهجي للإطار المفاهيمي والنظري الذي يتماشى مع موضوع الدراسة، من خلال عرض أهم المفاهيم والأدوات النظرية التي تساعد على وصف وتحليل ومن ثم تفسير التنافس الإقليمي بين إيران وتركيا. وذلك وفق المباحث التالية:

المبحث الأول: الضبط المفاهيمي لمصطلح العامل الاقتصادي.

المبحث الثاني: مفهوم التنافس الإقليمي.

المبحث الثالث: المقاربات النظرية المفسرة لدور العامل الاقتصادي في المنافسة الإقليمية

المبحث الأول: الضبط المفاهيمي لمصطلح العامل الاقتصادي

يعد العامل الاقتصادي السبب الرئيس وراء نشوء ظاهرة الصراع والتنافس الدولي والإقليمي وأن كل الحروب تحركها دوافع وأسباب اقتصادية لما له من دور هام بالنسبة للدولة فهو يؤثر في الاتجاهين، في رقي الدولة واحتلالها مكانة اقتصادية تمكنها من لعب دور فاعل أو العكس. ومن هذا المنطلق سيتم التطرق إلى مفهوم العامل الاقتصادي من خلال عرض جملة من التعريفات المقدمة له ومختلف الأدوات الاقتصادية التي توظفها الدول من أجل بسط هيمنتها.

المطلب الأول: تعريف العامل الاقتصادي: The Economic Factor

تسعى الدول لاستغلال مواردها الطبيعية بالطريقة التي تراها مناسبة لإنعاش اقتصادها؛ إما استغلالها في التصدير على اعتبار أن هذه الدولة مصنفة ضمن الدول الريعية، أو القيام بعملية الإنتاج والتصنيع لتحقيق الاكتفاء الذاتي، ومن ثم التصدير نحو الخارج. كما تلجأ الدول أيضا للتعاون فيما بينها في المجالات الاقتصادية من خلال عمليات التكامل كإنشاء الأسواق الإقليمية؛ حيث يشكل التبادل التجاري الإقليمي والدولي في إطار ما يعرف بالاعتماد المتبادل، إذ لا يوجد دولة في العالم تعتمد على إنتاجها المحلي بصفة مطلقة في إشباع حاجات سكانها، حيث صادرات دولة ما هي في نفس الوقت واردات دولة أخرى، في حين تعتبر واردات دولة ما، صادرات دولة أخرى. وفي هذه الحالة، فإن كل دولة تتخصص في إنتاج سلعة معينة، ومن ثم تصدير الفائض في الإنتاج إلى العالم الخارجي.[1]

انطلاقا مما سبق، يمكن ذكر مجموعة من التعاريف للعامل الاقتصادي:

- يقصد به في علم الاقتصاد التأثير الخارجي على السوق بما في ذلك العرض و الطلب[2].
- هو مجموعة الأشياء التي لها علاقة بتعظيم الربح الذي قد يكون له تأثير على سلوك الأفراد، ونفس الشيء يمكن إسقاطه على الدول التي من أجل الحصول على مصلحتها المتمثلة هي الأخرى في

[1] علاء أبو عامر، **العلاقات الدولية –الظاهرة والعلم –الدبلوماسية والاستراتيجية**. القاهرة: دار المستقبل العربي، 1986، ص 57.

[2] What are Economic Factor ?,https://www.myaccountingcourse.com/accounting-dictionary/economic-factors.

الحصول على الموارد الطبيعية أو تعظيم أرباحها، فإنها ستتبع سلوك معين بوسائل معينة[1]. "الغاية تبرر الوسيلة "

إن العامل الاقتصادي وفقا للتعريف السابق، هو أساس مصلحة الدول، ومن خلاله يتحدد سلوكها خصوصا وأن من يدير الدول هم أفراد، والأفراد لديهم مصالح وأهداف يسعون لبلوغها خصوصا على المستوى الاقتصادي. وبالتالي فإن متغير المصلحة الذي يحرك الأفراد ينسحب على الدول كون الأخيرة انعكاس لغايات أفراد.

- العامل الاقتصادي هو العامل الذي له الدور الهام في تحليل مشاكل الدولة أو المدينة. فوضع خطة عامة أو عدة خطط جزئية لمشاريع محددة تحتاج بالأساس إلى تصنيف العوامل الاقتصادية لنجاح هذه الخطط وجعل الدولة تعمل؛ لأنه وبدون العوامل الاقتصادية لا مجال للدولة في العمل. ودون فهم الإشارات الخاصة بالعوامل الاقتصادية فإن محاولة إعادة التطوير أو إعادة التأهيل للدولة لن يكون له مغزى أو معنى لمستقبل اقتصاد الدولة[2] .

يفهم من التعريف أن عمل الدولة مقترن بفهم العوامل الاقتصادية الخاصة بها، فلتطوير أو إعادة تأهيل أو للنهوض باقتصاد الدولة دون الفهم الصحيح لما تملكه من مقومات اقتصادية لا يمكن رسم أي خطة أو مشروع عمل لاستغلال تلك المقومات، وجعلها قاعدة لبناء اقتصاد الدولة.

- العامل الاقتصادي هو:" مجموعة الموارد الطبيعية والقوى العاملة الماهرة التي يمكن أن تؤثر على قدرة الدولة في تطوير اقتصادها، وتشمل: الموارد الطبيعية، تراكم رأس المال، الموارد التكنولوجية القوى العاملة المتاحة، وسائل النقل والاتصالات[3]."

يختلف هذا التعريف عن التعاريف السابقة في كونه يؤكد على أن ما يشمله العامل الاقتصادي لكل دولة يؤثر على قدرتها في تطوير اقتصادها. أي قدرة الدولة على استغلال ما تملك بطريقة استراتيجية تمكنها من تحقيق ما تريد، وهو ما يدفع نحو الاستنتاج بأن نقص الموارد الطبيعية وغيرها من الموارد التي يشتمل عليها العامل الاقتصادي تجعل قدرة الدولة في تطوير

[1]Kinga Pasadzy**. Social and Economic Factors in Decision Making under Uncertainty**. Sweden: Linkoping University. 2017.p.2
[2]William L. Slayton. Economic **factors in Urban Planning Studies. Washington**: Urban Renewal Service .1966. p.3
[3]Allison Taner . Economic factors Impacting Economic Development. https://study.com/academy/lesson/economic-factors-impacting-economic-development.html#lesson

اقتصادها أقل ما يدعو للاستنتاج بأن هناك علاقة طردية بين المقومات الاقتصادية وقدرة الدولة على تطوير اقتصادها.

بناء على ما تم عرضه من تعاريف لمفهوم العامل الاقتصادي، تم التوصل إلى تعريف إجرائي مفاده أنه مجموع العوامل المؤثرة في قوة الدولة وقدرتها على العمل والإنتاج؛ باعتباره يشمل الموارد الطبيعية والتكنولوجية والقوى العاملة الماهرة المتاحة ووسائل النقل وحجم رأس المال، وهو ما يشكل السبب الرئيس في نجاح مشاريع الدولة على المستوى الداخلي، ومن ثم الخارجي حيث يدفع بها نحو تعزيز قدرتها وتطوير رغبتها في السيطرة من خلال الدخول في مسار التنافس سواء الإقليمي أو الدولي، أو في مسار التعاون لتحقيق مصالحها.

المطلب الثاني: أنواع الأدوات الاقتصادية الدولية

من أبرز الأدوات الاقتصادية التي تستخدمها الدول تجاه بعضها البعض بهدف تحقيق المصالح ما يلي:

- **المقاطعة الاقتصادية:** تعني الامتناع عن شراء سلع تنتجها دولة معينة. ويعتبر هذا الأخير أقل تأثيرا من إجراء الحظر؛ لأن من تفرض الحظر هي الحكومات، بينما الذي يمارس المقاطعة هي الشركات والمؤسسات من خلال أسباب وطنية. وأكبر مثال على ذلك المقاطعة التي قامت بها الشعوب العربية على البضائع الأمريكية نتيجة دعمها لسياسات إسرائيل العدوانية.
- **الحظر التجاري The Trade Embargo:** يتخذ الحظر على المبادلات التجارية في العادة شكلين: الحظر الكلي الشامل أو الحظر الجزئي المحدود؛ وتعتبر إجراءات الحظر بشكليها أحد أكثر أشكال العقوبات الاقتصادية فعالية في السياسة الدولية. ومن أبرز الأمثلة على الحظر التجاري، الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة على العراق والذي بدأ عام 1991 واستمر لعدة سنوات.[1]
- **التعريفات الجمركية Tarifs:** هي السياسة التي يتم بموجبها فرض ضرائب جمركية على واردات الدول الأجنبية. ويختلف الغرض من فرض هذه الضرائب؛ فقد يكون الهدف هو توفير الحماية

[1] علاء أبو عامر، **مرجع سابق**، ص 58

للصناعة المحلية، وقد تستخدم أموال الضرائب لزيادة الدخل القومي للدولة، وقد تستخدم كوسيلة اقتصادية عقابية ضد بعض الدول.

- **المعونات الاقتصادية Economic Aid**: تعتبر واحدة من أهم الأدوات الضاغطة التي تستخدمها الدول المانحة في سياستها الخارجية تجاه الدول النامية. والهدف الرئيس من وراء تقديم هذه المساعدات هو تدعيم الدولة المانحة لها بالدرجة الأولى، حيث تقوم هذه الدول بهذا الإجراء بغية فرض سياسات معينة(أداة للضغط السياسي) على الدول المتلقية للمعونات. وفي بعض الأحيان تقدمها بشروط محددة لخدمة المصالح الاقتصادية للدولة.[1]

المبحث الثاني: مفهوم التنافس الإقليمي

تشكل المفاهيم حجر الزاوية وأساس كل دراسة؛ ولهذا سيتم من خلال هذا المبحث الإحاطة بمصطلح التنافس الإقليمي، وذلك من خلال تفكيكه والتركيز على مصطلحي النظام الإقليمي والتنافس في العلاقات الدولية. والتفريق بينه وبين المفاهيم المشابهة له.

المطلب الأول: تعريف النظام الإقليمي:Régional System

لا يوجد إجماع بشأن رسم حدود الأقاليم أو الأنظمة الإقليمية أو عضويتها. فمثلا على الرغم من الاستخدام الواسع لمصطلح "الشرق الأوسط" إلا أنه لا يوجد رسم قياسي للحدود يمكن بواسطته توصيفه توصيفا دقيقا، فتعبير الشرق الأوسط ليس له دلالة جغرافية أو إستراتيجية أو تاريخية، إنه تعبير استراتيجي وضعته السلطات البريطانية. ولم يبدأ استخدام هذا المصطلح من قبل الدارسين وصانعي السياسة في الغرب إلا في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، إذا ليس هناك معايير واضحة ومحددة يتم على أساسها تعريف ما المقصود بالإقليم. لقد سبق وذكر جوزيف ناي Joseph Nye أن ساعات كثيرة أهدرت في مؤتمر الأمم المتحدة بسان فرانسيسكو 1945 في محاولة لوضع تعريف دقيق للإقليم لكن دون جدوى.

[1] **المرجع نفسه**، ص 59.

بعد الكثير من المحاولات و النقاشات، هناك العديد من المفكرين والدارسين الذين حاولوا تقديم تعريف للنظام الإقليمي أو الإقليم، من بينهم[1]:

- بروس روسيت(Bruce Russett): حاول أن يجعل من دراسة الأقاليم أكثر سهولة فحدد خمسة معايير لتعريف النظام الإقليمي:

أ- التجانس الثقافي والاجتماعي.

ب- التقارب الجغرافي.

ج-المواقف السياسية أو السلوك الخارجي.

د- المؤسسات السياسية.

هـ-الاعتماد المتبادل الاقتصادي.[2]

- جميل مطر وعلي الدين هلال: عرضا أربع معايير لتعريف النظام الإقليمي، وهي:

أ- التقارب الجغرافي.

ب- وجود ثلاثة فواعل على الأقل.

ج-ألا تكون أية دولة من القوتين العظميين عضوا في النظام؛ وذلك لأن وجود أي منهما يربطه بالنظام الدولي مباشرة.

د- وجود شبكة معقدة من التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالنظام.[3]

ما يمكن ملاحظته من خلال التعريفين السابقين، أن كلاهما ركز في تعريف النظام الإقليمي على التقارب الجغرافي ووجود تفاعلات سياسية (مؤسسات سياسية) واقتصادية (الاعتماد المتبادل) بين الدول حتى تشترك في نظام إقليمي واحد، إلا أنهما اختلفا في المعايير الأخرى المكونة له.

---

[1] سامية ربيعي،"آليات التحول في النظام الإقليمي –النظام الإقليمي لشرق أسيا–" **رسالة ماجستير**. (كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة،2008) ص 12.

[2] **المرجع نفسه**، ص 14

[3] حمد سعيد إدريس، النظام **الإقليمي للخليج العربي**.بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،2000، ص ص 17،18.

- بيتر كاتسنشتاين وآخرون**(Peter Katzenstein and Others)**:النظام الإقليمي هو بناء معرفي يتجاوز حدود الدولة على أساس الصفة الإقليمية مع درجة معينة من الخصوصية، مشكل اجتماعيا من عدة فواعل، تحركه مبادئ مختلفة وأحيانا متناقضة.[1]

هناك عدة اتجاهات حاولت تعريف النظام الإقليمي بالاعتماد على معايير عامة في ذلك:

- الاتجاه الأول: يركز على التقارب الجغرافي في تعريف النظام الإقليمي، ويجعل منه أساس التمييز بين النظم الإقليمية. أي أنه كلما كانت الدول متقاربة أكثر يمكن تمييز نظامها الإقليمي مقارنة بنظام إقليمي أخر.
- الاتجاه الثاني: يركز على وجود عناصر التشابه بين الدول التي تدخل في نطاق الإقليم من النواحي الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية.

أي أن النظام الإقليمي هنا يقاس بمدى التشابه من الناحية الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية بين الدول ذات الإقليم الواحد.

- الاتجاه الثالث : ينتقد الاتجاهين السابقين على أساس أن الدول المتجاورة ليس بالضرورة أن تكون علاقتها متينة فيما بينها، وأن المحرك الأساسي في أي نظام إقليمي يرتبط بوجود تفاعلات سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية بين دول الجوار.[2]

إن النظام الإقليمي حسب هذا الاتجاه يختلف عن سابقيه، حيث يرى بأن مصطلح النظام الإقليمي يطلق على الدول التي تتميز بوتيرة عالية في مختلف التفاعلات فيما بينها.

- إلياس الحديثي:النظام الإقليمي هو: "مجموعة من الدول التي تنتمي إلى إقليم واحد، تربطها عوامل المصلحة والولاء بحيث تقيم أساس تعاملها الإقليمي على الشعور بالتميز، والتعاون والتكامل في مجالات الأمن والاقتصاد فهو أسلوب للممارسة في التعامل بين الدول المختلفة التي تنتمي إلى إقليم واحد".[3]

في هذا التعريف يوجز الحديثي شروط قيام نظام إقليمي والتي تتمثل حسبه في:

---

[1] سامية ربيعي، **مرجع سابق**، ص 16.

[2] إبراهيم خيضر، "العراق ودول الجوار الإقليمي" **مجلة السياسة الدولية**.ص 115

[3] **المرجع نفسه**، ص 156.

- الجوار الجغرافي.
- وجود مصالح مشتركة تدفع للتكتل والولاء للتنظيم الإقليمي.
- الشعور بالتمييز والخصوصية، من أجل قيام هوية مشتركة خاصة بالنظام الإقليمي.

كما يقدم الباحثان –اللذان يعود لهما الفضل في تطوير الدراسات الإقليمية–**لويس كانتوريLouis Cantori** و**ستيفن شبيغلSteven Spiegel**، أحد أكثر التعريفات شيوعا وتفصيلا فيما يخص النظام الإقليمي بوصفه على أنه :" النظام الذي يتكون من دولتين أو أكثر، تكون متقاربة ومتفاعلة مع بعضها البعض، ولها روابط أثنية ولغوية وثقافية وتاريخية مشتركة، يساهم في زيادة الشعور بهويتها الإقليمية أفعال ومواقف دول خارجة عن النظام".[1]

ما يميز هذا التعريف، هو اهتمامه بالجانب الثقافي الذي كان مغيبا في التعريفات السابقة، لما يمكن أن يمثله النظام الإقليمي كإطار للتفاعل الثقافي والحضاري والاجتماعي، الذي يتعدى الأبعاد السياسية والاقتصادية والعسكرية، وهو ما فسح المجال للاهتمام بالبعد الثقافي في دراسة النظم الإقليمية.

المطلب الثاني: التنافس والمفاهيم المشابهة له

- **تعريف التنافس (Competition):**

لغة: مصدر نافس، ينافس، منافسا، متنافس؛ ويعني بذل شخصين أو أكثر أقصى جهدهما لتحقيق غرض ما خاصة حينما يكون التفوق هو الهدف.[2]

اصطلاحا: هو موقف يتنافس فيه الأشخاص أو المنظمات مع الآخرين على شيء لا يمكن لأي كان امتلاكه. كما يمكن تعريفه اصطلاحا على أنه: حدث يتنافس فيه الأشخاص مع بعضهم

[1] عبد الله حجاب، السياسة الإقليمية لإيران في آسيا الوسطى (1979–2011) –دراسة في دور المحددات الداخلية والخارجية –**رسالة ماجستير**.(كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعةالجزائر3 2012)، ص9.

[2] معجم اللغة العربية المعاصرة،متحصل عليه: Https : www.maajim.com/dictionary يوم 02.03.2020 على الساعة 12.56.

البعض لمعرفة من هو الأفضل في شيء ما.[1]وهو أيضا البحث من قبل شخصين أو أكثر في نفس الوقت على نفس المنفعة.[2]

- **تعريف التنافس في العلاقات الدولية:**

يقصد بالتنافس في العلاقات الدولية الاختلالات الموجودة في المجتمع الدولي، وهي اختلالات تتضخم وتأخذ صورة الصراع إذا لم تعالج، فالدول تسعى إلى تعظيم مكاسبها بشكل قد يتناقض مع دول أخرى ما يولد حالة من التنافس الذي يمكن أن يشمل مجال أو عدة مجالات كالتنافس الاقتصادي، السياسي الحضاري .... [3]

يقصد من خلال هذا التعريف أن التنافس ناتج عن سعي الدول لتحقيق مصالحها بطريقة لا تخدم مصالح الدول الأخرى.

يعرف التنافس أيضا على أنه: "حالة يختلف فيها طرفان أو أكثر حول أهداف غير متوافقة سواء كانت حقيقية أو متصورة أو حول الموارد المحدودة."[4]

وهو حسب تعريف آخر:" مفهوم سياسي يشير إلى حالة من الاختلاف بين الدول لاتصل إلى مرحلة الصراع وتأخذ أبعاد اقتصادية أو سياسية لتحقيق مصالح ومكانة في الإطار الدولي والإقليمي".[5]

---

[1]Diana Lia, others, Oxford **advanced learner's dictionary of current English** .8ed. London: oxford university press,2010, p304

[2]Le petit Larousse. Paris :1995, p251

[3]نجيم حذفاني "العلاقات الصينية الأمريكية بين التنافس والتعاون –فترة ما بعد الحرب الباردة –" **رسالة ماجستير**.(كلية العلوم السياسية والإعلام ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3 ،2011) ص 7، متحصل عليه: http :biblio.univ–alger.dz/jspui/bitstream/ يوم 13.03.2020 على الساعة 14.20.

[4]عبد الرزاق بوزيدي، "التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط: دراسة حالة الأزمة السورية 2010–2014"**رسالة ماجستير**.(كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة محمد خيضر، 2015)ص 11.

[5]عبد الفلاح عودة العضايلة " التنافس الدولي في أسيا الوسطى" **رسالة ماجستير**.(كلية الآداب، قسم العلوم السياسية جامعة الشرق الأوسط،2011) ص4، متحصل عليه:

https://meu.edu.jo/libraryTheses/58677f08c3d38_1.pdfيوم 20.03.2020على الساعة 13.30.

يشير كلا التعريفين السابقين إلى أن التنافس هو حالة يختلف فيها طرفان تأخذ أبعادا مختلفة ومتعددة لتحقيق أهداف متناقضة، إلا أن التعريف الثاني يشير إلى أنه مهما بلغ مستوى التنافس بين الطرفين فهو لا يصل إلى الصدام أو الصراع.

مصادر أخرى تقدم تعريفا للتنافس على أنه حالة من العدائية بين الفاعلين أقل حدة من النزاع المسلح يعكس العوامل المميزة الثلاث وهي: الخلاف المتصور، الجهد لتحقيق مكاسب متبادلة والسعي لتحقيق المصالح. وهو ما يعني رغبة الدول وسعيهم المشترك في نفس الوقت للحصول على النفوذ والقوة والمكانة.[1]

- **تعريف النزاع في العلاقات الدولية:**

ينظر جون غالتونغ:John Galthung إلى النزاع على أنه مثلث متساوي الأضلاع. وأطلق على الزوايا الثلاث لأضلاعه: زاوية التناقض، زاوية حالة الإدراك وزاوية السلوك.

أ- زاوية التناقضContradiction:هي الوضع الذي يبلور عدم التوافق في الأهداف والمصالح بين الأطراف.

ب-زاوية الإدراكPerception: تشير إلى عملية تصور المفاهيم الخاطئة (سوء الإدراك) وغير الخاطئة عن أنفسهم، والتصور الذي يحمله كل منهما عن الأخر.

ج- السلوكBehaviour:يشير إلى تبلور التناقض والرؤية إلى سلوك على أرض الواقع. عادة ما يجسد في شكل تهديد واستخدام العنف المسلح (الحرب).

يؤكد غالتونغ على ضرورة توفر المكونات الثلاث في المثلث في حالة النزاع الكامل، وفي حال توفر المكون الأول والثاني فقط دون ظهور السلوك يعتبر النزاع كامنا أو هيكلي.

إن النزاع حسب التعريف السابق، يتكون من ثلاثة عناصر مكملة لبعضها وفي حال غياب عنصر واحد فقط فإن شكل النزاع سيتغير.

[1]Almon Leroy Way, **Politics and government: the essentials,**https://www.proconservative.net/

أما كينيث بولدينغKenneth Boulding: يرى في النزاع حالة أو وضعية تنافسية يكون فيها طرفان أو أكثر مدركان لعدم تطابق محتمل لوضعيتهم المستقبلية، والتي لا يمكن لأحد الأطراف أن يحتل فيها مكان الأخر بما لا يتطابق مع رغباته.[1]

من خلال هذا التعريف يتضح أن النزاع شبيه بالتنافس، حيث أن كلاهما يدرك فيهما الطرفان اختلاف وتناقض مصالحهما.

كمال حداد من جهته، يعرف النزاع بأنه: "خلاف حاد وتاريخي حول منافع محددة مثل الحدود والمياه بين دولتين يكون موضوعها أحد المصالح الحيوية، ويتشعب النزاع أو يتقلص نظرا للتدخل الخارجي فيه"[2]

يضيف هذا التعريف على سابقه عنصر التدخل الخارجي الذي قد يكون سبب إما في زيادة أو تقليص حدة النزاع.

كما أن النزاع يعبر عن" الوضع الناشئ عن اصطدام وجهات النظر بين دولتين أو أكثر وتعارض مصالحهما حول موضوع أو مسألة ما، حيث تبدو هذه الأمور متناقضة بينهما، إلا أنه يمكن معالجة هذا الخلاف بين الطرفين بالطرق الدبلوماسية وسلميا "[3]

يؤكد العديد من المفكرين بأن مسألة النزاع هي ظاهرة طبيعية في النظام الدولي. بالإضافة إلى طبيعة الإنسان الأنانية وكذا الطبيعة التنافسية للنظام الدولي، الأمر الذي يجعل من إمكانية التنبؤ بحدوث النزاع صعبة ومعقدة.[4]

---

[1] إبراهيم بولمكاحل، سلسلة محاضرات مقياس تحليل النزاعات الدولية (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قسنطينة) ص ص1،2. متحصل عليه: http://boulemkahel.yolasite.com/resources/ يوم 02.03.2020 على الساعة 23.06.

[2] **المرجع نفسه.**

[3] حسين قادري، **النزاعات الدولية: دراسة وتحليل.** الجزائر: مشورات خير جليس ،2007، ص ص 11-13.

[4] عبد الرزاق بوزيدي، **مرجع سابق،** ص 13.

- **تعريف التوتر "Tension"في العلاقات الدولية:**

يرى عبد العزيز جراد أن التوتر هو أول مرحلة للنزاع، وهو حالة شيء يهدد بالقطيعة؛ يشير بذلك إلى حالة من القلق وعدم الثقة المتبادلة بين دولتين أو أكثر. وقد يكون التوتر سابقا أو سببا في النزاعات والأزمات الدولية أو نتيجة لهذه النزاعات، حيث من الممكن أن تتصاعد حدة التوتر لتصل إلى حد تتحول معه الأزمة إلى نزاع قد يكون مسلحا (حرب) إذا لم يتم احتواءه بالطرق السلمية.[1]

حسب التعريف التوتر هو سبب تأزم العلاقات بين الدول؛ باعتباره أولى الخطوات المؤدية نحو النزاعات أو الأزمات بين الدول في حال عدم التمكن من احتوائه.

أما **مارسيل ميرل** يقدم تعريفا للتوتر بقوله: "التوتر هو مواقف نزاعية لا تؤدي مرحليا على الأقل للجوء إلى القوة "[2]. كما يشير التوتر أيضا إلى حالة عداء وتخوف وشكوك وتصور وتباين المصالح والرغبة في السيطرة، غير أنه يبقى في هذا الإطار دون أن يتعداه، ليشمل تعارضا فعليا وصريحا وتهديدا متبادلا من الأطراف للتأثير على بعضهم. وهنا التوتر حالة سابقة للنزاع.

يقصد من خلال التعريفين السابقين أن عدم الثقة وتباين المصالح والشكوك المتبادلة بين الدول، كلها تشير إلى حالات التوتر التي لن تتعدى إطارها السلمي لتصل إلى حالات التصادم.

يعتبر التوتر بداية لحالة نزاعية ولا يتعارض وجوده مع وجود حالات التعاون كالعلاقات الجزائرية المغربية الحالية. كما أن التوتر كمرحلة سابقة للصراع لا يؤدي وحده إلى الصراع، وإنما ذلك يعود إلى ميل ورغبة الأطراف في إظهار السلوك العدواني؛ أي أن الشك والريبة وعدم الثقة بين الأطراف ليست كافية لتوليد الصراع، وإنما الموقف المتعارض لأطراف النزاع. ويذهب هولستي(Holsti) في هذا الإطار إلى أن العداوة والشك والريبة لم تكن شروطا كافية لحدوث صراع أو أزمة، أي أن التوتر قد لا يتحول إلى صراع إذا تمكن الأطراف من الحد من شدة التعارض.[3]

---

[1] حسين قادري، **مرجع سابق**،ص30

[2] إبراهيم بولمكاحل، **مرجع سابق**، ص15.

[3] عبد الرزاق بوزيدي، **مرجع سابق**، ص 16.

- **تعريف الأزمة " Crisis"في العلاقات الدولية:**

يعرف هولستي الأزمة الدولية على أنها:"إحدى مراحل الصراع، ومن أبرز مظاهرها هي أحداث مفاجئة غير متوقعة من جانب أحد الأطراف، تؤدي إلى رفع التوتر والتهديد إلى درجة ترغم صانعي القرار على اختيار أحد البديلين إما الحرب أو الاستسلام"[1].

أما جيمس روبنسون يعرف الأزمة الدولية بأنها: "موقف بين دولتين أو أكثر يتم إدراكه من قبل صناع القرار. ويشمل هذا الموقف على الخصائص التالية:

- تهديد للمصالح والأهداف المهمة.
- شعور وإدراك بمحدودية الوقت اللازم لاتخاذ القرار.
- تهديد مفاجئ لصناع القرار"[2].

من جهته، قدم **جامس ريتشارد سون تعريفا للأزمة الدولية بقوله:**"هي صراع حاد بين دولتين أو أكثر، ويرتبط هذا الصراع بقضية محددة وتنطوي على تصور من جانب صناع القرار بأن هذا الموقف يبلغ من الخطورة التي تخوله بأن يصبح حربا"[3].

- **تعريف الحرب "War" في العلاقات الدولية:**

تعد الحرب أكثر صور العنف انتشارا في النزاعات الدولية منذ القدم، وعليه تم تقديم العديد من التعريفات، أبرزها ما يلي:

- كارل فون كلاوزفيتز Carl Von Clausewitz: يعتبر أن الحرب ليست شيئا مختلفا عن المبارزة على نطاق واسع، فالحرب عمل من أعمال العنف، يستهدف إكراه الخصم على تنفيذ إرادتنا، كما

---

[1] مصطفى بخوش،إدارة الأزمات الدولية،**محاضرة**. (كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة محمد خيضر، القاعة 6)

[2] **المرجع نفسه**.

[3] حسين الزاز،**إدارة الأزمة بين نقطتي التحول والغليان**. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع والنشر،2001 ص14.

يعتبر كلاوزفيتز الحرب بأنها امتداد للسياسة بوسائل أخرى، وعمل عنف يقصد به إجبار الخصم على الخضوع.

فالحرب حسب كلاوزفيتز تعبر عن ظاهرة استخدام العنف والإكراه كوسيلة لحماية المصالح أو لتوسيع نفوذ أو لحسم خلاف حول مصالح متعارضة بين طرفين. وبالتالي فالحرب من خلال هذا التعريف هي أحد الوسائل التي تستخدمها الدولة للوصول إلى مصالحها.

- غاستونبوتولG.Bouthoul:يعرف الحرب بأنها العنف الهائج المنتظم الذي تسبغ عليه صفة القداسة. وهي المجابهة الدموية بين مجموعات داخلية أو دولية لأغراض سياسية، وهي أيضا الحالة التي تكون فيها نسبة الموتى بالقتل الجماعي مرتفعة جدا من الناحية العددية.[1]

الملاحظ على التعريف الأول أنه لم يحدد هدف الحرب في أي مجال ولم يركز على عدد القتلى كنتاج للحرب. بينما التعريف الثاني حصره في المجال السياسي، وأكد على أن عدد قتلى الحرب يكون مرتفع جدا.

قدم بعض الباحثين تعريفا للحرب يعتمد على معايير كمية (**سنفر، سمول ودويتش**).وحسبهم قيام الحرب يستوجب تحقيق 3 شروط:

- وجود ألف قتيل كحد أدنى نتيجة للنزاع المسلح
- تحضير مسبق عبر وسائل التعبئة والتجنيد والتدريب
- وجود تغطية شرعية: هناك دولة تعتقد أن ما تقوم به ليست جريمة بل هو واجب لخدمة أهداف جوهرية وشرعية للدولة.[2]

- روسو: يعرف الحرب بأنها عبارة عن صراع مسلح يقع بين الدول بهدف فرض التوجهات السياسية باستخدام وسائل تم تنظيمها بموجب القوانين الدولية

تمثل الحرب أعلى مرحلة ومستوى من مستويات النزاع؛ حيث تعبر حالة الحرب عن فشل الأطراف في إدارة النزاع عند بلوغهم مرحلة النزاع المسلح العنيف؛[1] ومنه يبين هذا التعريف أن فشل إدارة النزاع بين دولتين تكون نتيجته الحرب.

---

[1] عبد الرزاق بوزيدي، **مرجع سابق**، ص 14.

[2] ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية**. لبنان: دار الكتاب العربي ،1995، ص294.

- **تعريف الصراع Conflict في العلاقات الدولية:**

يستخدم مصطلح الصراع عادة للإشارة إلى وضع تكون فيه مجموعة معينة من الأفراد سواء قبيلة أو مجموعة عرقية أو لغوية أو ثقافية أو دينية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية تنخرط في تعارض واع مع مجموعات أخرى، لأن كل من هذه المجموعات يسعى لتحقيق أهداف مختلفة فعلا أو تبدو أنها كذلك.

يرى لويس كوسر بأن: الصراع هو تنافس على القيم والموارد بين الدول، يكون الهدف منه بين المتنافسين هو تحييد أو تصفية أو إيذاء خصومهم. وهو ما يدل على أن الصراع يتضمن درجة أعلى من مجرد التنافس؛ لأنه يتضمن محاولة الأطراف دعم مراكزها على حساب مراكز الآخرين. وتعمل على الحيلولة دون تحقيق الآخرين لغاياتهم أو تحييدهم بإخراجهم من اللعبة أو حتى تدميرهم.

يقصد من خلال هذا التعريف، أن الصراع قد يلجأ أطرافه إلى استخدام العنف لمنع الأخر من تحقيق ما يريد أو ربما القضاء عليه، وهو ما يجعله أعلى درجة من التنافس الذي يكون دائما ذي طابع سلمي.

الصراع هو ظاهرة قد تكون عنيفة أو غير عنيفة، مستمرة أو متقطعة، يمكن التحكم فيها أو خارجة عن السيطرة، وقد تكون قابلة للحل أو غير قابلة في ظل مجموعة من الظروف[2].

وبناء عليه، الصراع هو حالة من الاختلاف في المواقف و الاتجاهات، إذ يمكن اعتباره أعمق من النزاع لذلك عادة ما يكون الحديث عن إدارة الصراع وليس حله، مثل الصراع الحضاري بين الإسلام والغرب الصراع الإيديولوجي بين المعسكرين الشرقي والغربي، حيث غالبا ما يمتد الصراع لعقود طويلة أو قرون.[3]

---

[1] حسين قادري،**مرجع سابق**، ص ص 14،15.

[2] جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**. (تر: وليد عبد الحي)، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر،1985، ص140.

[3] حسين قادري، **مرجع سابق**، ص ص19،20.

ويوضح الشكل التالي أهم الفروقات بين مصطلح التنافس والمفاهيم المشابهة له انطلاقا مما سبق ذكره

الشكل رقم01: يوضح أهم الفروقات بين مصطلح التنافس والمفاهيم المشابهة له.

المصدر: من إعداد الطالبة

3/ تعريف التنافس الإقليمي: Regional Competition

انطلاقا من التعاريف السابقة المقدمة كمحاولة لشرح مصطلحي "النظام الإقليمي" و"التنافس" يمكن تعريف "التنافس الإقليمي" باعتباره مصطلح مركب حيث يشير إلى سعي مجموعة من الوحدات المختلفة إلى تعظيم مكاسبها في عدة مجالات سواء اقتصادية، عسكرية، ثقافية. بشكل قد يتناقض مع بعضها البعض.

كما يشير إلى حالة من الاختلاف بين الدول المشتركة في نطاق إقليمي موحد. تتميز فيه هذه الدول بالتقارب الجغرافي والتجانس الثقافي وتشابه السلوك الخارجي والاعتماد المتبادل فيما بينها، حيث يكون هذا الاختلاف في الأهداف المرجوة أو حول الموارد الطبيعية بهدف الوصول إلى السيطرة الإقليمية إلا أنه لا يصل إلى مرحلة الصراع.

- مفهوم التنافس الدولي International Competition:

- تعريف مصطلح الدولي:

هو وصف مشتق من اسم الدولة وجمعها دول، وهي تعني ما يتداول، فيكون مرة لهذا ومرة لذاك. ووصف الدولي يستخدم للتأكيد على دور الدولة ووزنها كفاعل أساسي في الساحة الدولي. ومصطلح الدولي (International) يعود في أصله إلى الفيلسوف الإنجليزي جريمي بنتام الذي استعمله خلال الثمانينات من القرن الثامن عشر. إذن، فإن إدراج هذا المصطلح يدل على الصفة الدولية للظاهرة السياسية التي تكون أطرافها الدول في المرتبة الأولى أو المنظمات والمؤسسات الدولية في المرتبة الثانية ضمن المجتمع الدولي.[1]

- تعريف التنافس الدولي:

التنافس الدولي هو وضع أو حالة تجمع بين طرفين، دوليين أو أكثر يقرران خوض التنافس وفق حسابات عقلانية مركزين جهودهم وإمكانياتهم نحو تحقيق فوائد ومصالح توفرها بيئة معينة في

[1] نذير محمد حمدي، ظاهرة التنافس الدولي في العلاقات الدولية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية الاقتصادية و السياسية، جوان 2014، متحصل عليه: https://democraticac.de/?p=1775 يوم 10.04.2020 على الساعة 14.17.

النظام الدولي، دون اللجوء لاستخدام القوة العسكرية والعنف لتحصيل هذه الفوائد والوصول إلى الأهداف.

المطلب الثالث: مظاهر المنافسة الإقليمية

تتعدد مظاهر المنافسة الإقليمية، ويمكن حصرها فيما يلي:

1/ التنافس الاقتصاديEconomic Competition:هو الوسيلة التي تسعى الدولة من خلالها إلى زيادة الموارد الاقتصادية التي تمتلكها مقارنة بالدول الأخرى بغية جمع أموال أكثر ومنع تدهور المجتمع ...وهو ما يؤدي إلى زيادة جاذبية الدولة؛ فكلما زاد قبول عملتها الوطنية في جميع أنحاء العالم كوسيلة لتراكم رأس المال زادت القوة الاقتصادية، ومن ثم القوة السياسية للدولة مقارنة بإقليمها.[1]

يقصد من خلال هذا التعريف أن أصل التنافس الاقتصادي بين الدول هو تنافس سياسي بالدرجة الأولى لتحقيق القوة والنفوذ الإقليمي.

*** أدوات التنافس الاقتصادي بين الدول:**

تتمثل أدوات التنافس الاقتصادي بين الدول فيما يلي:

– الشراكة غير الرسمية: مثل زيارات الولايات المتحدة للدول غير الحليفة، بغية تحقيق مصالحها التي تكون لها علاقة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بالمجال الاقتصادي.

– سياسات التجارة التي تقودها الدولة مثل سياسات المنافسة الصينية المدعومة من الدولة.

– الحوكمة الاقتصادية: مثل دبلوماسية الطاقة الروسية تجاه الدول الأوروبية.

– الاستثمار في التكنولوجيا: مثل برنامج الاستثمار الصيني الوطني لتحقيق الهيمنة التكنولوجية في المناطق المستهدفة.

[1]Dunn MalcdmH ," Donation Compete Economically ?Acritical Comment on prof . Krugman's essay "Competitiveness: ADangerous Obsession"**Intereconomics.** number 24, Dicember1994. http://dx.doi.org/10.10007/

– الأنشطة السرية: مثل العمليات الصينية للتأثير والإكراه على المواطنين الذين يعيشون خارج البلاد.

– أنشطة المخابرات: برامج المخابرات العامة الكبرى للمنافسين.

– التعظيم الإقليمي: مثل الاستيلاء الروسي على شبه جزيرة القرم.[1]

2/ التنافس السياسي Political Competition: هو التسابق على القوة السياسية، وهو السعي للحصول على القدرة من أجل تشكيل ومراقبة محتوى واتجاه السياسة العامة.[2]

3/ التنافس العسكري Military Competition: يشير إلى الوضع التي تحاول فيه دولتان أو أكثر امتلاك أسلحة أكثر و أقوى من بعضها البعض.[3] إنه يعني: التسابق بين الدول لتحقيق التفوق الكمي والنوعي في مجال الأسلحة.[4]

[1]Michael Mazarr and others, Understanding the Emerging era of International Competition. Santdmonica: **Rand corporation** ,2018, p18.
https://www.rand.org/content/dam/rand
[2]Almon Leroy Way,**OP.Cit**.
[3]Cambridge Dictionnary,https://dictionary.cambridge.org/fr/dictionnaire/anglais/arms-race
[4]Arms race , https://www.dictionary.com/browse/arms-race

المبحث الثالث: المقاربات النظرية المفسرة لدور العامل الاقتصادي في المنافسة الإقليمية

يقول "ستيف سميث" و "جون بيليس" (Steve Smith and John Bayls) في كتابهما "عولمة السياسة العالمية "، أنه عندما يواجه الإنسان الكثير من الأفكار حول موضوع ما، فإن الحل يكمن في الرجوع إلى النظريات؛ فالنظرية ليست مجرد نموذج شكلي واسع يضم فرضيات وافتراضات بل هي نوع من الوسائل المبسطة التي تسمح لنا بتحديد ما يفيدنا ويهمنا في الموضوع أو البحث وما لا يفيدنا، فهي السبيل الوحيد الذي يمكن للباحث من خلاله فرز المهم من ملايين الحقائق المحتملة.[1]

يعدا لتنافس الإقليمي من الظواهر الأساسية في العلاقات الدولية التي حظيت باهتمام الكثير من الباحثين لتعدد أبعاده، إلا أنه سيتم تسليط الضوء على الجانب التنظيري في المجال الاقتصادي– موضوع الدراسة– وتأثيره على ظاهرة التنافس الإقليمي

المطلب الأول: دور العامل الاقتصادي في المنافسة الإقليمية من منظور نظريات العلاقات الدولية

تعبر مختلف نظريات العلاقات الدولية عن طرق لفهم نفس القضايا المطروحة في الواقع الدولي لكن من منظورات مختلفة، فالنظريات هي محاولة لبناء وتركيب لما هو موجود في الواقع لذلك فالتحليلات المقدمة حول موضوع معين تختلف باختلاف الأطر النظرية المستعملة في تحليله.[2]وهو ما توضحه كل من النظرية الواقعية والليبرالية ونظرية الدور انطلاقا من أهم الافتراضات الخاصة بكل منها:

أ- تفسير النظرية الواقعية الكلاسيكية لدور العامل الاقتصادي في المنافسة الإقليمية

تعود أصول الواقعية الكلاسيكية إلى عقود ما قبل الميلاد باعتبارها قائمة على فكرة القوة. ويعتبر كوتيليا(kotilia) (312–296 ق.م) بالهند أول كتاب الواقعية السياسية في العلاقات الدولية

---

[1]جون بيليس، ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**. (تر: مركز الخليج للأبحاث)، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص ص4،5.

[2]ستيفن سميث، "**سوريا ونظريات العلاقات الدولية**"،(تر: حمزة بن عبد الرحمان)، متحصل عليه: http://www.youtube.com/watch?v=g2NEwT451V814.00 على الساعة 2020.04.16 يوم

الذي كتب عندما كان وزيرا لدى الإمبراطور الهندي حول الحرب والتحالف ومفهوم القوة وتوازن القوى،من خلال بحثه عن أسباب توسع الدول سواء بالتحالف مع الخصوم أو بالقضاء عليهم، وفي الحالتين الدولة مطالبة بتطوير قوتها لمواجهة أي تهديد. أما في وصفه لسلوك الدول فهو يصنفها إلى دول محاربة وأخرى حيادية فيقول :"إن شعرت بتفوقك على خصمك لا بد من شن الحرب، أما إذا شعرت بعدم القدرة على ذلك ولكنك تستطيع الدفاع عن نفسك فعليك التزام الحياد".[1]

بالنسبة للواقعية الكلاسيكية الرغبة في تحقيق القوة، ومن ثم تعظيمها خاصية متجذرة في طبيعة الإنسان البشرية،لذلك فإن الدول دائما في تنافس وصراع من أجل تحقيق القوة، النفوذ والسلطة. وتشرح الواقعية هذا السلوك الصراعي للدول انطلاقا من الفشل الإنساني الراجع بالأساس إلى غياب المساواة العالمية تجاه حكومات الدول، وهي الحالة التي تسهل للإنسان القيام بما يريد للحصول على القوة.[2]

يعتبر نيكولاي ميكافيلي(Nicola Machiavelli) وتوماس هوبز(Thomas Hobbes) من أبرز الفلاسفة السياسيين الذين تكلموا عن النظرية الواقعية. مع افتراض أن البشر تدفعهم بشكل أساسي مصالحهم الذاتية، وأن أكثرها خطورة هو الرغبة في الحصول على السلطة، وهو ما يفسر لجوئهم الدائم نحو تعظيم وزيادة القوة، حيث أكد توماس هوبز في كتابه "The Leviathan" على أن القوة عامل حاسم في السلوك الإنساني؛ فالإنسان يسعى دون توقف لامتلاك القوة، وهو ما انعكس على واقع العلاقات الدولية. ومن وجهة نظرهم فإن الصراع من أجل السلطة لا يؤدي بالضرورة إلى خوض حرب مستمرة وإنما يتطلب التأهب والاستعداد لخوضها. وهذا ما جعل النظام الدولي يتسم بالفوضوية.[3]

عموما، يمكن القول إن الفكر الواقعي يرتكز على مجموعة من الافتراضات، وهي كالآتي:

*الطبيعة البشرية ثابتة، والإنسان ينزع للشر والخطيئة وامتلاك القوة.

---

[1]توفيق بوستي،**مفهوم الأمن في منظورات العلاقات الدولية**.مصر: المعهد المصري للدراسات ،2019 ، ص2، متحصل عليه: https://eipss-eg.org/ يوم16.04.2020 على الساعة 12.30.

[2]Martin Griffiths**, International Relations Theory for The Twenty First Century**. New York: Routledge,2007, p.12.

[3]Paul Wilkinson, **International Relations: A Very Short Introduction**.New York: Oxford University Press Inc,2007, p.2.

*الدولة هي الفاعل الأساسي في السياسة الدولية وذات السيادة من الناحية القانونية، والمصدر الأعلى للسلطة الحاكمة بسب امتلاكها لوسائل القوة.

*الرغبة في البقاء تبقى القوة الدافعة الرئيسية التي تؤثر في سلوك الدولة.

*القوة Power : هي محدد رئيسي للسلوك الدولي، فالدول تعمل دائما على زيادة قوتها تجاه محيطها ما يولد التنافس بينها، وهو ما يجعل منهم أعداء محتملين إن لم يكونوا فعليين. أما الصداقة التي قد تقوم بين الدول فهي تعبر عن التقاء المصالح بينهم.

*ميزان القوىBalance of power:هو أحد السبل الهامة لتنظيم واستخدام القوة؛ فعندما تتساوى القوى بين مجموعة من الدول يصبح من المتعذر على إحداهما أن تسعى للهيمنة. وحسب مورغانتو تعتمد الدول على قدراتها الذاتية لتحقيق التوازن مع غيرها، حيث يرفض إنشاء الأحلاف كأداة لتحقيقه، وعند الواقعيون تصبح الدولة في حالة من الإنكشافية، لذلك يجب الاعتماد على الذات[1].

*المصلحة Interest:هي معيار أساسي في السياسة الخارجية، وجوهرها عند الواقعيون. وهي الهدف الأعلى الذي يحكم العلاقات بين الدول.

*الفوضى Anarchy:تعني عدم وجود أي تدرج في للسلطة على المستوى الدولي، ولا وجود لسلطة فوق سلطة الدولة (غياب السلطة المركزية)، وهو ما بصعب وصول أي دولة إلى غاياتها طالما أنه لا توجد مؤسسات عليا بإمكانها سن القوانين.[2]

*السياسة لا يمكن أن تحددها الأخلاق؛ ويقول ميكافيلي في هذا الخصوص أن الأخلاق هي نتاج القوة وهو ما نتج عنه الفصل بين السياسة والأخلاق.[3]

*تسعى الدول نحو تطوير قدراتها العسكرية للدفاع عن نفسها، وتوسيع نطاق سيطرتها أو التأثير على الآخرين. وبالتالي فالحرب لا يمكن تفاديها.[1]

---

[1]جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، **مرجع سابق**،ص ص60،59.

[2]عامر مصباح،**الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية**.الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2006، ص163.

[3] ناصيف يوسف حتي، **مرجع سابق**، ص 24.

يمكن القول أن النظرية الواقعية تنظر إلى المجتمع الدولي والعلاقات الدولية على أنها صراع مستمر نحو زيادة قوة الدولة. واستغلالها بالكيفية التي تمليها مصالحها، بغض النظر عن التأثيرات التي تتركها في مصالح الدول الأخرى.[2]

ب-تفسير النظرية الليبرالية المؤسسية لدور العامل الاقتصادي في المنافسة الإقليمية

تختلف أراء الليبراليون حول السياسة الدولية عن أراء الواقعيين على اعتبار أن الجزء الرئيس الذي يشمله الفكر الليبرالي هو أن البشر يمكن الارتقاء بهم إلى درجة الكمال (تركز على الفرد)، وأن الديمقراطية ضرورية لتطوير هذه الإمكانية. ولهذا فهم يرفضون رأي الواقعيون القائل: بأن الحرب هي الشرط الطبيعي للسياسة الدولية، حيث يقول ستانلي هوفمان Stanley Hoffman:"إن جوهر الليبرالية هو الانضباط الذاتي والاعتدال والحل الوسط والسلام في حين أن جوهر السياسة الدولية هو العكس تماما"[3]السلام المعكر في أحسن الحالات أو الحرب.

بالنسبة لليبراليين؛ فإن الدولة هي الطرف الفاعل على مستوى العلاقات الدولية. وعلى الرغم من أنهم لا ينكرون أهميتها، إلا أنهم يعتبرون أن الشركات متعددة الجنسيات والأطراف الفاعلة التي تتخطى الحدود الوطنية كالجماعات الإرهابية والمنظمات الدولية فئات ذات أهمية بالغة على صعيد بعض الميادين فيعرفون الدولة على أنها مجموعة من المؤسسات البيروقراطية (كل مؤسسة لها مصالحها الذاتية)، وبذلك فهي ليست عنصرا فاعلا فريدا موحدا، لهذا فهم لا يعتقدون بوجود المصلحة الوطنية. أما فيما يخص العلاقات بين الدول، يشدد الليبراليون على فرض التعاون كما يؤكدون على أهمية المسائل الاقتصادية والبيئية والتكنولوجية.[4]

مع أن الواقعية Realism تعتبر النظرية السائدة في العلاقات الدولية، إلا أن لليبرالية Liberalismادعاء قويا بأنها البديل التاريخي. وكما هو الحال في الأحزاب السياسية، فإن الواقعية هي الحزب الطبيعي للحكومة والليبرالية هي زعيمة المعارضة التي يعد سبب وجودها هو ترصد الرؤوس الناطقة لسياسة القوة لتشاؤمهم الذي لايلين.

---

[1] توفيق بوستي، **مرجع سابق**، ص 20.

[2] عبد الفلاح عودة العضايلة، **مرجع سابق**، ص7.

[3] جون بيليس، ستيف سميث، **مرجع سابق**، ص8.

[4] **المرجع نفسه**، ص9.

من أهم أقسام الليبرالية التي سيتم إلقاء الضوء عليها في هذه الدراسة، هي الليبرالية المؤسسية Liberal Institutionalism –كما أشرنا سابقا–؛ حيث أصبحت هي المقاربة السائدة ضمن النظريات الليبرالية، وخاصة عندما يكون موضوع الاهتمام هو التنافس الإقليمي. حيث تحول الليبراليون في أربعينات القرن العشرين إلى المؤسسات الدولية لتقوم بالاضطلاع بعدد من الوظائف التي لا تستطيع الدولة القيام بها. وركزت على أطراف فاعلة جديدة (الشركات العابرة للحدود الوطنية والمنظمات غير الحكومية) وعلى أنماط جديد للتعاون (الترابط/ التكامل).

من أهم الافتراضات التي تقوم عليها المقاربة الليبرالية المؤسسية، ما يلي:

*الطرف الفاعل (Actor):يعتبر أنصار الليبرالية المؤسسية أنه من المسلم به أن الدولة ممثل شرعي للمجتمع. ومع أن روبرت كيوهان أكد على أهمية الأطراف الفاعلة من غير الدول، إلا أنه بعد ذلك وضح بأن الأطراف الفاعلة من غير الدول تخضع للدول.

*البنية (Structure) : يسلم الليبراليون بشكل عام بالوضع البنيوي لفوضى النظام الدولي، لكن الأمر المهم هنا هو أن الفوضى حسبهم لا تعني أن التعاون بين الدول شيء متعذر.

*الحافز (motivation):تدخل الدول في علاقات تعاونية حتى ولو كانت دولة أخرى ستكسب أكثر. وبعبارة أخرى فإن المكاسب المطلقة أكثر أهمية بالنسبة لليبرالية المؤسسية من المكاسب النسبية التي أكد عليها الليبراليون والواقعيون الجدد.[1]

* الدول ومن أجل ضمان بقائها فهي تعتمد على الاعتماد المتبادل مع دول أخرى؛ حيث تعتقد بوجود مصالح مشتركة يجب تحقيقها، فالأرباح الناتجة عن التعاون في قضايا خاصة هي التي تؤدي إلى تكثيف الاعتماد المتبادل والمأسسة. وبالتالي تحسين التماسك الإقليمي.

*يركز الليبراليون المؤسساتيون على أن الدول تدعم إنشاء مؤسسات رسمية وغير رسمية من أجل تسهيل حل المشكلات وتنسيق العمل. هذا التعاون الدولي أو الإقليمي يتحدد من خلال إنشاء منظومات دولية International Regimesالتي تهتم بقضايا وظيفية والمهتمة بالرفع إلى الحد الأقصى من الفوائد التي من الممكن إحرازها بواسطة المعاملات الإقليمية المنظمة.

[1] **المرجع نفسه**، ص ص 313–338.

إن هذه المنظومة الدولية لا تقوم بفرض سلطة فوق سلطة الدولة، ولكنها تساهم في ترقية مصالح الدولة، فكلما تم حل أكبر عدد من المشكلات المشتركة من خلال التعاون، كلما ارتفع بشكل تصاعدي هيكلية التعاون. كما أن تحقيق كم هائل من الأهداف من خلال التعاملات الاقتصادية المتزايدة يمكن أن يؤدي إلى انتشار الديمقراطية (تحول سياسي بعد التحول الاقتصادي). ومنه الآلية الأساسية التي جاءت بها الليبرالية المؤسسية هي "المنظومات الدولية"[1*]

الليبرالية المؤسسية إذن، تحاول الإجابة عن سؤال: كيف يمكن ترقية التعاون الدولي من خلال إيجاد مؤسسات دولية تناط بها وظائف تعجز الدول منفردة القيام بها؟ والتغلب على المشكلات التي تعرقل العمل الجماعي؟ إذ أن نمو الاعتماد المتبادل الذي ركز عليه كل من "كيوهين" و" ناي" ساهم في ظهور تحديات مشتركة للإنسانية في مجالات الأمن كمنع انتشار الأسلحة النووية، معالجة ظاهرة الاحتباس الحراري. فمثل هذه التحديات والمشكلات يستحيل على الدول منفردة معالجتها فلا بد من إيجاد إطار لتنسيق الجهود بغية اتخاذ خطوات ملائمة. وفي هذا الصدد تعتبر المنظمات الدولية قناة تساهم في تذليل العقبات أمام العمل الجماعي والتخفيف من حدة الشكوك المتبادلة.

الاعتماد المتبادل أو ما يسمى" نظرية الاعتماد المتبادل المركب " حسب تعبير "روبرت كيوهين" يعود أساسا إلى تفاعل عدة عوامل أصبحت تميز الحياة الدولية منذ منتصف الألفية الثانية، خاصة من زاوية التحول الاقتصادي، تطور عالم الشبكات، الاستقلالية المتزايدة للفاعلين غير الدوليين، فهو يركز على ربط المجتمعات بما فيها العلاقات بين "الدولة "، "المنظمات الحكومية وغير الحكومية "و"المؤسسات عبر الوطنية "، لإقامة شبكة علاقات تعاونية بإمكانها أن تكون قاعدة لضمان السلم الدولي على أساس الديمقراطية الليبرالية وفي إطار متعدد الأطراف.[2]

---

[1] سامية ربيعي،**مرجع سابق**، ص ص54،55.

* المنظومات الدولية: تعني مجموعة من القواعد والإجراءات والمؤسسات المشتركة والمنظمات الدولية التي تدير علاقات الاعتماد المتبادل.

[2] نجيم حذفاني، **مرجع سابق**، ص32.

ج-تفسير نظرية الدور لدور العامل الاقتصادي في المنافسة الإقليمية

نشأت نظرية الدور وتطورت في إطار علم الاجتماع الغربي، منطلقة من أسس اجتماعية سيكولوجية بالدرجة الأولى، بغية فهم موقع الفرد وتأثيره في السياسة الداخلية والعالمية. حيث ظهر مصطلح الدور لأول مرة من طرف المفكر ماكس فيبرMax Veberوالذي كان يقصد به في نظريته الاجتماعية الدور ذي الصبغة الاجتماعية الذي تكلم عنه في كتابه الموسوم بـ: "نظرية التنظيم الاجتماعي والاقتصادي"، حيث عرفه بأنه :" حركة يقوم بها الفرد وتكون لها علاقة مباشرة بوجود الآخرين في المجتمع".[1]

ثم نقله الباحثون والمختصون إلى العلوم السياسية في محاولة منهم لتفسير بعض السلوكيات الخاصة بالدول في مجال السياسة الخارجية والسعي لفهمها فهما دقيقا. حيث انتقلت فكرة الدور إلى العلوم السياسية من خلال الثورة السلوكية التي حدثت في الخمسينات من القرن العشرين، وأحدثت نقلة نوعية في مجال ومستويات التحليل في العلاقات الدولية، والتي جاء في إطارها مختلف النماذج النظرية لتفسير عالم السياسة الوطني والدولي، ومن أبرزها نموذج التحليل النسقي لدافيد إستون ونموذج صنع القرار لريتشارد سنايدر.[2]

غير أن استخدام نظرية الدور في مجال التحليل السياسي لم يلق إجماعا بين المفكرين والمنظرين السياسيين، وهو ما أنتج جدل فكري حول توظيف هذه النظرية في الدراسات السياسية بين من عارض الفكرة على اعتبار أن هناك اختلافا كبيرا بين سلوكات الأفراد باعتبارهم أناس يتعاملون انطلاقا من معتقداتهم الشخصية، وبين الدول باعتبارهم أشخاصا معنويين، وبين من قبل الفكرة على اعتبار أن سياسات الدول في النهاية ما هي إلا نتاج لسياسات متخذي القرارات وما هم في النهاية سوى أفراد.

---

[1] إحسان محمد الحسن،ا **لنظريات الاجتماعية المتقدمة –دراسة تحليلية في النظرات الاجتماعية المعاصرة**-. ط3. عمان: دار وائل للنشر، 2015، ص ص 160-163.

[2] **المرجع نفسه**، ص 164.

*** نظرية الدور في حقل العلاقات الدولية**

لقد كان أول ظهور لمفهوم الدور في العلاقات الدولية سنة 1970 حين نشر كالفي .ج. هولستي(K.J.Holsti) دراسته الرائدة في الموضوع والمعنونة بـ " تصورات الدور القومي في دراسة السياسة الخارجية "Nationel Role Conception in the Study of Foriegn Policy"، وقد مرت حينها أربعة عقود على تطويرها في علم الاجتماع. ومثلت الدراسة انطلاقة لتوظيف مفهوم الدور في أدبيات السياسة الخارجية ولا يزال أثرها ملموسا حتى الآن[1].وتم التعبير عنه بمجموعة الوظائف التي تقوم بها الدولة في الخارج إن كان على المستوى الدولي أو الإقليمي، والتي تسعى من خلاله لتحقيق أهدافها أو لما تحاول الدفاع عنه من قيم ومصالح عليا. وعليه، فإن لكل وحدة دولية دورا تؤديه في النسق الدولي وبشكل مستمر، وهو ما يعد من أهم ملامح وعلامات سياستها الخارجية المرتبطة أساسا بالبيئة النفسية لصانع القرار.

إلا أن الدور لا يرتبط فقط بإدراك صانع القرار وإنما بالبيئة العملية للدور؛ أي كيفية ممارسة هذا الدور في الواقع العملي بما يفرضه هذا الواقع سواء كان في الإطار الإقليمي أو الدولي.أي أن الدور ليس مجرد قرار أو سلوك أو هدف، بل يُعبر عن مجموعة من الوظائف المحورية التي تقوم بها الدولة في فترة زمنية معينة، وهذا يتطلب منها مراعاة ثلاثة جوانب رئيسية، وهي[2]:

- تحديد مركزها في العلاقات الدولية ورسم مجال حركتها بدقة، وهذا انطلاقا من توصيفها لنفسها ضمن أي خانة من الدول تنتمي (عظمى – كبرى – إقليمية – صغرى) ومنه يتحدد توجهها هل هو إقليمي أو عالمي؟
- تحديد وضبط دوافع سياستها الخارجية.
- توقعها لحجم التغيير الذي يمكن أن تحدثه نتيجة أدائها لهذا الدور حتى تستطيع تقييم هذا الأداء.

---

[1] حبيبة زلاقي، " نظرية الدور بين الأصول الاجتماعية والتوظيف في التحليل السياسي " **مجلة العلوم القانونية والسياسية** العدد 17، جانفي 2018، ص ص 772-778.

[2] الموسوعة السياسية، نظرية الدور في العلاقات الدولية، متحصل عليه:
https://political-encyclopedia.org/dictionary/ يوم 01.05.2020 على الساعة 18.47

يتضح مما سبق، أن نظرية الدور تساعد على فهم السلوكيات الخارجية للدول تجاه بيئتها الدولية أو الإقليمية. وبما أن موضوع الدراسة يسلط الضوء على الدور الإقليمي بالتحديد يتوجب عرض أنواع الدور الإقليمي، وهي كالتالي[1]:

***الموازن الإقليمي:** يعني قيام الدولة بمسؤولية حفظ التوازن القائم بين مجموعة من الدول في إقليم معين.

***الوسيط الإقليمي:** تحمل الدولة لمسؤولية التوفيق والوساطة في الصراعات الإقليمية بين الدول في إقليم معين.

***المدافع الإقليمي:** أي أن الدولة لها مسؤولية محددة في حماية مجموعة من الدول في إقليم معين في مواجهة العدوان الخارجي.

***قائد التكامل الإقليمي:** أي أن للدولة مسؤولية خاصة في توحيد مجموعة من الدول في إقليم معين وتحقيق قدر ملائم من التعاون والتنسيق فيما بينها.

***الجسر الدولي أو الإقليمي:** تنصرف الدولة هنا لأداء وظيفة اتصالية بين الوحدات الدولية في إقليم معين من جهة، وبينها وبين مختلف دول العالم الأخرى بهدف التعاون من جهة ثانية.

***المعرقل أو المعوق الإقليمي:** تتجه الدولة هنا لعرقلة أي تفاعلات إقليمية ترى أنه من شأنها المساس بمصالحها أو بدورها في إقليم معين.

***المسهل أو الميسر الإقليمي:** حين تتبنى الدولة خيار تسهيل التفاعلات الإقليمية، شرط ألا يؤثر ذلك على مصالحها ودورها، كما تسعى لتوفير فرصة لنفسها لضبط التفاعلات الإقليمية بما لا يؤدي إلى خروجها عن سيطرته.

يتحدد نوع وطبيعة الدور الإقليمي الذي تقوم به الدولة وفقا لما تمتلكه من مقومات وعناصر قوة محددة، وهي [1]:

[1] حبيبة زلاقي، **مرجع سابق**، ص 783.

*المتغيرات الجغرافية: الموقع الجغرافي يحدد المجال الحيوي المباشر لسياسة الدولة، كما يحدد نوع وطبيعة التهديدات الموجهة إلى أمن الدولة.

*الموارد الاقتصادية والطبيعية والبشرية: تشكل الأساس المادي للنمو الاقتصادي الذي يمكن الدولة من الدخول في علاقات اقتصادية مكثفة، بالإضافة إلى تأثيره في تطوير القدرات العسكرية للدولة.

*المتغيرات المجتمعية: هي مجموعة القيم والعادات الاجتماعية والتجارب التاريخية، التي تؤثر في تكوين الرأي العام.

إن الدور الإقليمي لدولة ما، يرتبط بأهداف وتوجهات السياسة الخارجية للوحدة القومية ككل فهو تعبير عن تصور صانع القرار لمكانة وحدته في محيطها الإقليمي، وطبيعة علاقتها بالدول والقوى الإقليمية المجاورة، ومن خلالها تتحدد طبيعة السياسة الإقليمية المتبعة.

المطلب الثاني: دور العامل الاقتصادي في المنافسة الإقليمية من منظور نظريات الجيوبوليتيك

الجيوبوليتيك في جوهرها هي دراسة للإقليم عبر دورة تاريخية كاملة لرسم معالم شخصيته، آخذة في الاعتبار العلاقات البيئية للجغرافيا، التاريخ، السياسة والاقتصاد وكيفية تفاعلاتها. كما أنه أصبح من الضروري لتفسير ما يحدث من تفاعلات بين القوى والوحدات السياسية في منطقة الشرق الأوسط العودة إلى العديد من المقاربات الجيوبوليتيكية التي سيتم إسقاطها على التنافس الإيراني – التركي

أ- نظرية راتزل (RATZEL) 1844-1904: " لاتوجد حدود صلبة البقاء للأقوى"

قدم راتزل فكرته الأساسية في كتابه الجغرافيا السياسية 1897، الذي شبه فيه الدولة بالكائن العضوي الحي الذي تزداد احتياجاته باستمرار، وأن الحدود أشبه بالجلد (الكائن الحي) الذي يجب أن يتمدد باستمرار مع نموه، فالدولة حسبه كائن أميبي* يبتلع ما يحتاجه من الجوار.

[1] عبد الله حجاب، **مرجع سابق**، ص ص33،34.

جاءت نظريته لخدمة ألمانيا التي كانت تهتم بالنشاط الصناعي وفي حاجة للمواد الخام والأسواق، وركز على أن الحدود ليست نهايات الدول وإنما محطة من محطات نمو الدولة؛ فكلما كبرت احتياجات الدولة حق لها أن تلتهم جيرانها لتواصل نموها، وهو ما أعطى مبررا للحراك النازي لاجتياح أوروبا، وعلى الرغم من أن العالم استقر نظريا بعد الحرب العالمية الثانية على ثبات الحدود، إلا أن ذلك لم يتحقق على المستوى العملي، ولازالت التغييرات الحدودية متواصلة في العالم حيث استبدلت فكرة الحدود المادية بفكرة الحدود الشفافة[1*].

ب- نظرية قلب العالم لهالفورد ماكندر (HALFORD MACKINDER) 1861-1947

تعد نظرية قلب العالم Heart Land التي جاء بها ماكندر أول نظرية عامة في الإستراتيجية العالمية، وذلك في مقال له بعنوان "محور الارتكاز الجغرافي في تعاليم التاريخ"

[2]"The Geographical Pivot Of History"

من خلال هذه النظرية، نظر ماكندر إلى العالم ككل نظرة كوكبية فوجد قطعة أرض عملاقة ومتصلة تحيط بها المياه من كل جانب ويقصد هنا: "أسيا، أوروبا وإفريقيا "، وهو ما أطلق عليه بالجزيرة العالمية World Island،[3] حيث وجد أن قارات العالم القديم الثلاث يسكنها حوالي 90% من السكان بينما لايسكن القارات الأخرى سوى 10% من سكان العالم. كما أطلق ماكندر على المنطقة الوسطى في الجزيرة العالمية اسم قلب الأرض Heart Land، وهي منطقة الإستبس القاري الممتدة من روسيا إلى حدود الصين وأوروبا الشرقية، ويسميها أيضا بمنطقة الارتكاز Pivot Irea، حيث يحيط بها هلال داخلي ويتبعه هلال خارجي.[4]

ولمنطقة الارتكاز مجموعة من المواصفات، وهي:

*يمكنها إنشاء إمبراطورية عظمى لا تعتمد على السواحل.

---

[1]سلطان جاسم، **الجيوبوليتيك، عندما تتحدث الجغرافيا**. بيروت: تمكين للأبحاث والنشر،2013، ص ص 59-61

*الحدود الشفافة: تعني أن الدول تتدخل حيث توجد مصالحها، وأن سيادة الدول القانونية لا تعني سيادتها الفعلية، وبهذه الذريعة توجد القوى العظمى في كل العالم بحجة حماية مصالحها بالترهيب أو بالترغيب.

[2]عبد الرزاق بوزيدي، **مرجع سابق**، ص 30.

[3]سلطان جاسم، **مرجع سابق**، ص60.

[4]عبد الرزاق بوزيدي، **مرجع سابق**، ص 31.

*تستطيع التماسك مستغنية عن البحر.

*قريبة من كل مصادر القوى الموجودة في الجزيرة العالمية، وكل ما تحتاجه للوصول إليها هو وجود الطرق البرية ما يجعلها قادرة على التحرك أقل تكلفة من القوى البحرية. وهنا تتلخص أفكار ماكندر في المقولة التالية:

- من يسيطر على أوروبا الشرقية يسيطر على قلب العالم.
- من يسيطر على قلب العالم يسيطر على جزيرة العالم.
- من يسيطر على الجزيرة العالمية يسيطر على العالم.

وبالتالي تولد الصراع الدائر منذ الحرب العالمية الثانية وحتى اليوم، متمركزا في محاولات قوى البر (روسيا) السيطرة على أوروبا الشرقية، والتقدم نحو الهلال الداخلي، ومحاولة قوى البحر تطويق تحركها ومنعها من السيطرة.

إن المركزية التي أعطاها ماكندر لقلب العالم بنيت على أساس أن الحروب تخاض بالأسلحة البرية والبحرية، وللمقارنة بينهما فإن قوى البحر التقليدية يصعب عليها التهديد أو إلحاق الضرر بقلب العالم المحصن بالجبال والصحاري، ومنه فالتفوق سيكون لقوى البر. ولم يأخذ ماكندر في عين الاعتبار التطورات التي ستحصل في مجال الطيران وأسلحة الدمار الشامل التي جعلت هذه المنطقة منطقة رخوة، لكم على الرغم من هذه التطورات إلا أن المفاهيم الكبرى لهذه النظرية مازالت قائمة؛ لأن جوهر الصراع الجغرافي مازال يدور حول فكرة تطويق روسيا.[1]

من الملاحظ أن ماكندر لم يعط أهمية تذكر للولايات المتحدة الأمريكية إلا بعد تعديله لنظريته عام 1943 عندما وجدها قد حددت مصير الحربين العالميتين الأولى والثانية، وأصبحت القوى الأوروبية شبه تابع لها، ومما قاله في هذا الصدد هو أن الولايات المتحدة الأمريكية من الممكن أن تنافس قلب الأرض استنادا إلى إمكانياتها الكبيرة.[2]

[1] سلطان جاسم، **مرجع سابق**، ص ص 63،64.

[2] عباس غالي الحديثي،**نظريات السيطرة الاستراتيجية وصراع الحضارات**. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع ،2004ص 43.

ج- نظرية القوة البحرية لألفريد ماهان (Alfred Thayer Mahan) 1840-1914.

تتلخص نظرية ماهان حول القوة البحرية، وأن السيطرة على البحر ضرورة أولية للسيادة العالمية. كما أكد على أن أهم عامل يؤثر في قوة الدولة هو ليس طول الأراضي التي تمتلكها وإنما طول السواحل والموانئ التي من الممكن أن تسيطر عليها الدولة. وأكد من خلال العديد من كتاباته على أن الشرط الأساسي للقوة العالمية هو التحكم في البحر الذي يعطي ميزة اقتصادية وسياسية والتحكم في حركة التجارة البحرية أثناء السلم والحرب.

اعتبر ماهان في ذلك الوقت بريطانيا القوة الأولى في العالم نظرا لموقعها البحري، وأكد على أن الدولة التي تمتلك قوة بحرية يحب أن تكون مدعمة بجيوش برية في أراضيها وبقواعد خارج حدودها حتى تتمكن من إبعاد الخطر قبل أن يصل إليها.[1]

كما قدم ماهان العديد من الشروط التي تحدد القوة البحرية، وهي[2]:

- ميزة التموضع الجغرافي.
- شواطئ مناسبة للموانئ وموارد كبيرة ومناخ مناسب ومساحة كبيرة من الأراضي.
- مجتمع مولع بالبحر والتجارة.
- حكومة راغبة بالهيمنة على البحار

د- نظرية ضبط حركة العالم لنيكولاس سبيكمان (Nickolas Spykman) 1893-1943

تأثر سبيكمان إلى حد كبير بنظرية ماكندر، ولكن توصل إلى استنتاجات تخالف ما خلص إليه ماكندر، حيث رأى أن ضبط حركة العالم يكون عبر مسارين:

الأول: صنع نظام عام لتوازن القوى كالأمم المتحدة

الثاني: من يسيطر على الهلال الداخلي في الجزيرة العالمية يسيطر على العالم [3].

[1] عبد الرزاق بوزيدي،**مرجع سابق**، ص 28.

[2] سلطان جاسم،**مرجع سابق**، ص 65.

[3] **المرجع نفسه**، ص66.

عدل سبيكمان في نظرية ماكندر، ورأى بأن الحافة التي تحيط بالقلب (الهلال الداخلي) والتي تشمل الوطن العربي بمشرقه ومغربه ومعظم قارة أوروبا، إيران، أفغانستان، جنوب شرق أسيا الصين وكوريا، هي أعظم وأكثر أهمية من القلب نفسه؛ إذ أنها تعتبر منطقة التقاء القوى البرية الزاحفة من الاتحاد السوفييتي بالقوى البرية والبحرية لكتلة المعسكر الرأسمالي. وبالتالي جاء بمقولته:[1] من يسيطر على نطاق الحافة (الهلال الداخلي) يسيطر على أوراسيا. ومن يسيطر على أوراسيا يسيطر على العالم.[2]

[1] عبد الرزاق بوزيدي، **مرجع سابق**، ص 33.

[2] جاسم سلطان،**مرجع سابق** ، ص 67.

خلاصة الفصل الأول:

لقد تم التركيز في هذا الفصل على محاولة تقديم إطار مفاهيمي ونظري للدراسة من أجل رسم إطار تحليلي للموضوع. وقد تم التوصل إلى النقاط التالية:

- ✓ يعتبر التنافس مفهوم أساسي من مفاهيم العلاقات الدولية، فهو يعبر عن سلوك تقوم به الدولة التي تسعى إلى تحقيق أهدافها المسطرة سواء كانت قريبة أو بعيدة المدى.
- ✓ أصبح العامل الاقتصادي في زمننا الحاضر أقوى محرك للتنافس بين الدول نظرا لما يحققه من أرباح، حيث أن امتلاك الدولة للقوة الاقتصادية هو ما يدفع بها نحو أنواع أخرى من المنافسة بالإضافة إلى إعطائها وزنا ومكانة على مستوى النظام الدولي.
- ✓ إن مفهوم التنافس يصبح أكثر دقة إذا ما اتصل بمصطلح النظام الإقليمي؛ وهو ما يعبر عن الحدود الإقليمية للتنافس من جهة، ويمكن الباحث من الفهم والتحكم في مجريات التنافس بين الدول ذات الإقليم الواحد من جهة أخرى.
- ✓ إن كل نظرية أو مقاربة تمت دراستها لتحليل التنافس الإقليمي بين تركيا وإيران من الناحية الاقتصادية لها نظرتها الخاصة في تفسير هذا التنافس، وأساس ذلك الاختلاف البارز في الافتراضات التي تقوم عليها كل نظرية.

لذلك فإن دراسة الموضوع دراسة شاملة لا يمكن أن تستند إلى نظرية واحدة؛ لوجود نوعان من المقاربات؛ النوع الأول ينتمي إلى نظريات العلاقات الدولية أما النوع الثاني فيتمثل في النظريات التي تنتمي إلى حقل الجيوبوليتيك الذي يسهل فهم ميادين التنافس بين الدول، وذلك من خلال السيطرة على المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية.

الفصل الثاني:

دوائر التنافس الاقتصادي الإقليمي الإيراني–التركي

لمعرفة طبيعة الدور الاقتصادي الذي تلعبه كل من إيران وتركيا في جوارهما الإقليمي وتحديدا منطقتي الشرق الأوسط وأسيا الوسطى، لا بد من الاطلاع أولا على أهم المقومات الاقتصادية العاكسة للبنية الداخلية للدولتين. حيث تعتبر القوة الاقتصادية عامل مهم لزيادة جذب مناطق النفوذ، وهو ما يؤثر بدوره على القدرة في لعب دور إقليمي يسمح بتحقيق المصلحة القومية للدولة، هذه الأخيرة التي تعتبر أساس التنافس في العلاقات الدولية.

من جهة أخرى، سيتم التطرق إلى أهم مظاهر التنافس الإقليمي الإيراني–التركي في دائرتي الشرق الأوسط وأسيا الوسطى اللتان تعتبران أرض خصبة يبرز فيها التنافس الاقتصادي بين الدولتين بحكم الإمكانيات الاقتصادية وخاصة في مجال الطاقة. كما أنهما تمثلان عمق إستراتيجي مشترك لهما. أضف إلى ذلك عامل غياب الاستقرار في الشرق الأوسط وهشاشة النظم السياسية الجديدة في أسيا الوسطى ساهم بشكل كبير في تدخل القوى الإقليمية والدولية في كلتا المنطقتين. وهو ما سيتم تفصيله من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: المقومات الاقتصادية لكل من إيران وتركيا

المبحث الثاني: دائرة الشرق الأوسط

المبحث الثالث: دائرة أسيا الوسطى

المبحث الأول: المقومات الاقتصادية لكل من إيران وتركيا:

تمثل البنية الاقتصادية عصب السيادة لأية دولة والأساس الذي ترتكز عليه مكانتها الإقليمية أو الدولية، والضمانة الحقيقية للاستقلال في القرار السياسي، الثقافي والاجتماعي والعنصر الأهم في رسم السياسات الخارجية للدول، والتحرك لأداء دور إقليمي مؤثر في سلوك الدول الأخرى. ومنه فللتعرف على قوة أي دولة لا بد من الرجوع إلى مقوماتها الاقتصادية، والتي تشمل الموقع الجغرافي، مقومات الطاقة والقدرة الصناعية. وهو ما سيتم عرض المقومات الاقتصادية لكل من إيران وتركيا من أجل فهم أفضل لكيفية تأثير هذه المقومات في السياسات الإقليمية للدول.

المطلب الأول: المقومات الاقتصادية لإيران

لدراسة الواقع الاقتصادي لإيران لابد من التنبه أولا إلى الإطار القانوني والتنظيمي الذي يعمل في إطاره الاقتصاد الإيراني، وإدراك أنه محكوم بنصوص دستورية تحد له إطارا عاما للحركة. فقد نص الدستور على بناء نظام اقتصادي طبقا للمعايير الإسلامية، كما أكد على العمل لتحقيق اكتفاء ذاتي في ميادين عدة[1].

1- المقومات الجغرافية لإيران:

أكد العديد من الباحثين على الأهمية الجغرافية في سياسات الدول، وتعد دراسة البيئة المادية للدولة من أقدم المداخل النظرية التي ركز عليها الباحثين في دراسة السلوك الخارجي لها ومن بينهم ماهان وماكندر اللذان ربطا بين العامل الجغرافي وعناصر قوة الدولة وإستراتيجيتها وسياساتها الخارجية[2]. ومنه، فالوضعية الجيوبوليتيكية لإيران تشكل عاملا مهما في فهم سياستها الخارجية وتوجهاتها الإقليمية.

---

[1] المركز الديمقراطي العربي، "التنمية في إيران بين المقاومة والممانعة"، **مجلة مدارات إيرانية**. العدد 5، سبتمبر 2019 ص21. متحصل عليه:https://democraticac.de/wp-content/uploads/2019/06يوم 08.05.2020 على الساعة 02.33

[2] حيدر عبد الجبار حسوني الخفاجي،" التنافس السياسي والاقتصادي التركي وانعكاساته الإقليمية "،**أطروحة دكتوراه**.(كلية العلوم السياسة، قسم العلاقات الاقتصادية والدولية، جامعة النهرين، 2015)، ص158.

تعد جمهورية إيران الإسلامية أو بالفارسية (جمهوري إسلامي إيران) دولة في الشرق الأوسط كان يطلق عليها تسمية فارس، وأصل كلمة إيران (أري) ومعناها الطاهر وجمعها (أريون) وهي قبائل نزحت إلى غرب فارس عام 2000 قبل الميلاد[1].

تتمتع إيران بموقع جغرافي مهم جدا؛ فهي تقع في الجنوب الغربي لقارة أسيا، يحدها من الشمال تركمانستان وأذربيجان، ومن الجنوب الخليج العربي الذي تطل عليه إيران بجبهة بحرية طولها 1160 كلم تقريبا، ويحدها من الشرق أفغانستان وباكستان، أما من الغرب فتحدها تركيا والعراق. وهي تسيطر على حوالي 12 جزيرة في الخليج الفارسي، وهو ما توضحه الخريطة التالية:

الخريطة رقم01: توضح الموقع الجغرافي لإيران

المصدر: http://lovely0smile.com/Msg-253.html

[1] عبد الله حجاب، **مرجع سابق**، ص 38.

تبلغ مساحة الدولة الإيرانية 1.648.195 كلم²، وهي تشكل 1.279% من مساحة العالم و 3.427% من مساحة قارة أسيا، وهي تعادل مساحة كل من فرنسا، ألمانيا، هولندا، بلجيكا إسبانيا والبرتغال مجتمعة[1].

يمكن القول أن هذا الموقع الجغرافي جعل من إيران دولة حيوية نتيجة إطلالتها المباشرة على أهم المسطحات المائية وهي: الخليج العربي في الجنوب الغربي، والبحر العربي والمحيط الهندي في الجنوب، وبحر قزوين في الشمال. وتبلغ مجموع سواحل إيران البحرية 2524كلم مربع من مجموع الحدود الكلية البالغة 5204 كلم مربع. بالإضافة إلى سيطرتها على منافذ بحرية هامة من بينها مضيق هرمز[2].إن هذه الإطلالة على المسطحات المائية تعتبر في مقدمة العوامل التي تساعد الدولة على بناء قوتها البحرية، وهو ما ورد في نظرية ألفريد ماهان عن دور القوة البحرية في السيطرة على العالم.

تعد إيران أيضا، معبرا بريا بين شرق أسيا والعالم العربي؛ فتحدها من الشمال روسيا عبر بحر قزوين "الاتحاد السوفييتي سابقا " الذي نتج عنه بعد سقوطه الدول الحدودية المحاذية لإيران تركمانستان وأرمينيا وأذربيجان. أضف إلى ذلك أهمية موقعها بين دول الشرق الأوسط حيث أن الجنرال الفرنسي ديغول قال: " إن إيران تقع في مفترق العالم ".[3]

2- المقومات الطاقوية لإيران:

تعتبر إيران من أهم مناطق الطاقة في العالم، لما تمتلكه من احتياطات مؤكدة من النفط والغاز الطبيعي. وموارد اقتصادية أخرى متنوعة كالنحاس، المنجنيز، الكبريت، الزنك وخام الحديد. كل هذا يؤهلها لكي تصبح قطبا إقليميا فاعلا رغم أنها بلد نامي.

[1]KhosrowMostofi," Iran History, Culture, People, Facts and Map**" Encyclopedia Britannica**. April 29, 2020, p5.https://www.britannica.com/place/Iran

[2]عبد الله حجاب، **مرجع سابق**، ص 39.

[3]حيدر عبد الجبار حسوني الخفاجي، **مرجع سابق**، ص159.

أ–القدرات النفطية لإيران:

تعتبر إيران أول دولة قامت باستخراج النفط في الشرق الأوسط عام 1908 الذي تم تأميمه في ظل حكومة محمد مصدق* عام 1951 بشكل جزئي ، وفي عام 1973 تم التأميم الكلي لهذه الصناعة. وتحتل إيران المرتبة الثانية كأكبر احتياطي في العالم من الغاز الطبيعي[1]. هذا فضلا عن تحكمها في مضيق هرمز الذي يعد ممرا رئيسيا لصادرات النفط الخام والغاز الطبيعي المسال من جهة، ومن جهة أخرى تعد إيران أحد الأعضاء المؤسسين لمنظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) إلا أن العقوبات الاقتصادية الدولية على عليها دفعتها إلى استغلال عائداتها النفطية على المستوى المحلي فقط[2].

يعد نفط إيران من أجود أنواع النفط في الشرق الأوسط وأهم مرفق اقتصادي حاليا ومستقبلا فهو مركب ومزدوج الأهمية؛ مصدر للطاقة الداخلية التي تحتاجها الدولة في حد ذاتها وأيضا مصدر لجلب العملات الصعبة عند التصدير لدول أخرى، فضلا عن كونه أهم مصدر جيوبوليتيكي. بمعنى ارتباطه الوثيق بذراع إيران الأقوى في علاقاتها الخارجية مع الصين والغرب واليابان [3]، حيث تتصدر الصين قائمة الدول المستوردة للنفط الإيراني بنحو 600.000 برميل يوميا، وذلك حسب الإحصائيات الصادرة من وكالة ستاندر أند بورز جلوبال بلاتس لتسعير النفط تليها الهند المركز الثاني؛ حيث تستورد نحو 450.000 برميل يوميا، ثم كوريا الجنوبية بقيمة 250.000 برميل يوميا ثم تركيا نحو 200.000 برميل يوميا، أما اليابان فهي تستورد ما يقارب

*محمد مصدق: رئيس وزراء إيران السابق، انتخب مرتين سنة 1951و 1953 إلا أن المخابرات الأمريكية البريطانية خلعتاه في عملية مشتركة سميت بعملية أجاكس. كان محاميا ومؤلفا وبرلمانيا بارزا قبل أن يصبح رئيس الوزراء.

[1]محمود عربي لادمي،"التنافس التركي – الإيراني على مناطق النفوذ في منطقة الشرق الأوسط 1996–2014 العراق أنموذجا"،**رسالة ماجستير**.(كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة محمد خيضر،2014) ص90.

[2]مركز الخليج للدراسات الإيرانية، "قطاع الطاقة في إيران مستقبل غامض في ظل الاتفاق النووي "**مجلة الدراسات الإيرانية**. العدد4، سبتمبر 2017، ص ص 99–101.

[3]عمر كامل حسن، **المجالات الحيوية الشرق أوسطية في الإستراتيجية الإيرانية**. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون 2015، ص178.

130.000 برميل يوميا من النفط الإيراني[1].

ساهم تصدير النفط في توفير العملة الصعبة، وهي عامل مهم للاقتصاد الإيراني، فقد بلغت قيمة هذه الصادرات حوالي 22 مليار دولار في عام 2001 لوحدها، لترتفع ثلاثة أضعاف بحلول عام 2007 وتستقر في حدود 66 مليار دولار. أي ما نسبته 85% من الصادرات الإيرانية مساهمة بذلك بنسبة 23% من الناتج المحلي الإجمالي، لتنخفض بين 2008-2011 متأثرة بحزمة العقوبات الاقتصادية الدولية، لتعود بعدها للارتفاع عام 2012 وتنخفض عامي 2013 و2014 بفعل تضييق القيود الدولية على صادراتها النفطية بالأساس، وتحقق ناتجا محليا قدره 101.4 مليار دولار عام 2012، وما قيمته 61.9 مليار دولار عام 2013 وتحصيل 53.6 مليار دولار عام 2014[2].

ب- قدرات إيران من الغاز الطبيعي:

تعد إيران ثاني أكبر مصدر للغاز، وثاني احتياطي عالمي بعد روسيا باحتياطي قدره 1201 تريليون قدم مكعب[3]، وهو ما يكسبها أهمية إستراتيجية بالنسبة للعالم الخارجي. فضلا عن احتياطات أخرى من الغاز الطبيعي في منطقة بحر قزوين تقدر بـــ 11 تريليون قدم مكعب، وهو ما يمنحها قوة اقتصادية وقوة سياسية مساومة تستطيع التأثير بها على الحلفاء ودعم نظامها الحالي.

أما من حيث الإنتاج؛ فهي تحتل المرتبة الثانية بعد روسيا أيضا، إذ تنتج 11 مليون قدم مكعب يوميا، يستخرج من حقول الشواطئ الإيرانية بالقرب من (بوشهر) على الخليج العربي، وفي منطقة سراخس في الشمال الشرقي. فضلا عن حقول تابنك وجزيرة لامانجوبارس[4]. هذا الأخير الذي يعد واحدا من أكبر حقول النفط في العالم.

---

[1]أحمد أبو حجر، أهم الدول المستوردة للنفط الإيراني.. الصين وتركيا على رأسها، متحصل عليه:
https://www.youm7.com/story/2018/5/10يوم03.05.2020على الساعة 23.56.

[2]المركز الديمقراطي العربي، **مرجع سابق**، ص18.

[3]المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، القوى الداخلية في المجتمع الإيراني (القوى الاقتصادية) إدارة البحوث والدراسات،2015، ص2. متحصل عليه:
https://eipss-eg.org/%D8%A7%D9%84%يوم 10.04.2020على الساعة 19.47.

[4]عمر كامل حسن، **مرجع سابق**، ص182-184

تساهم الصادرات الإيرانية من الغاز في الناتج المحلي؛ فعلى الرغم من دوره في زيادة الصادرات إلا أن هذا لا يتناسب وحجم الاحتياط الضخم، فقد بلغت إيرادات الغاز الطبيعي حوالي مليار دولار عام 2007، ليتراجع بعد سنوات 2009 إلى يومنا هذا بفعل ثلاثة أمور؛ الأول بعدها عن أسواق الاستهلاك الأوروبية والأسيوية التي هي حكر تقريبا على منتجات روسيا الاتحادية الثاني؛ تقني، تتمثل في ضعف القدرات التكنولوجية اللازمة لإسالة الغاز الطبيعي، والأخير يتمثل في العقوبات الاقتصادية الدولية التي لا تسمح بدخول الاستثمارات المهمة لتطوير هذه الصناعة[1].

كما أن خطا الغاز الإيرانيان المملوكان للدولة، هما أكبر خطوط أنابيب الغاز في الشرق الأوسط، وإيران بموجب عقد لتوريد الغاز الطبيعي إلى أوروبا الشرقية، باكستان، تركيا والهند من خلال خطوط الأنابيب قيد الإنشاء في الدول المجاورة[2] .

3–مقومات الصناعة في إيران:

تمتلك إيران صناعة محلية على مستوى جيد كفيلة بتلبية احتياجات البلد، فهي أول دولة من دول الشرق الأوسط منتجة للصلب بـ 10 ملايين طن، إضافة إلى صناعة السيارات والحافلات والشاحنات بنماذج مرخصة من قبل بيجو، رونو وهيونداي بأكثر من مليون وحدة منتجة في شركات إيران. زيادة على ذلك صناعة الإلكترونيات والمواد الغذائية والصناعة التقليدية كالسجاد والسيراميك، وقد بلغ عدد المشاغل الصناعية في مختلف القطاعات حوالي 16 ألف ويسيطر القطاع الخاص على حوالي 96.4% منها، مع تنامي ظاهرة الاستثمار في هذه القطاعات[3].

أ– صناعة السيارات في إيران:

بعد صناعة النفط والغاز، تعد صناعة السيارات هي الأكبر في إيران، فهي تمثل حوالي 10% من الناتج المحلي الإجمالي، وتوظف حوالي 4% من القوى العاملة، وتبلغ إيراداتها من هذه السلعة حوالي 80 مليون دولار سنويا. لكن في سنة 2013 منعت العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة

[1] المركز الديمقراطي العربي، **مرجع سابق**، ص 19.

[2] KhosrowMostofi ,**Op.Cit**.p.20.

[3] محمد المهدي شنين،" السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول المشرق العربي (2001–2013)" **رسالة ماجستير**.(كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة محمد خيضر، 2013) ص40.

الأمريكية على الشركات الإيرانية استيراد قطع غيار السيارات التي تعتمد عليها السيارات المحلية ما تسبب في تخلي إيران عن مكانتها لتركيا أكبر منتج للسيارات في المنطقة.

ويهيمن كلا من إيران خودرو IKCO*وسايبا SAIPA**على سوق السيارات الإيرانية، وهما تابعان لمنظمة التنمية والتحديث الصناعي المملوكة للدولة، حيث توفران مع بعضهما 96%من مبيعات السيارات المحلية[1].

في عامي 2009و2008، وصل هذا النوع من الصناعة ذروته التاريخية عندما استحوذت على إنتاج 46% من جميع السيارات المنتجة في إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالاعتماد على شركائها الأجانب في الإنتاج، لاسيما الفرنسيين والألمان تحت علامات تجارية مثل بيجو كيا ونيسان. وفي نفس السنة أنفقت الحكومة أكثر من 3 مليارات دولار أمريكي لتطوير البنية التحتية بغية تمكين السيارات للعمل بالغاز الطبيعي المضغوط. وكان الهدف تقليل واردات البنزين الباهظة التكاليف بسبب عدم كفاية الطاقة التكريرية في إيران. ومع تمتع إيران بأكبر فائض من الغاز الطبيعي في العالم بعد روسيا، سرعان ما أصبحت رائدة على مستور العالم بالنسبة لعدد السيارات التي تعمل بالغاز الطبيعي وبحلول عام 2014 أنتجت أكثر من 3.7 مليون سيارة.

على مدار عدة سنوات استخدمت شركات صناعة السيارات الإيرانية تكنولوجيا النانو Nano technology***لزيادة رضا وسلامة العملاء من خلال توفير وسائل الراحة هذه والتي تشمل اللوحات المضادة للبقع والأسطح الزجاجية المقاومة للماء والطلاء المضاد للخدش[2].

*IKCO: تعد أكبر منتج للسيارات في الشرق الأوسط تأسست سنة 1962، تقوم على تجميع السيارات الأوربية والأسيوية بترخيص، فضلا عن العلامات التجارية الخاصة بها.

**SAIPA : هي اختصار للشركة الإيرانية المحدودة لإنتاج السيارات ، والتي تأسست عام 1962 لتجميع السيارات الفرنسية ستروين بموجب ترخيص للسوق الإيراني .

[1]كيومارس أشتريان، إيران، تقرير اليونسكو للعلوم،2014،ص385،متحصل عليه:https://ar.unesco.org/sites/default/files/usr15_iran_ar.pdf يوم 30.04.2020على الساعة 21.05.

***تكنولوجياالنانو: تتعلق بالفهم الأساسي للخصائص الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية على المقاييس الذرية والجزيئية والتحكم بهذه الخصائص الخاضعة للرقابة لإنشاء مواد وأنظمة وظيفية ذات قدرات فريدة.

[2]كيومارسأشتريان، **مرجع سابق**، ص 386.

تحتل إيران حاليا المرتبة العشرين في قائمة الدول الأكثر إنتاجا للسيارات والثانية في المنطقة بعد تركيا، بعد أن كانت في المرتبة 12 عالميا، والأولى في المنطقة بعد إنتاجها لمليونا و534 ألف سيارة، بالإضافة للحافلات والشاحنات لعام 2017 بحسب موقع المنظمة الدولية لمصنعي السيارات[1](OICA).

ب– قطاع البتروكيماويات في إيران:

استفادت صناعة البتروكيماويات بإيران من وفرة الموارد الطبيعية، وتظهر الطاقة الإنتاجية للبلاد إمكانات هائلة إذ تبلغ الطاقة الإنتاجية من الإيثيلين أكثر من 7 ملايين طن متري سنويا. أي ما يقل عن 5% من إجمالي الطاقة العالمية، وتعد إيران ثاني أكبر منتج ومصدر للبتروكيماويات في منطقة الشرق الأوسط بعد المملكة العربية السعودية، ولكنها تتمتع بميزة مهمة ألا وهي اتساع حجم السوق المحلية، فشريحة من حوالي 80 مليون نسمة تستهلك نصف الإنتاج تقريبًا.

تملك إيران العديد من المزايا المهمة للمستثمرين المحتملين في قطاع البتروكيماويات بما في ذلك التكاليف المنخفضة للمواد الأولية، والموقع الجغرافي الاستراتيجي الذي يمكِّنها من الوصول إلى الأسواق الرئيسية. كما تمتلك رابع أكبر احتياطي من النفط وثاني أكبر احتياطي من الغاز الطبيعي في العالم، والكثير من احتياطيات الغاز غنية بغاز الإيثان، الذي يُعتبر وسيطًا مهمًا في صناعة البتروكيماويات[2].

أما في السنوات الأخيرة فقد كانت إيران لاعبا رئيسيا على الساحة العالمية في تصدير البولي الإيثيلين(متعدد الإيثيلين) والميثانول، ويبلغ حجم صادراتها ما يقارب مليون طن و1.5 مليون طن على التوالي [3]. كما تشير تحليلات عديدة أنه بمقدور إيران أن تلعب دورا رئيسا في تحديد أسعار البلاستيك مثل البولستر والزجاجات والمذيبات والدهانات ومواد التنظيف. كما تمتلك إيران

---

[1] المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، **مرجع سابق**، ص4.

[2] مركز الجزيرة للدراسات، عودة إيران إلى أسواق الطاقة، متحصل عليه:
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/12/201512173036929333.html يوم08.05.2020 على الساعة2.10.

[3] المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، **مرجع سابق**، ص 5.

شركةRāz formerالتابعة للشركة الوطنية للبيتروكيماويات وتنتج الأمونيا والفوسفات والكبريت والغاز السائل والنفط الخفيف[1] .

ج– صناعة المنسوجات في إيران:

يستخدم القسم الأكبر من المصانع الموجودة في إيران المنتجات الحيوانية والزراعية كمادة أولية للصناعة، ومن المعروف عالميا بأن صناعة المنسوجات تحتل المركز الأول بين الصناعات الإيرانية من حيث عدد المصانع والعاملين فيها، خاصة صناعة السجاد وما يتبعها من صناعات. وما يميز هذه الصناعة هو حاجتها إلى أيدي عاملة أكثر من غيرها من القطاعات الصناعية الأخرى.

تعد صناعة السجاد بإيران أحد أهم الفنون في البلاد، وهي أكبر مصدر للسجاد في العالم حيث بلغت صادراتها من السجاد اليدوي 420 مليون دولار، أي نحو 30% من السوق العالمية. ويعمل ما يقارب مليون ونصف المليون نساج في البلاد لتصدير منتجاتهم اليدوية إلى نحو مئة دولة حول العالم، حيث تنتج طهران سنويا حوالي خمسة ملايين متر مربع من السجاد، يصدر منها أكثر من80%.

تأتي صناعة المواد الغذائية في المرتبة الثانية من حيث الأهمية بالرغم من أنها لا تشغل سوى 25% من إجمالي الأيدي العاملة في مجال الصناعة[2].

المطلب الثاني: المقومات الاقتصادية لتركيا:

1–المقومات الجغرافية لتركيا:

لطالما شكل موقع تركيا الجغرافي أهمية كبيرة بالنسبة للدولة على نطاق واسع. كما يعتبر تاريخيا ركيزة لانطلاقها نحو السيطرة الإقليمية والعالمية، حيث يحاول صناع القرار استغلال هذا

[1]KhosrowMostofi ,**Op.Cit.**p.21.

[2]عبد الرحمان حمزة ، الصناعة في إيران ، متحصل عليه:https://hyatok.com/%D8%A7%D9%84%D8%B5%يوم02.04.2020علىالساعة16.09

الموقع من أجل بناء رصيد إقليمي والارتقاء به للتحول نحو العالمية. وتكمن أهمية موقعها الجغرافي في أنها:

– تتوسط قارات العالم الثلاث أسيا – أوروبا –إفريقيا، وقد منحها هذا الموقع منذ القدم قدرة على التفاعل الحيوي في المحيط الإقليمي؛ حيث تؤثر وتتأثر بالعناصر السياسية، الاجتماعية الاقتصادية والثقافية القائمة على تخومها.

–امتداد الأراضي التركية بين أسيا وأوروبا، حيث يشكل الجزء الواقع في غرب أسيا حوالي 97% من مساحة البلاد. ويضم عاصمة الدولة أنقرة، ويعرف باسم أسيا الصغرى أو منطقة الأناضول بينما يقع الجزء المتبقي منها في جنوب شرق أوروبا ويضم إسطنبول.

–تقع تركيا في قلب المجال الجغرافي المصطلح على تسميته "أوراسيا" وهي بذلك تعتبر المنطقة الوسطية المتحكمة في منطقة قلب العالم Heart Land وفق النظرية الجيوبوليتيكية لهالفورد ماكندر، الأمر الذي يؤهلها لأن تكون دولة محورية في المجال الجيوسياسيPivotal state.

– هي دولة قارية وبحرية في نفس الوقت، وهي ميزة قلما تتوافر في دولة تتمتع بالمكانة الجغرافية التي تمتلكها تركيا، وللمقارنة فإن تركيا أكبر من ولاية تكساس بقليل، كما أنها توازي تقريبا مساحة ألمانيا وإسبانيا مجتمعتين[1].

تحد الجمهورية التركية ثماني دول بمساحة مشتركة مختلفة الحدود؛ من الجنوب الشرقي جورجيا (252كلم)وأرمينيا (268كلم) وأذربيجان (9 كلم)، ومن الشرق إيران (499 كلم)ومن الغرب اليونان (206 كلم)، أما من الشمال الغربي فتحدها بلغاريا (204كلم)،ومن الجنوب سوريا (288 كلم)والعراق (352 كلم)، حيث يتيح انتشار هذا العدد من الدول على حدودها حرية أكبر في اختيار سياسات أو تحالفات أو إقامة تجمعات أو تكتلات كون تركيا دولة محورية في مجالها الجغرافي.

[1]مجموعة مؤلفين، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج** .الدوحة: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010،ص20.

إنها دولة بحرية كونها محاطة بالمياه من ثلاث جهات؛ البحر الأسود في الشمال وبحر إيجة في الغرب والبحر المتوسط في الجنوب. كما أنها تسيطر على ممرين مائيين مهمين لطالما شكلا تاريخيا محورا للصراع بين الإمبراطوريات والدول أيضا. وهما: مضيق البوسفور في شمال تركيا حيث يصل بين البحر الأسود وبحر مرمرة، ويبلغ طوله حوالي 30 كلم وعرضه حوالي 1 كلم ومضيق الدردنيل في الجنوب الغربي من تركيا حيث يصل بين بحر مرمرة والبحر الأبيض المتوسط عن طريق بحر إيجة طوله 60 كلم وعرضه يتراوح بين 1 –6 كلم ، ما يعطيها القدرة على التحكم و يتيح لها التحول إلى قوة مائية إضافة إلى كونها قوة قارية[1] .وهو ما توضحه الخريطة أدناه:

الخريطة رقم 02: توضح الموقع الجغرافي لتركيا

المصدر: https://en.wikipedia.org/wiki/Geography_of_Turkey#/media/File:Tu-map.png

[1] **المرجع نفسه**،ص21.

– تشكل تركيا الاتصال الأوروبي لمنطقة الشرق الأوسط حيث تمثل التقاطع للقارة الأم أفرو–أوراسيا.

لقد كانت تركيا ومازالت من أكثر الدول تأثرا بموقعها الجغرافي وإدراكا منها لأهميته، إبان الحرب الباردة طرحت وجهة نظرها التي أفادت بأن: موقعها الجغرافي يجعلها المفتاح إلى البحر المتوسط والشرق الأوسط. كما أن الأهمية البحرية للموقع أعطتها ميزة كبيرة للاتصال الإستراتيجي ذي الكلفة المنخفضة[1] فضلا على التأثيرات المناخية ، وخاصة على الأجزاء الساحلية منها مما دفع بالدول الكبرى للسعي من أجل فرض السيطرة أو تكوين المصالح والأحلاف معها كحلف السنتو* (المعاهدة المركزية) أو الناتو (حلف الشمال الأطلسي)، ما جعل تركيا دولة أوروبية وإحدى دول حوض البحر المتوسط، ودولة شرق أوسطية في أن واحد. وبذلك أصبحت مدعاة لتطلع القوى الكبرى لاحتوائها.

وعليه، يمكن القول بأن الموقع الجيوستراتيجي الذي تتمتع به تركيا يؤهلها لأن تنافس من أجل الحصول على السيطرة والصدارة الإقليمية والاهتمام بالاعتبارات الإقليمية. ويعود ذلك عليها بمنافع اقتصادية عديدة سواء في إطار علاقاتها التجارية أو من خلال عبور موارد الطاقة عبر أراضيها، كما ويمنح لها مجالا أوسع للحركة والبحث عن النفوذ الإقليمي ومن ثم الدولي.

في هذا الإطار، صرح أحمد داوود أوغلو بأن: "تركيا تحتل من حيث الجغرافيا مكانا فريدا فباعتبارها دولة مترامية الأطراف وسط أرض واسعة بين إفريقيا وأوراسيا. يمكن أن يتم تعريفها على أنها بلد مركزي ذو هويات إقليمية متعددة لا يمكن اختزاله في صفة واحدة موحدة...فتركيب تركيا الإقليمي المتعدد يمنحها القدرة على المناورة في العديد من المناطق، ومن ثم فهي تتحكم في منطقة نفوذ في جوارها المباشر ...وستكون التزاماتها من التشيلي إلى إندونيسيا، ومن إفريقيا إلى أسيا

[1] عماد يوسف، **تركيا إستراتيجية طموحة وسياسة مقيدة –مقاربة جيوبوليتيكية–**. الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2015. ص53.

*السنتو: هو منظمة حكومية دولية، يطلق عليه أيضا حلف بغداد. وهو أحد الأحلاف العسكرية التي شهدتها حقبة الحرب الباردة. أسس عام 1955 للوقوف بوجه المد الشيوعي في الشرق الأوسط. وكان يتكون إلى جانب المملكة المتحدة من العراق، تركيا، إيران وباكستان.

الوسطى، ومن الاتحاد الأوروبي إلى منظمة المؤتمر الإسلامي جزءا من مقاربة شاملة للسياسة الخارجية ..."[1]

2–المقومات الطاقوية في تركيا:

إن موقع تركيا وطبيعتها المتنوعة جعلا منها بلدا غنيا بالموارد الطبيعية، حيث أنها تكاد تحتكر الموردين الأكثر أهمية على صعيد المنطقة وهما المياه والغذاء. والمتوقع حسب الدراسات المستقبلية أن يتسببا بصراعات دولية للاستحواذ عليهما في ظل الشح الذي تعاني منه الدول جراء تناقص منسوب المياه والافتقار إلى الاكتفاء الغذائي في ظل تنامي السكان[2].

أ–الثروة المائية في تركيا:

يوجد بتركيا 26 حوضا مائيا، وأكثر من 120 بحيرة طبيعية و579 بحيرة صناعية وتُقدّر الموارد المائية المُتجددة إجماليا بنحو 227 كلم مكعب في السنة، منها حوالي 186 كلم مكعب مياه سطحية، وحوالي 69 كلم مكعب من المياه الجوفية، بينما المزيج من المياه الجوفية والسطحية يصل إلى حوالي 28 كلم مكعب وتقع معظم الأنهار داخل تركيا.

هنالك مياه تتدفق إلى الأراضي التركية من الخارج تُقدر بحوالي 4.7 كلم في السنة، مِنها 0.6 كلم مكعب تأتي مِن نهر تونكا في بلغاريا، وحوالي1.2كلم مُكعب تتدفق مِنْ نهر العاصي الآتي مِن سوريا، وهنالك أيضا نهر مريتش الذي ينبع من بلغاريا، ويقع على الحدود بين تركيا واليونان، ويصل تدفقه إلى الأراضي التركية ما مقداره 2.9 كلم مكعب في السنة تقريبا. وهي بذلك تعتبر دولة منبع.

تقدّر المياه المتجددة التي تخرج من الأراضي التركية بحوالي 43.74 كلم مكعب في السنة، تذهب مهنا 28.1 كلم مكعب إلى سوريا، وحوالي 21.33 كلم مكعب إلى العراق، وتذهب 4.31 كلم مكعب إلى جورجيا.

---

[1] مجموعة مؤلفين، **مرجع سابق**، ص 19.

[2] **المرجع نفسه**، ص 24.

يعتبر نهر الفرات من أعظم الأنهار في تركيا، حيث ينبع من المرتفعات الجبلية (مرتفعات أرضروم) التي تقع بين بحيرة وان والبحر الأسود جنوب شرق تركيا، ويبلغ طُول النهر في الدول الثلاث التي يمر بها (تركيا، سوريا والعراق) حوالي 2940كم، وتبلغ حصة تركيا المياه[1](1176) كم، وحصة سوريا (604) كم، بينما يمر في العراق بمسافة تُقدر بحوالي (1160) كم، وتبلغ مساحة حوض نهر الفرات حوالي (444000) كلم مربع، حيث تزود تركيا ب 90% من إجمالي التدفق السنوي لنهر الفرات. أما نهر دجلة الذي ينبع من جبال طوروس جنوب شرق الأناضول في تركيا، فعلى الرغم من أنه ينبع من تركيا إلا أن معظم جريانه داخل الأراضي العراقية.

بخصوص السدود في تركيا فقد وصل عددها إلى 579 سدا تم إنشاءها لأغراض إمدادات المياه والري وتوليد الطاقة المائية والتحكم في الفيضانات. ومعظمها شيّدت من أنواع السدود الصخرية أو الترابية. وتبلغ القدرة التخزينية الإجمالية للسدود الكبيرة (208 سدا تقريبا) حوالي 157 كلم مكعبا تقريبا، بينما تصل القدرة الإجمالية للسدود كاملة حوالي 651 كلم مكعبا. يُضاف إلى ذلك أن هناك 210 سدا تقريبا قيد الإنشاء في مشاريع مائية تسعى تركيا إلى تشييدها قريبا. ويعد سد أتاتورك على نهر الفرات في القسم الجنوبي الشرقي من البلاد، واحدا من أكبر عشرة سدود على مستوى العالم، وتبلغ قدرته التخزينية حوالي 48.7 كلم مكعب، وقد بدأت أعمال تعبئة الخزان في السد سنة 1990 وانتهت في سنة 1992[2].

ب–الغذاء في تركيا:

عندما الحديث عن الاكتفاء الغذائي في تركيا فذلك يعني بطريقة مباشرة أن مصدره هو الثروة الزراعية؛ حيث تمثل الزراعة أحد القطاعات الرائدة في الاقتصاد التركي. وتشكل 30% من عمالة البلاد. وقد بلغت حصة الإنتاج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في تركيا 10.1% عام 2000، إلا أنها انخفضت إلى 8.3% عام 2009. وعلى الرغم من انخفاض حصة الزراعة في

[1]إسراء محدود، كيف استفادت تركيا من مواردها المائية؟ متحصل عليه:
https://turk-post.net/p-94881/–يوم04.04.2020.على الساعة 17.22

[2]مجموعة مؤلفين، **مرجع سابق**، ص 21.

الناتج المحلي الإجمالي فإن مستويات الإنتاج الزراعي في تركيا ارتفعت منذ عام 2000؛ حيث بلغت قيمة الإنتاج الزراعي في عامي 2008– 2009 على التوالي 47.2 و 51.09 مليار دولار[1].

تعد تركيا سابع أكبر بلد في العالم للإنتاج الزراعي بشكل عام، وهي البلد الرائدة عالميًا في إنتاج التين والبندق والزبيب السلطاني والمشمش المجفف. كما أنها رائدة أيضا في إنتاج العسل. كما أنتجت تركيا 18.5 مليون طن من الحليب في عام 2016 مما يجعلها البلد الرائدة في منطقتها الجغرافية في إنتاج الحليب ومنتجات الألبان، وشهدت أيضًا على مجاميع الإنتاج البالغة 35.3 مليون طن من محاصيل الحبوب، و30.3 مليون طن من الخضار، و18.9 مليون طن من الفواكه، و1.9 مليون طن من الدواجن، و1.2 مليون طن من اللحوم الحمراء.

بالإضافة إلى ذلك، تركيا لديها ما هو مقدر بـ 11000 نوعاً من النباتات، في حين أن العدد الكلي لأنواع النباتات في أوروبا هو 11500 نوعاً. هذا الإنتاج الوفير يتيح لتركيا الحفاظ على ميزان تجاري إيجابي إلى حد كبير بفضل مكانتها وموقعها باعتبارها واحدة من أكبر الدول المصدرة للمنتجات الزراعية في أوروبا الشرقية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA). وقامت تركيا على الصعيد العالمي بتصدير 1781 نوعًا من المنتجات الزراعية إلى أكثر من 190 دولة في عام 2016، وهو ما يمثل حجم الصادرات البالغ 16.9 مليار دولار أمريكي.

تهدف تركيا إلى أن تكون من بين أكبر خمسة بلدان منتجة كليًا على مستوى العالم، وذلك كجزء من أهدافها المخططة للقطاع الزراعي بحلول عام 2023 [2].

3–مقومات الصناعة في تركيا:

إنّ الاقتصاد التركي متعدد الموارد، ولذلك فإنّ الناتج المحلي الإجمالي للبلاد يتأثر إيجاباً بشكل سنوي، وينمو بشكل متزايد وملحوظ، لأنه يعتمد على عدة قطاعات اقتصادية متطورة، ومن

[1]بكر محمد رشيد البدو، **المكانة الإقليمية لتركيا حتى عام 2020 دراسة مستقبلية**. الدوحة: الدار العربية للعلوم ناشرون 2016، ص ص 58،59.

[2]Invest in Turkey, 1.invest.gov.tr/ar-SA/sectors/Pages/Agriculture.aspx

هذه القطاعات: القطاع الصناعي، إذ حققت تركيا تقدماً هائلاً على المستوى الصناعي والتقني وأظهرت الحكومة التركية اهتماماً خاصاً بهذا القطاع وشجّعته ودعمته، حتى حصلت تركيا في وقت قصير على مراتب متقدمة في شتى المجالات الصناعية.كما أكد أحمد داوود أوغلو على أن القطاع الصناعي الخاص تمكن من دفع النمو الاقتصادي في تركيا نظرا لنجاحه في أمور ثلاثة: "الاستثمار – الإنتاج – العمالة ".

أ–صناعة السيارات في تركيا:

دخلت تركيا في سوق تصنيع السيارات قبل حوالي ستة عقود تقريباً، وخلال فترة سريعة تحوّلت من الشراكة مع شركات عالمية وتجميع قطع وأجزاء من السيارات، إلى مرحلة التصنيع الكامل مع امتياز السيارات التركية بجودة واحترافية في التصميم، وضخامة في الإنتاج، بالإضافة إلى التوافق مع المعايير العالمية للجودة والسلامة.

أصبحت صناعة السيارات التركية اليوم من الصناعات التنافسية؛ حيث تشير إحصاءات الاتحاد الدولي لشركات تصنيع السيارات إلى أن تركيا احتلت المركز 15 بين الدول المصنعة للسيارات عام 2009،أما اليوم فتعتبر أكبر دولة مصنعة للسيارات التجارية الخفيفة والحافلات في منطقة الشرق الأوسط. ويتكون قطاع تصنيع السيارات في تركيا من 17 شركة إنتاج أساسية محلية و أجنبية بالإضافة إلى حوالي 4 ألاف شركة تعمل في الصناعات الفرعية لهذا القطاع الذي يوفّر بدوره فرص عمل لحوالي 400 ألف شخص في تركيا[1].

ومن بين أهم شركات تصنيع السيارات في تركيا:

BMC: هي واحدة من أهم شركات تصنيع السيارات الرائدة في تركيا تقع في أزمير، يشمل نشاطها جميع قطاعات السيارات التجارية والعسكرية. وهي شركة متعددة الجنسيات تحت شراكة تركيا وقطر حاليا، وصلت لصناعة أكثر من 300.000 وحدة والمشاركة بإضافة حوالي 10 مليار دولار للاقتصاد التركي. كما تقوم بالتصدير لأكثر من 70 دولة من جميع أنحاء العالم.

[1]بكر محمد رشيد البدو، **مرجع سابق** ،ص ص60،61.

لقد بلغ إجمالي طاقة صناعة السيارات في تركيا 1.6 مليون سيارة، حيث وصل إنتاج هذه السلعة سنة 2016 إلى 1.485.927 وحدة باستثناء الجرارات، وهو ما يعد رقم قياسي لصناعة السيارات في تركيا. أما في عام 2017 فقد زاد الإنتاج ليصل إلى 1.749.572 وحدة. وبذلك بلغ إجمالي قيمة صادرات تركيا من السيارات والشاحنات والحافلات 19 مليار دولار.

كما سجلت الصادرات التركية من السيارات عائداً مالياً أكثر من 11 مليار دولار أمريكي خلال الربع الأول من عام 2018 فقط، بزيادة بمعدل 20% تقريباً مقارنة بنفس الفترة من عام 2017، وخلال الفترة الممتدة من ماي 2017 إلى ماي 2018 بلغت قيمة الصادرات التركية من السيارات حوالي 30 مليار دولار أمريكي، والأسواق الرئيسية كانت إيطاليا، فرنسا، المملكة المتحدة، ألمانيا وإسبانيا[1]،وهو ما يوضحه الشكل التالي:

[1] الجمهورية التركية، وزارة التجارة، السيارات و قطع غيار السيارات، 2019، متحصل عليه:
https://www.trade.gov.tr/data/5b8fd79013b8761f041fef0e/Automotive%20and%20Spare%20Parts%20(Arabi).pdf يوم 09.05.2020 على الساعة 00.13.

الشكل 02: أعمدة بيانية توضح صادرات تركيا من السيارات (بالمليار دولار) (2015-2018)

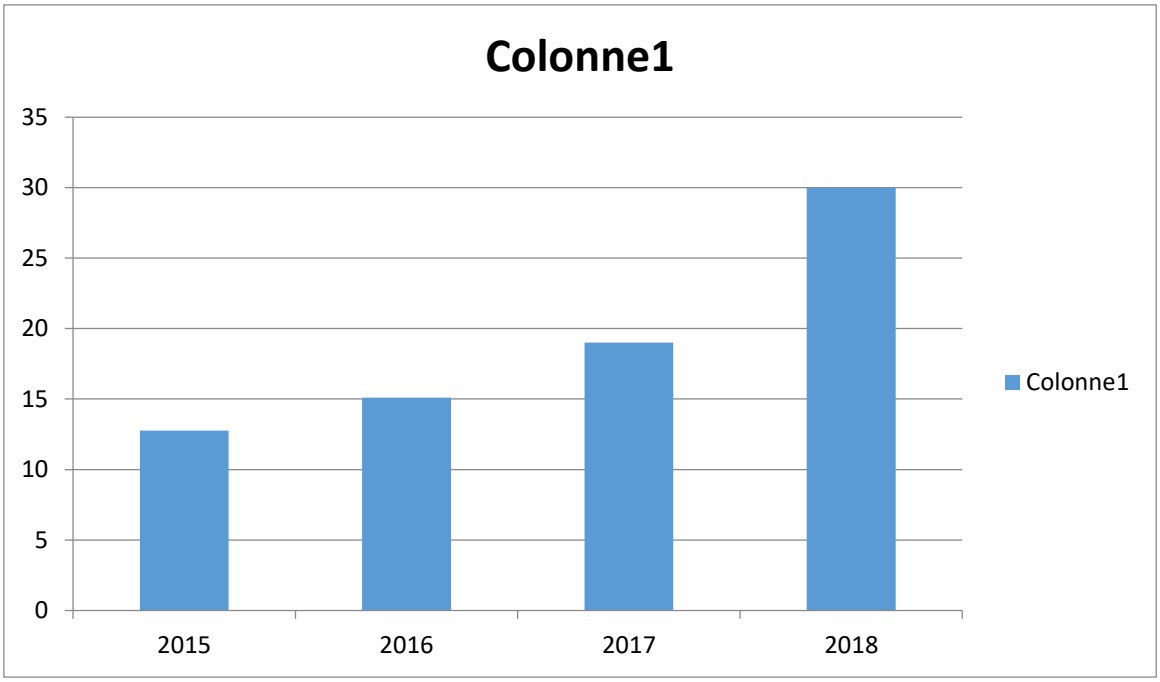

المصدر: من إعداد الطالبة

ب-صناعة السفن في تركيا:

تأسس أول حوض لبناء السفن سنة 1390 خلال عهد العثمانيين؛ حيث أرسى السلطان محمد الفاتح قواعد تأسيس حوض القرن الذهبي لبناء السفن باسطنبول، والتي استمرت أحواضه الحجرية حتى الآن. وبحلول القرن 16 كانت أحواض بناء السفن التركية هي بالفعل الأكبر في العالم، وبعد تأسيس الجمهورية تم إيلاء اهتمام خاص لأحواض بناء السفن، يقع معظمها حول مضيق البوسفور والقرن الذهبي.

لقد مكنت مهارات بناء السفن التقليدية جنبا إلى جنب مع التقنيات الحديثة والتعليم صناعة بناء السفن التركية من أن تصبح علامة تجارية معروفة دوليا منذ أوائل التسعينات، إذ تعد تركيا قوة متنامية داخل القطاع البحري الدولي. تمتلك صناعة بناء السفن التركية أحواضا حديثة متطورة تكنولوجيا معتمدة الجودة في بناء السفن مع عمالة ذات خبرة جيدة. لقد حققت هذه الصناعة تطورا

كبيرا بشكل سريع في فترة قصيرة حيث أصبحت تركيا في السنوات الخمس الأخيرة أكبر دولة في بناء السفن في العالم[1].

نتيجة لذلك، فقد ارتفع عدد أحواض بناء السفن إلى 77 حوضا (3 أحواض عسكرية و74 حوضا خاصا) يتم فيها تصنيع السفن الجديدة واليخوت والقوارب. تقع هذه الأحواض كلها في: توزلا، مرمرة، البحر الأسود، البحر الأبيض المتوسط. وتسهم صناعة بناء السفن التركية بشكل كبير في الاقتصاد التركي بمبلغ 1.5 مليار دولار من بناء السفن الجديدة ومليار دولار من أنشطة الإصلاح والصيانة، حيث يتم التصدير للعديد من الدول منها: النرويج، لوكسمبورغ، جورجيا، موريتانيا وروسيا. كما تخلق هذه الصناعة فرص عمل لحوالي 20 ألف شخص[2].

ج–صناعة الحديد والصلب في تركيا:

بما أن صناعة الحديد والصلب توفر المداخيل لجميع قطاعات التصنيع تقريبا، باعتبارها مادة أولية، فهي تلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية في تركيا. فقد تم إرساء أسس التصنيع التركي في الثلاثينات، وبدأت أول منشأة متكاملة لأعمال الحديد والصلب **KARDEMIR**العمل في كارابوك عام 1939 عندما أنتجت تركيا الصلب الخام لأول مرة[3]. أما اليوم فتمتلك صناعة الصلب التركية 19 فرنا من أفران الأقواس الكهربائية و3 مصانع للأعمال المتكاملة **(ISDEMIR-ERDEMIR-KARDEMIR)**بإجمالي قدرة إنتاج الصلب الخام تقترب من 51.8 مليون طن سنويا. ويوضح الشكل التالي إنتاج الصلب الخام بتركيا

[1]الجمهورية التركية، وزارة الاقتصاد، بناء السفن ،2018 متحصل عليه:
https://trade.gov.tr/data/5b8fd79013b8761f041fef0e/a2e41b3705cc69e7bb0419c5c04e5b06.pdf يوم 09.05.2020.على الساعة 01.24

[2] الجمهورية التركية ، وزارة التجارة ، بناء السفن ،2019، متحصل عليه :
https://www.trade.gov.tr/data/5b8fd79013b8761f041fef0e/Shipbuilding%20(Arabic).pdf يوم09.05.2020على الساعة 2.31.

[3]جلال سلمي، تركيا: خطوط نقل الطاقة، المعهد المصري للدراسات،2016، ص4، متحصل عليه:
https://eipss-eg.org/wp-content/uploads/2016/12 . يوم 09.05.2020 على الساعة 3.59

الشكل 03: منحنى يوضح إنتاج الصلب الخام بتركيا (بالمليون طن)(2014-2017)

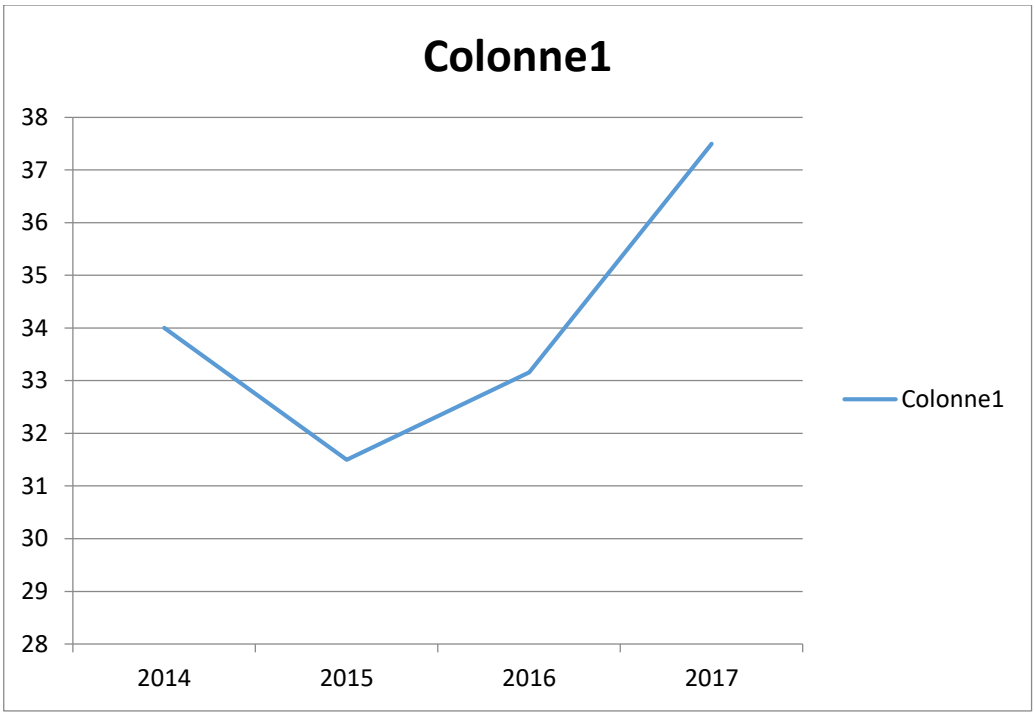

المصدر: من إعداد الطالبة

الملاحظ من خلال المنحنى أن إنتاج الصلب الخام ارتفع في تركيا تدريجيا؛ حيث وصل سنة 2017 إلى 37.5 مليون طن وكانت تركيا بذلك ثامن أكبر دولة منتجة للصلب في العالم بحلول نهاية عام 2017.

إن هذه التطورات في قطاع الحديد والصلب أثرت مباشرة على زيادة إنتاج منتجات هذه المواد ومن ثم تحقيق الاكتفاء المحلي فيه. كما أظهر هذا القطاع زيادة في الصادرات نتيجة التصدير للعديد من الدول منها: الولايات المتحدة الأمريكية، العراق، مصر، ألمانيا، إسرائيل تركمانستان، رومانيا، ايطاليا، الجزائر، المملكة المتحدة، المغرب، فرنسا، إيران[1]. ويوضح الجدول أدناه إجمالي صادرات الحديد والصلب في تركيا.

[1] الجمهورية التركية، وزارة التجارة، الحديد والصلب ومنتجاتهما، 2019، متحصل عليه:
https://www.trade.gov.tr/data/5b8fd81913b8761f041fef19/Iron%20and%20Steel,%20Articles%20of%20Iron%20and%20Steel%20(Arabic).pdf يوم 10.05.2020 على الساعة 12.00

الشكل 04: يوضح إجمالي صادرات الحديد والصلب في تركيا

السنة	2015	2016	2017
صادرات الحديد والصلب بتركيا (بالمليون دولار أمريكي)	12.022	11.145	13.841

المصدر: معهد الإحصاء التركي (TUIK)

المبحث الثاني: دائرة الشرق الأوسط

نتيجة لانعدام الاستقرار الداخلي في منطقة الشرق الأوسط تم إعادة تنشيط وتفعيل التوجهات الإقليمية، والتنافس بين تركيا الدولة العلمانية بأسلوبها الناعم وإيران الدولة الإسلامية بقوتها الذكية. وهو ما سيتم عرضه بالتركيز على أهم مظاهر التنافس الإقليمي الإيراني–التركي في العراق وسوريا.

المطلب الأول: العراق

1- الأهمية الجيوبوليتيكية لموقع العراق:

يعد العراق من منظور الإستراتيجية العالمية مركز الحزام الإستراتيجي الشرق أوسطي وذلك من خلال موقعه الجغرافي المتميز؛ فهو يقع في القسم الجنوبي الغربي من قارة أسيا والقسم الشمالي الشرقي من الوطن العربي، يحده من الشمال تركيا ومن الجنوب الخليج العربي والكويت، ومن الشرق إيران، أما من الغرب فتحده سوريا والأردن والمملكة العربية السعودية[1].

[1] Library of Congress-Federal Researche Division, Country Profile: Iraq, August 2006.p4 https://www.refworld.org/docid/46f913480.html

خريطة رقم 03: توضح الموقع الجغرافي للعراق

المصدر: https://www.britannica.com/place/Iraq

1- أ/أهمية موقع العراق بالنسبة لإيران:

تقع إيران شمال العراق بحدود مشتركة تقدر بـ 1458 كلم، ومنه، فموقع العراق يعد امتدادا جيوبوليتيكيا هاما بالنسبة لإيران في ضوء جميع الإستراتيجيات العالمية. إذ يشكل عمقا إستراتيجيا طبيعيا لإيران، وخط دفاع أول ضد اجتياحها أو احتواءها ومحاولة إخضاع أو تغيير نظام الحكم فيها (ولاية الفقيه). فعلى مدار التاريخ كان العراق الباب الرئيس للحملات العسكرية التي اجتاحت بلاد فارس من الغرب.

يمكن القول أن حتمية الجوار هنا هي حتمية تاريخية جيوسياسية لا يمكن إغفالها؛ خاصة وأن الجوار الإيراني الشمالي والشرقي يزيد من أهمية العراق بالنسبة لإيران؛ إذ أن تركيا– وهي القوة الإقليمية الأكثر منافسة لإيران في المنطقة–تحاول استعادة قوة ودور الدولة العثمانية هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن باكستان وأفغانستان (الجوار الشرقي) لا تشكلان مجالات حيوية بالنسبة لإيران اقتصاديا وجيوبوليتيكيا مقارنة مع الجوار العراقي الشرق أوسطي[1].

[1] عمر كامل حسن،**مرجع سابق**، ص 333

بعد 2003، شكل الغزو الأمريكي للعراق وسقوط نظام البعث فرصة لإيران للتوغل أكثر في العراق، وذلك بعد تأييدها لهذا الغزو. فهي تهيمن عليه عسكريا من خلال العديد من الميليشيات الطائفية التي تدعمها وتسلحها وتستخدمها لتنفيذ أجنداتها وتقاتل بالنيابة عنها أيضا ومنها : جيش المهدي، كتائب حزب الله، جيش المختار وفيلق بدر وهو أقدم هذه الميليشيات[1].إلا أن هذا التوغل العسكري لا يعني عدم وجود استغلال للعراق في مجالات أخرى.

1 – ب/ أهمية موقع العراق بالنسبة لتركيا:

يحظى العراق بأهمية استثنائية بالنسبة لتركيا وسياستها الخارجية، تتجلى من خلال ما يلي:

- يقع العراق ضمن المناطق البرية القريبة، وهي مناطق الشرق الأوسط والبلقان والقوقاز التي نظر مهندس السياسة الخارجية ورئيس الوزراء التركي السابق أحمد داود أوغلو في كتابه العمق الإستراتيجي لأهميتها، وضرورة الاهتمام بها لأنها ذات أولوية إن أرادت تركيا رفع مكانتها الإقليمية والدولية[2] .
- الحدود البرية المشتركة بين البلدين والممتدة على طول 384 كلم، تغذي ثنائية التأثير والتأثر على طرفي الحدود وفي الاتجاهين، لاسيما على مستوى العلاقات التجارية والروابط الاجتماعية والتأثيرات السياسية.
- تحتفظ تركيا بمكانة خاصة لمدينتي الموصل وكركوك؛ حيث تنظر لهما كعمق إستراتيجي لما خسرته بعد سقوط الدولة العثمانية. وهو ما أكد عليه الرئيس أردوغان قائلا " لنا حقوق تاريخية في الموصل وكركوك". كما يعتبر بعض الإستراتيجيين والمحللين الأتراك مدينة الموصل خط الدفاع الأول عن بلادهم[3] .

---

[1]أسرار النفوذ الإيراني في العراق، متحصل عليه :https://www.hafryat.com/ar/node/2439يوم 11.06.2020 على الساعة 00.51

[2]أحمد داود أوغلو، **العمق الإستراتيجي –موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية –**(تر: محمد جابر ثلجي، طارق عبدالجليل)،الدوحة: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010، ص 52.

[3]حيدر علي حسين،"العراق في الإستراتيجية التركية"، **مجلة دراسات دولية**. العدد 60، مارس 2015، ص 146. متحصل عليه :.https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=105889يوم10.06.2020 على الساعة 01.18.

- القرب الجغرافي بين الدولتين يسهل لتركيا التدخل في العراق بما يخدم مصالحها ومثال ذلك استغلال النفط في العراق والسعي من أجل السيطرة على إقليم كردستان.

2- مظاهر التنافس الإيراني التركي في العراق:

2-أ/ التنافس على الأسواق في العراق:

***إيران** :لطالما ميز الخلاف العلاقات الإيرانية–العراقية، حيث تصاعد هذا الخلاف إلى حد العداوة بين النظامين، وتبلور إلى حرب هي الأطول في العقود الأخيرة دامت ثماني سنوات 1980–1988 مع استمرار حالة الجفاء بين البلدين، إلى أن سقط النظام العراقي عام 2003، وهو ما شكل فرصة لإيران من أجل تحقيق نفوذها في العراق[1]. ويظهر ذلك في تصريح رئيس مجلس النواب آنذاك محمد رضا خاتمي: " إن الإطاحة بالرئيس صدام حسين بأية وسيلة سيكون أسعد يوم لإيران "[2].

غير أن العقوبات الاقتصادية التي فرضتها ولازالت تفرضها الولايات المتحدة منذ 1979 بسبب احتجاز طهران للرهائن الأمريكيين، ثم سنة 1987 بسبب ما فعلته إيران ضد السفن الأمريكية في الخليج العربي ودعم الإرهاب والعقوبات الثالثة التي فرضت في 2006 بعدما رفضت إيران الامتثال لقرار مجلس الأمن الذي يطالب إيران بالتوقف عن برنامجها في تخصيب اليورانيوم – الذي تراه إيران مخصص للأغراض المدنية فقط –والتي كبدت الاقتصاد والشعب الإيراني خسائر فادحة.

قادت الولايات المتحدة الجهود الدولية للتأثير على سياسات إيران، إلا أنه في 2016 تم رفع معظم العقوبات مقابل وضع قيود على البرامج النووية الإيرانية، ثم في 2018 أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب انسحابه من الاتفاق النووي الإيراني. وجاءت مجموعة العقوبات الرابعة على إيران في نفس العام لإجبارها على تغيير سياساتها في المنطقة بما في ذلك دعمها للجماعات

---

[1] إيران في العراق : ما مدى النفوذ؟ ، التقرير رقم 38 حول الشرق الاوسط – كرايسز جروب الشرق الأوسط 21 مارس 2005، ص 9، متحصل عليه :
https://www.files.ethz.ch/isn/27457/038_iran_in_iraq_how_much_influence_arab.pdfيوم 17.06.2020 على الساعة 18.43.

[2] محمد عربي لادمي، **مرجع سابق**، ص 123.

المسلحة وتطويرها للصواريخ الباليستية. وبعد هجوم إيران على مرافق النفط السعودية قامت الأمم المتحدة بتشديد العقوبات، وهو ما أدى إلى ارتفاع معدل التضخم إلى 18% ومعدل البطالة إلى 12% وانهيار قيمة العملة إلى مستوى متدني. بالإضافة غلى الخسائر الكبيرة التي تعرضت لها البنوك وأغلب المؤسسات المالية[1]. كل هذا بالتأكيد سيدفع إيران لاستغلال أي دولة ضعيفة اقتصاديا وهو ما تفعله مع العراق كونها دولة جارة تتشارك حدود طويلة مع إيران.

وقد نجحت إيران في الهيمنة على الاقتصاد العراقي، ويظهر ذلك من خلال:

- إلغاء عمليات الرقابة على الصادرات الإيرانية من السلع لتيسير حركة التجارة.
- 72% من مجموع السلع في العراق إيرانية.
- 70% من الخدمات الفنية والهندسية إيرانية.
- 14 مليار دولار إجمالي تقديرات حجم التجارة بين البلدين، وذلك لوجود منافذ حدودية مشتركة سهلت عملية نقل البضائع والسلع.
- 60% من أسهم الشركات والمصارف بيد إيرانيين.
- 80% نسبة استحواذ إيران على منتجات الأغذية ومواد البناء في العراق.
- توقيع إيران اتفاقيات مع العراق سهل دخول المستثمرين الإيرانيين للاستفادة من الاستثمار في العراق[2].

في تقرير لوكالة DW الإخبارية تم الإشارة إلى أن حجم التعاون الاقتصادي بين بغداد وطهران في عام 2017 وصل إلى 10 مليار دولار، وهو ما يفسر بدوره النفوذ الكبير لإيران في العراق.

***تركيا:** رغم الاختلافات التي عرفتها العلاقات التركية _العراقية لعدة عقود مضت بسبب المسألة الكردية ومشكلة المياه. ناهيك عن دخول الجيش التركي إلى الأراضي العراقية من حين لأخر بحجة تعقب مسلحي حزب العمال الكردستاني، إلا أن سقوط نظام صدام حسين والتحولات الداخلية

[1] المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية –وحدة الأمن الإقليمي وثقافة السلام برنامج الدراسات الإيرانية، النفوذ الإيراني في العراق وانعكاساته الإقليمية، متحصل عليه:
https://www.cia.gov/library/abbottabad–.pdf. يوم 11.06.2020 على الساعة 00.31

[2] أسرار النفوذ الإيراني في العراق، **مرجع سابق**.

التي عرفتها تركيا "وصول حزب العدالة والتنمية" جعلت الأخيرة تبحث عن موطئ قدم لها في عراق ما بعد صدام حسين، وهو ما ركزت عليه وفقا لمبدأ المصلحة المتبادلة، ضمن سياسة صفر مشاكل التي اعتمدتها تركيا. كما تجدر الإشارة إلى أن سياسة الانفتاح هذه تجاه المنطقة كانت قد بادرت بها إيران في عهد رافسنجاني وخاتمي[1] .

يتسم الدور التركي في العراق بأنه قائم على الحفاظ على مصالح تركيا من جهة وموازاة الدور الإيراني من جهة أخرى، مما أدى بتركيا للتدخل بقوة في كافة الأصعدة السياسية الاقتصادية والأمنية، وبشتى الوسائل كي يكون لها دور مؤثر في العراق، ويتماشى مع مكانة تركيا الإقليمية [2].

إن الهيكل الاقتصادي العراقي يعاني من اختلالات؛ نظرا لاعتماده بشكل كبير على الصادرات النفطية وضعف في قطاع الصناعة والزراعة وهشاشة البنية التحتية، وضعف وقلة خبرة القطاع الخاص، شكل فرصة هائلة للاستثمارات التركية في جميع المجالات[3].وهنا تجدر الإشارة إلى أن تركيا تسعى إلى السيطرة على الأسواق العراقية؛ من خلال بناء علاقات اقتصادية واسعة معها. وتعتبر أيضا الشريك التجاري المهم لها، حيث سيطرت البضائع التركية على الأسواق العراقية، وبلغ حجم الصادرات التركية إلى العراق 10 مليار دولار عام 2014، وهذه خطوة إيجابية نحو تحسن التعاون الاقتصادي بين الدولتين.

وبذلك فهي لا تستطيع التخلي عن العراق لاسيما أن الروابط التجارية بينهما كبيرة جدا وبشكل خاص مع إقليم كردستان، الذي يعد منطقة تبادل تجاري مع تركيا ويشكل أكبر الهواجس السياسية والأمنية في العراق، أين تقوم فيه الشركات التركية بالعديد من الاستثمارات الخاصة بإعادة تأهيل للبنى التحتية، ففي عام 2011 احتل إقليم كردستان سادس أكبر سوق للصادرات التركية التي بلغت قيمتها 5.1 مليار دولار، وبحلول عام 2013 قفز ليصبح ثالث أكبر سوق

---

[1] محمد عربي لادمي،**مرجع سابق**، ص 112.

[2] جاسم محمد حاتم العزاوي، العلاقات التركية الإيرانية بعد عام 2011، برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والعربية،2019، ص 80، متحصل عليه : https://democraticac.de/wp-content/uploads/2019/05/-.pdf يوم 10.06.2020 على الساعة 02.06

[3] حيدر علي حسين، **مرجع سابق**، ص 153.

للصادرات التركية التي بلغت 8 مليار دولار[1]. وهو عامل مهم جعل تركيا تستثمر في بناء روابط اقتصادية مهمة بين الدولتين. وكذلك الاهتمام بكركوك بحجة وجود التركمان الذين ينحدرون من الأصول التركية. وكل هذا يصب في مصلحة تركيا الاقتصادية:

- قرابة 80% من البضائع المباعة في إقليم كردستان هي صناعة تركية.
- هناك ما يقارب 1500 شركة تركية تعمل معظمها في شمال العراق.
- قيادة تركيا للجهات المانحة الدولية بتعهد قدره 5 مليارات دولار في مؤتمر إعادة إعمار العراق الذي عُقد سنة 2017 في الكويت.

- زيادة التبادل التجاري بين تركيا والعراق الدال على تحسن التعاون الاقتصادي والناتج عن حاجة العراق للبضائع التركية[2]. وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل 05: منحنى يوضح التبادل التجاري بين تركيا والعراق (2011–2018)

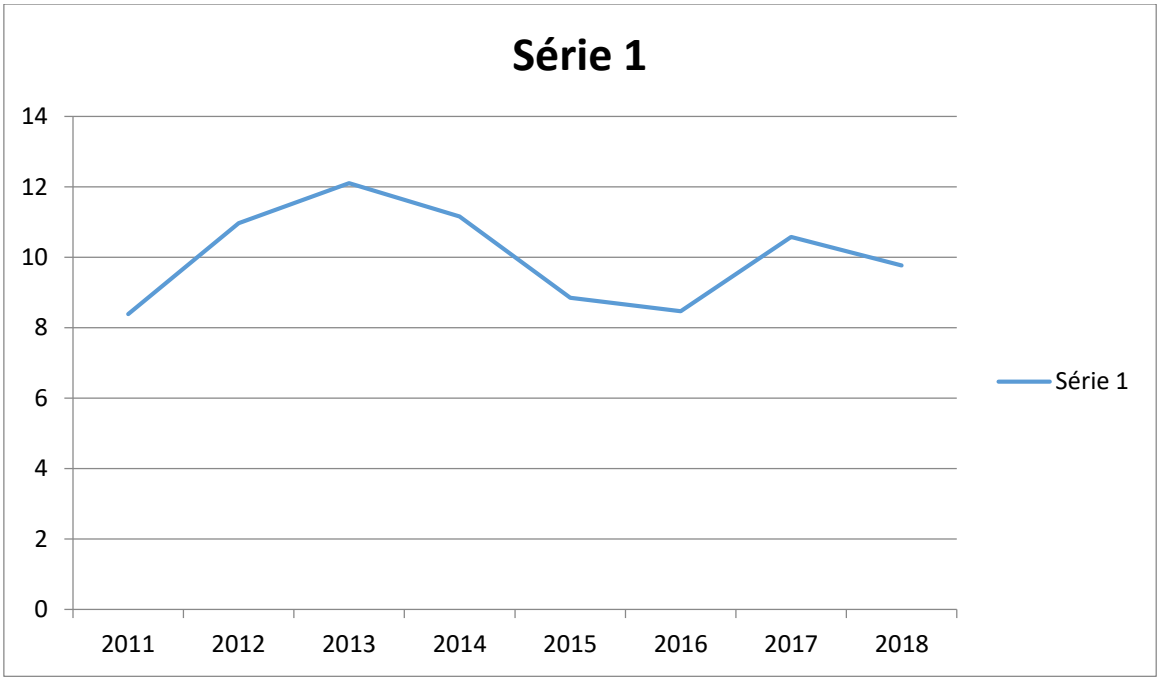

المصدر:من إعداد الطالبة بناء على معطيات:

Republic of Turkey, Ministry of foreign affairs, **Relations between Turkey and Iraq**. http://www.mfa.gov.tr/relations-between-turkey-and-iraq.en.mfa

[1]SonerCagaptay, Christina Bache Frida, EgeCansuSacikara, Turkey and the KRG: An Undeclared Economic Commonwealth, The Washington Institute, 2015. https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/turkey-and-the-krg-an-undeclared-economic-commonwealth

[2]جاسم محمد حاتم العزاوي، **مرجع سابق**، ص ص 85،86.

من خلال المنحنى يمكن أن القول، إن التبادل التجاري بين تركيا والعراق منذ 2011 قد مر بمرحلتين هما:

–مرحلة زيادة التبادل التجاري (2011–2014): وهي المرحلة التي أعادت فيها تركيا ترتيب أوراقها في العراق بعد انسحاب القوات الأمريكية 2009، وهو ما تزامن أيضا مع اندلاع الثورات العربية التي أدت إلى تسريع وتيرة التنافس الإيراني التركي في الشرق الأوسط. ونتج عنه زيادة التبادل التجاري بين تركيا والعراق الذي اعتبر منذ سنة 2011 أكبر مستوعب للصادرات التركية بعد ألمانيا حيث بلغت قيمة الصادرات التركية إليه ما يقارب 12 مليار دولار سنة 2013 استوعب الجزء الأكبر منها إقليم كردستان بحوالي 75%، أما قيمة التبادل التجاري بين الدولتين فقد بلغت 12.1 مليار دولار من نفس السنة وهو ما يوضحه المنحنى.

–مرحلة تراجع التبادل التجاري (2014–2018): تزامنت هذه المرحلة مع تدهور العلاقات بين الرئيس التركي ورئيس الوزراء العراقي حيدر عبادي، نتيجة ملفات خلافية جديدة لاسيما وجود قوات عسكرية تركية في معسكر بعشيقة شمال العراق، بالإضافة إلى تصاعد قوة تنظيم داعش الذي سيطر بدوره على مناطق واسعة في العراق منذ 2014،ما أدى إلى انخفاض قيمة الصادرات التركية بنسبة 21% مقارنة بسنة 2013 وتراجع قيمة التبادل التجاري من 12 مليار دولار سنة 2013 إلى 9.77 مليار دولار سنة 2018 على الرغم من أنه بلغ سنة 2017 ما قيمته 10 مليار دولار. إلا أنه مقارنة مع المرحلة الأولى فإن التبادل التجاري بين الدولتين بعد سنه 2014 كان أقل. أما في سنة 2019، فقد أفرزت زيارة الرئيس العراقي برهام صالح لتركيا اتفاق بين الطرفان لتطوير جوانب علاقتهما الثنائية، كما حدد الجانبان الهدف وهو زيادة حجم التجارة الثنائية البالغ 9.77 مليار دولار سنة 2018 إلى 20 مليار دولار في السنوات القادمة[1] .

من خلال ما سبق، يمكن القول أن الطرف الأكثر تأثيرا والأقوى في المنافسة هو تركيا باعتبارها دولة إنتاجية مصنعة بالدرجة الأولى على غرار إيران المصنفة ضمن الدول الريعية. وهو ما يفسر ميل كفة التبادل التجاري للعراق مع تركيا الذي بلغ 12 مليار دولار مقارنة مع إيران الذي بلغ 10 مليار دولار كحد أقصى. أضف إلى ذلك متانة العلاقة بين تركيا وإقليم كردستان مقارنة

[1]Republic of Turkey, Ministry of foreign affairs, **Op,Cit**.

بعلاقتها مع إيران التي يشوبها التوتر من حين لأخر، وهو ما يفسر بدوره اكتساح السلع التركية لهذا الإقليم أكثر بكثير من السلع الإيرانية.

2–ب/ التنافس على الطاقة في العراق:

***واقع الطاقة في العراق:**

يمتلك العراق مجموعة من الخصائص الإيجابية المؤثرة والمتمثلة بخصائص الاقتصاد العراقي وقدراته في الإطار الإقليمي، و ينبع ذلك من خصائص حجم الاحتياطي النفطي الذي يمتلكه العراق[1]. وتشير الأرقام إلى أن العراق يمتلك 28 حقلا عملاقا من النفط احتياطا نفطيا مؤكدا يبلغ حوالي 115 مليار برميل وفقا لمجلة النفط والغاز Oil Gas Journalمما يجعلها في المرتبة الثالثة عالميا وذلك سنة 2002[2].

اعتبارا من سنة 2015 كان العراق يمتلك حوالي 18% من احتياطات النفط الخام المؤكدة في الشرق الأوسط وحوالي 9% من احتياطات النفط الخام العالمية، إلا أن إحصائيات 2019 أشارت إلى أن احتياطي النفط العراقي يقدر ب 147 مليار برميل وهي بذلك تحتل المرتبة الخامسة بعد كل من فنزويلا، المملكة العربية السعودية، كندا وإيران، وحوالي 112 تريليون قدم مكعب من احتياطات الغاز الطبيعي المؤكدة وتحتل بذلك المرتبة 12 كأكبر احتياطي في العالم. تقع أهم حقول النفط في العراق في الشمال؛ في منطقة الحكم الذاتي في كردستان، ومحافظة البصرة الواقعة في الجزء الجنوبي الشرقي من البلاد باستثناء محافظتي ديالي وكربلاء، تنتج جميع المحافظات النفط.

يساهم قطاع الطاقة في العراق بما قيمته 67.8 مليار دولار. أي 84% من إجمالي الإيرادات المدرجة في الميزانية لتلك السنة[3]،وتتفاوت التخمينات حول قدرات العراق النفطية المستقبلية بشكل كبير على اعتبار أن 90% من مساحة البلاد لم يتم مسحها بعد. لذلك يعد

[1] حيدر عبد الجبار حسوني الخفاجي، **مرجع سابق**، ص 25.

[2] TheMiddle East Institute Viewpoints, Iraq's Petroleum Industry: Unsettled Issues, Special Ed, p 6. https://www.files.ethz.ch/isn/115567/IraqOilVP.pdf

[3] Maria Lasa Aresti , Oil and Gaz Revenue Sharing in Iraq . Natural resource governance institute, 2016, p p 3-6. https://resourcegovernance.org/sites/default/files/documents/oil-gas-revenue-sharing-iraq.pdf

العراق من الدول ذات الأهمية الاقتصادية الكبرى بما يمتلكه من موارد باطنية في مقدمتها النفط و الذي يعد السلعة الإستراتيجية الأولى بالنسبة للدول الصناعية لاسيما مع زيادة الطلب على النفط في العالم الذي يقابله نضوب هذه السلعة في كثير من مناطق العالم [1].

***إيران:** منذ الاحتلال الأمريكي للعراق وليومنا هذا تعد إيران المستفيد الأكبر في نطاق مخرجات وآثار احتلال العراق وخاصة في مجال الطاقة.فعلى الرغم من امتلاكها لخزين نفطي هائل إلا أنها تستفيد بشكل مباشر طيلة العقود الماضية من الحقول النفطية المشتركة العملاقة وهي مجنون وأبو غرب وبزركان والفكه ونفط خانه، مع اعتبار أن العراق وإيران يمتلكان 12 حقلاً مشتركاً تحوي احتياطيا يصل إلى أكثر من 95 مليار برميل وهو أكبر احتياطي للمواد الهيدروكربونية في موقع واحد بالشرق الأوسط. وتؤكد الجهات المختصة في إيران أنها تقوم حالياً باستخراج نحو 130 ألف برميل يومياً من النفط من هذه الحقول، 68 ألف برميل منها تستخرج من حقول لم يطورها العراق حتى الآن. وقد أعلنت وزارة النفط الإيرانية أن عائداتها من الحقول النفطية المشتركة مع العراق غرب نهر كارون بلغت 5 مليارات دولار سنوياً وأفادت بأن الإنتاج من هذه الحقول المشتركة بلغ 300 ألف برميل يومياً[2].

في المقابل، إذا نظرنا من زاوية أخرى فإن إيران لا تعتمد فقط على استيراد نفط العراق أو مشاركتها لمجموعة من الحقول النفطية، وإنما تعتمد أيضا على تهريب النفط العراقي إلى دول أخرى مثل سوريا ولبنان، وبذلك فهي تستغل حقول عديدة في الأراضي العراقية من أجل عمليات التهريب، ومنها: حقل مجنون العملاق الذي تسعى إيران للاستيلاء عليه كليا وحقل نفط خانة الذي يعد حقلا عملاقا للنفط مصحوب بالغاز الطبيعي الذي تستفيد إيران من إنتاجه بأقصى طاقاته الاستيعابية.

[1] حيدر عبد الجبار حسوني الخفاجي، **مرجع سابق**، ص 26.

[2] عبد الناصر المهداوي، تهريب النفط العراقي لإيران مابين المسؤولين والميليشيات، مركز العراق الجديد، 2019، متحصل عليه:https://www.newiraqcenter.com/archives/5013 يوم 16.06.2020 على الساعة 22.54.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الإهمال الحكومي لمحافظتي صلاح الدين وديالي الغنيتا بالحقول النفطية أدت إلى تهريب ما يتراوح بين 10–15 ألف برميل من طرف إيران، التي تلجأ إلى طرق غير قانونية لتهريب النفط بغية الحصول على الموارد المالية بالعملة الصعبة؛ حيث كشفت الأقمار الصناعية عمليات إيران لبناء معبر على الحدود العراقية السورية ليكون رابطا جديدا بين إيران، سوريا، لبنان والعراق. كما صرح مسؤولون أمريكيون أن إيران تخطط لاستخدام هذا المعبر البري الجديد لتهريب النفط العراقي للبحر المتوسط، وأن هذه المنطقة تخضع لسيطرة الميليشيات الإيرانية من الجانبين العراقي والسوري والتي تتلقى الأوامر من الحرس الثوري مباشرة ما يسهل لها تنفيذ مخططاتها. على الرغم من أن كميات النفط المهربة ما زالت مجهولة إلا أن بعض المراقبون أشاروا إلى أن 10 ألاف برميل يوميا يباع بعضها للنظام في سوريا والبعض الأخر في لبنان باستخدام حزب الله الذي يسيطر على النظام هناك[1].

إن تدهور الوضع السياسي والأمني في العراق لم يؤدي إلى سرقة النفط من طرف الدول فقط وإنما من طرف الجماعات المسلحة أيضا التي استولت بدورها على العديد من أبار النفط في العراق وتعمل على بيعه للمافيا الإيرانية بسعر 6 دولارات للبرميل. و هو ما جعل العراق يتكبد خسائر تصل إلى ملايين الدولارات شهريا مع الإضرار بالحقول بسبب طريقة استخراج النفط وتبديد كميات كبيرة[2].

***تركيا:** إن الأولوية التركية المعلنة في العراق هي عودة سلطة الحكومة المركزية والسيطرة على كامل الأراضي العراقية بغية التغلب على الانقسامات العرقية والطائفية التي مزقت البلاد عبر التاريخ [3]، لذلك ركزت تركيا بعد 2003 على وضع تصورا إستراتيجيا للعراق يقوم على أساس إخراجه من دائرة المشكلات التي تحيط به بإتباع مسار الشراكة في ترتيب الوضع العراقي بغية تحقيق قدر من التأثير الذي يسهم في ضمان مصالحها. إن صانع القرار التركي سعى إلى إيجاد

[1]طرق إيران لتهريب النفط ، **العربية** ، متحصل عليه : https://www.youtube.com/watch?v=ymtR2MYRA– ايوم 15.06.2020على الساعة 23.21.

[2]عبد الناصر المهداوي،**مرجع سابق**.

[3]Henri Barkey , Turkey and Iraq : The Perils and(Prospects)of Proximity.Washington:United states institute of peace,2005, p 4. https://www.usip.org/sites/default/files/resources/sr141.pdf

حالة من التوازن بين مصالح بلاده العليا في العراق وركز على الأمن القومي وتحجيم الطموحات الكردية والحيلولة دون امتدادها نحو مزيد من التوجه الانفصالي ومنع تفجير الأوضاع في مدينة كركوك التي تنظر إليها تركيا بأنها رئة تنفس اقتصادي لغناها بالثروة النفطية[1].

إن للقطاع الطاقوي أهمية كبرى في الإستراتيجية التركية حيث تستورد أكثر من 70% من حاجاتها من الطاقة من الخارج، وهي تعتمد في جزء كبير منها على بلدين فقط، هما: إيران، وروسيا، بنسبة 74% من الغاز، و45% من النفط، وهو ما يترك تأثيره على سياسة أمن الطاقة في البلاد. من هذا المنطلق تنظر تركيا إلى العراق كرافد مهم من روافد سياسة تنويع واردات الطاقة التركية، فهو يحتل منذ عام 2012 موقع ثاني أكبر منتج للنفط في أوبك، ناهيك عن أهميته في تفعيل دور تركيا كمحطة لنقل الطاقة إلى أوروبا على اعتبار أن تركيا تعتبر المنفذ الأقرب لتصدير النفط العراقي إلى الأسواق العالمية[2].

كما تركز تركيا بدورها على نفط كردستان و كركوك، حيث قدرت وزارة الموارد الطبيعية في إقليم كردستان أن الاحتياطات النفطية تصل إلى 45 مليار برميل و 177 تريليون متر مكعب من الغاز[3].فعلى الرغم من أن حكومة إقليم كردستان غنية بالنفط إلا أنها لا تمتلك القدرة على استخراجه ونقله إلى الأسواق الغربية. وهو الدور الذي تقوم به تركيا حيث أن هناك خطوط أنابيب نفط تمر من شمال العراق لتتدفق إلى الموانئ التركية على البحر المتوسط لإيصال النفط العراقي إلى الأسواق الأوربية، وهو ما يعود للقرب الجغرافي بين الدولتين.

---

[1] حيدر علي حسين، **مرجع سابق**، ص 146.

[2] علي حسين باكير، العراق في حسابات تركيا الإستراتيجية والتوجهات المستقبلية، مركز الجزيرة للدراسات، 2015. متحصل عليه:
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/01/201511895950841529.html يوم 15.06.2020 على الساعة 00.01.

[3] مركز البيان للدراسات و التخطيط ، النفط و الغاز في كردستان العراق ، 2018 ، متحصل عليه:/http://www.bayancenter.org/2018/08/4740 يوم 16.06.2020 على الساعة 00.17

لقد قررت حكومة أردوغان عام 2012 استيراد النفط الخام من حكومة إقليم كردستان على الرغم من اعتراض الحكومة المركزية في بغداد. وفي عام 2013 وقعت هذه الأخيرة اتفاقا تاريخيا مع تركيا لإمداد أنقره بالغاز والنفط بشكل مباشر دون الحاجة إلى موافقة حكومة بغداد، كما يعتقد أن يمنح لتركيا امتيازات كبيرة للتنقيب عن حقول نفط وغاز جديدة في شمال العراق وكسب أسعار تفضيلية لصادرات الطاقة إلى تركيا[1] .

إن الأوضاع السياسية غير المستقرة في العراق دائما ما جعلت الأكراد والحكومة الاتحادية العراقية في خلاف سببه تسويق إنتاج النفط؛ حيث لم تسمح حكومة إقليم كردستان" لشركة تسويق النفط العراقية "SOMO بتسويق نفطها.وعندما اجتاح تنظيم الدولة الإسلامية شمال البلاد في عام 2014لم يدافع الجيش العراقي عن مدينة كركوك وحقولها النفطية، بل كانت قوات البيشمركة الكردية هي التي قامت بذلك واستولت على الحقول وبدأت بتصدير النفط من كركوك عبر خط أنابيب إقليم كردستان إلى الحدود التركية ومن ثم إلى ميناء جيهان.

في الوقت الراهن تسمح لحكومة إقليم كردستان بتسويق نفطها الخاص (حوالي 300,000 برميل يومياً) في جيهان، مدعية أنها لا تستطيع تحويل هذا التدفق إلى "شركة تسويق النفط العراقية" إلا إذا التزمت بغداد بدفع ديون حكومة إقليم كردستان المتعلقة بالنفط إلى تركيا. فلدى أنقرة مصالح إستراتيجية وتجارية واضحة في الحفاظ على منطقة كردية ودّية، تتمتع بحكم ذاتي في شمال العراق. وتأمل تركيا أيضاً في الحصول على صادرات كبيرة من الغاز من إقليم كردستان، قد يتم توفيرها بأسعار تقل عن أسعار السوق وبدون قيود على الأماكن المقصودة[2]. وفي الوقت نفسه استثمرت شركة النفط الحكومية التركية (تباو) حوالي 6 مليارات دولار في بئرين للنفط وبئرين للغاز في العراق، وهناك طلبات لأعمال في 24 حقلاً للنفط من قبل شركة أخرى.

---

[1]إف ستيفان لارابي ، عاليرظا نادر، العلاقات التركية الإيرانية في شرق أوسط بات متغيرا، **مؤسسة راند**،2013، ص 13متحصل عليه:
https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR200/RR258/RAND_RR258z1.arabic.pdf يوم 12.06.2020 على الساعة 23.14.

[2]James Jeffrey, Michael Knights, Iraq's Energy Future Lies to the North. The Washington Institute ,2018, https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/iraqs-energy-future-lies-to-the-north

وقد دخل إقليم كردستان العراق إلى هذه المعادلة التركية بشكل فعال مع إنشائه خط أنابيب لتصدير نفط شمال العراق بشكل مستقل عن خط النفط العراقي الفيدرالي[1].

المطلب الثاني: سوريا

1- الأهمية الجيوبوليتيكية لموقع سوريا

تتحدد أهمية الموقع بالنسبة للدولة من خلال محيطها القريب والبعيد، وما يحتويه من عناصر وعوامل ترتبط به بعلاقات مكانية وحيوية[2]، فتعتبر المنطقة الجغرافية لسوريا منطقة حيوية وهامة وهو ما جعلها مصدر جذب للعديد من الدول الإقليمية والدولية باعتبارها تقع في قلب العالم القديم، وتحتل موقعا متوسطا بين قاراته. وهي بذلك تشكل جسرا وممرا لطرق المواصلات التي تصل قارات العالم ببعضها[3]

تقدر مساحة سوريا بـ185.180كلم مربع. تشترك بحدودها من الشمال مع تركيا، ومن الجنوب فلسطين والأردن، ومن الشرق العراق ومن الغرب فهي تطل على البحر الأبيض المتوسط ولبنان[4]، وهو ما جعلها ملتقى عدة طرق مواصلات بين الأناضول ومن ورائه أوروبا وأقطار جزيرة العرب ومصر، وبين الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط والمشرق المتمثل في بلدان الخليج العربي. وهو ما يؤكد على أن سوريا تحتل موقعا هاما في خارطة الشرق الأوسط[5] ، أنظر الخريطة أدناه .

---

[1] علي حسين باكير، **مرجع سابق**.

[2] محمد قاسي هادي المفرجي، "التوجه الإستراتيجي التركي حيال سوريا بعد 2002"، **المجلة السياسية و الدولية**. متحصل عليه:https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=135992يوم 29.06.2020.على الساعة 00.40.

[3] حيدر عبد الجبار حسوني الخفاجي، **مرجع سابق**، ص 48.

[4] Library of Congress- Federal Research Division, Country Profile: Syria, April 2005, p4. https://www.loc.gov/rr/frd/cs/profiles/Syria.pdf

[5] حيدر عبد الجبار حسوني الخفاجي، **مرجع سابق**، ص 48.

الخريطة رقم 04: توضح الموقع الجغرافي لسوريا

المصدر: https://www.britannica.com/place/Syria

إن وقوع سوريا على ساحل البحر المتوسط عزز من قيمة وأهمية موقعها الجغرافي ليس على نطاق إقليمي فحسب، بل على نطاق عالمي، لما لهذا المسطح المائي من أهمية جيوإستراتيجية بسبب موقعه الجغرافي المميز على سطح الكرة الأرضية، إذ يتوسط قارات العالم القديم. ومما زاد من حساسية الموقع الجيوإستراتيجي للبحر المتوسط، هو امتداد شبكة واسعة

وكثيفة في جزئه الجنوبي والشرقي من خطوط نقل أنابيب النفط الخام والغاز الطبيعي القادمة من الجزء الآسيوي من الوطن العربي وشمال أفريقيا متجه إلى السوق الأوروبية[1].

عام 2011، تم اكتشاف الاحتياطات الكبيرة من الغاز الطبيعي في سواحل البحر المتوسط المواجهة للساحل السوري، فقد قدر تقرير الأسكوا الاحتياطي الجيولوجي للغاز الطبيعي بكل أنواعه في سوريا بنحو 7.5 مليار متر مكعب، وما ضاعف من أهمية موقعها هو وجودها بالقرب من موانئ التصدير عن طريق البحر المتوسط، فضلا عن قربها إلى دول أوروبا.

وفقا النظريات الجيوبوليتيكية، تقع سوريا في منطقة الهلال الداخلي في نظرية قلب الأرض لماكندر الذي عد العالم القديم (آسيا وأوروبا وأفريقيا) قارة واحدة ذات ثلاثة أقسام متلاصقة أطلق عليها الجزيرة العالمية يتوسطها البحر المتوسط .مما أدى إلى عدها جزءا من الجسر الذي يربط بين القلب الشمالي، المنطقة الممتدة بين الفولغا وشرق سيبيريا والقلب الجنوبي؛ جنوب الصحراء الكبرى الأفريقية، كما يعد موقعها الجغرافي ذا أهمية إستراتيجية عالية بسبب تحكمها بالطرق التي تربط بين القارات. وحسب نظرية الارتطام، أو نظرية الإطار الأرضي لنيكولاس سبايكمان، فإن سوريا تقع أيضاً ضمن الإطار القاري ذي الأهمية الإستراتيجية والمحيط بالقلب الروسي، ومن ثم فإن أهميتهما أكبر منها عند ماكندر، وتعمل الدول الكبرى على الاستفادة منها للولوج إلى عوالم المصالح المتداخلة والمتشابكة. كما تظهر أهمية ساحل سوريا المطل على البحر المتوسط مزايا إستراتيجية في ربط المحيط الأطلسي في نظرية القوة البحرية لفريد ماهان. وعليه فقد شكل موقعها الجغرافي أحد المحاور بالغة الأهمية لعملية التوازن الإستراتيجي بين مختلف القوى المتنافسة على النفوذ في المنطقة[2].

2- مظاهر التنافس الإيراني- التركي في سوريا:

ازدادت اليوم القناعة لدى حكومات الدول بأن النفوذ في دول موارد الغاز الطبيعي وأنابيبه وممراته أصبح أحد المعايير المهمة للقوة الجيوسياسية في العالم، وأحد أسس التنافس الذي سمي

---

[1] ظاهر عبد الزهرة الربيعي، ثناء إبراهيم فاضل،"الموقع الجيواقتصادي لسوريا وأثره على سياسة روسيا الاتحادية "، **مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية**. العدد6 ، المجلد 42 ،2017، ص 296، متحصل عليه : https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=144062 يوم 29.02.2020 على الساعة 02.57.

[2] **المرجع نفسه**، ص 297.

بالحرب الباردة حول الغاز الطبيعي بين عدد من القوى الإقليمية والدولية المرتبطة بالأزمة السورية خاصة إيران وتركيا محور هذه الدراسة.

*** واقع الطاقة في سوريا :**

–النفط: يعد قطاع النفط في سوريا ركيزة أساسية من ركائز الاقتصاد السوري، وتقع معظم احتياطيات النفطُ في سوريا في المنطقة الشرقية. وقدّرت احتياطيات سوريا من النفط بحوالي 5.2 مليار برميل والتي تمثل0.2%من الاحتياطيات العالمية، وكانت تنتج يومياً ما يقدر بنحو 300 ألف برميل قبل بدء الاحتجاجات المناهضة لنظام الأسد عام 2011[1]، حيث وبلغ إنتاج سوريا من النفط عام 2010 حوالي 385 ألف برميل يوميا. وتستخدم سوريا 45% من النفط الثقيل وتصدر الباقي، كما تستهلك حوالي ثلث كمية إنتاج النفط الخفيف وتقوم بتصدير الباقي إلا أن هذا الرقم انخفض لنسب متدنية وصلت لنحو 40 ألفا برميل بعد خسارة هذا النظام معظم الحقول النفطية شرق البلاد لصالح تنظيم الدولة الإسلامية حتى عام 2017 لتنتقل السيطرة إلى قوات سوريا الديمقراطية (قسد). كما أكد موقع "أويل برايس" الأميركي في تقريره الصادر سنة 2019 إن احتياطي النفط في سوريا يشكل نحو ملياري برميل، ويتركز الجزء الأكبر منه في محافظة دير الزور أي أنه احتياطي ضئيل إذا ما قورن بالسعودية التي يبلغ الاحتياطي فيها 268 مليار برميل[2].

تتوزع حقول إنتاج النفط في سوريا على محافظات المنطقة الشرقية وفق التالي:

- دير الزور: العمر، التيم، التنك، الجفرة، الورد، حريجي، الملح، القصيبة، لسياد، رويس.
- الحسكة: الشدادي، الجبسة، الهول، مركدة
- الرقة: وادي عبيد.
- شرقي حمص: حقل جزل – حقل الهيل، أنظر للخريطة أدناه:

[1] Library of Congress- Federal Research Division,**OP,Cit** , p6.

[2]عدنان الحسين، أرقام مثيرة عن النفط السوري ...مستقبل شرق الفرات الخفي ، مركز الجزيرة ، متحصل عليه : https://www.aljazeera.net/ebusiness/2019/11/23/ يوم 01.07.2020 على الساعة 23.49.

خريطة رقم 05: توضح حقول إنتاج النفط في سوريا

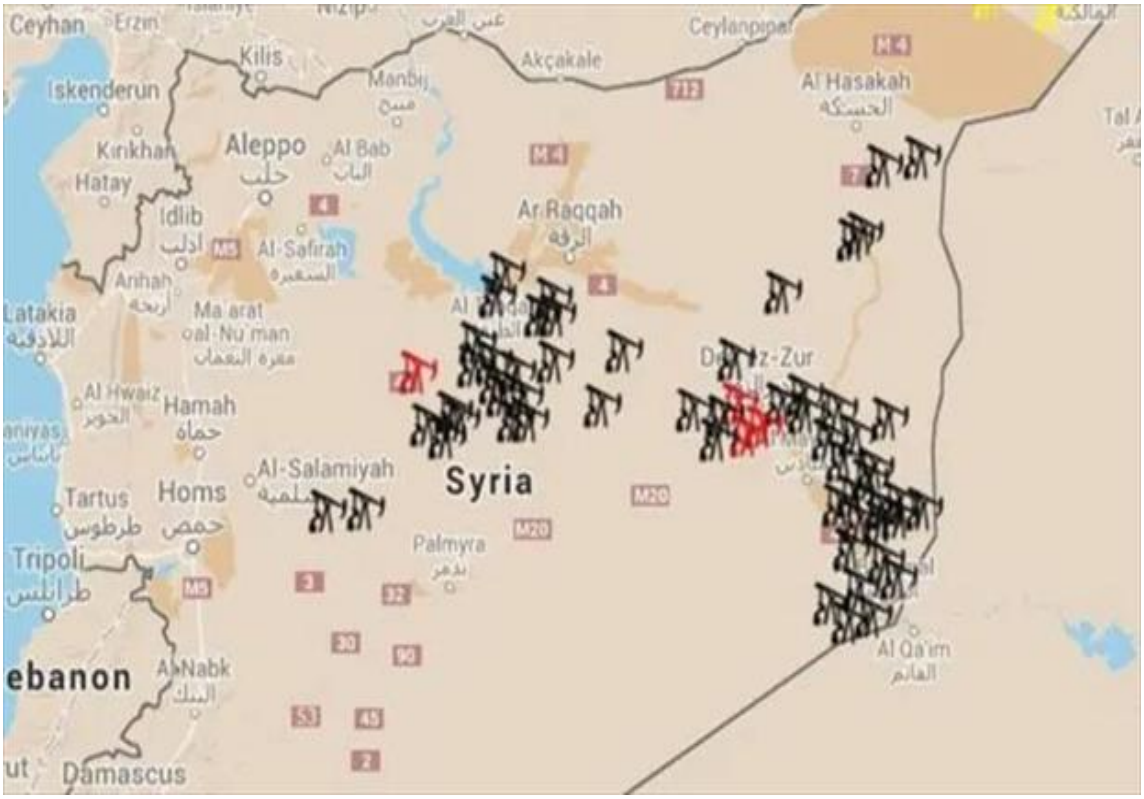

المصدر: http://alwasat.ly/news/economy/261946

–الغاز: تبلغ احتياطيات سوريا من الغاز حوالي 0.3 مليار متر مكعب في نهاية عام 2010 حسب تقرير لوكالة الطاقة العالمية، وتتركز هذه الاحتياطات في ثلاث حقول رئيسية في مدينة تدمر الثرية وسط البادية السورية، وظهرت مؤخراً عدة دراسات منها ما قام بها "مركز فيريل للدراسات" في برلين، ويزعم فيها بأن احتياطيات الغاز في تدمر تكفي سوريا وحدها لمدة تصل إلى 19 سنة. ويبدو أن قضية الغاز من القضايا الحساسة في الملف السوري حيث تشير العديد من الدراسات – ومنها ما قامت حكومة النظام السوري بنشرها – إلى وجود العديد من الأحواض النفطية التي تحتوي على الغاز والنفط موزعة على مناطق في البادية السورية وعلى السواحل السورية أيضا، ولكن لم يتم التنقيب عنها بعد التدخلات الدولية العديدة[1].

[1] المنتدى الاقتصادي السوري، الأهمية الإستراتيجية لسوريا "غير المفيدة " ، 2017،ص ص1،2،متحصل عليه : https://www.syrianef.org/articles/view/29 يوم 01.07.2020على الساعة 02.44

بلغ إنتاج سوريا من هذه المادة حتى منتصف عام 2011، نحو 30.2 مليون متر مكعب يومياً، حسب صحيفة الوطن السورية المقربة من النظام، إذ تستخرج معظمها من حقول الحسكة وتدمر، قبل أن يتراجع خلال سنوات الحرب، رغم عدم وجود أرقام دقيقة حول التفاوت الذي حصل، فإن المؤكد أن الإنتاج عاد إلى الارتفاع مع تفعيل حكومة النظام للحقول المكتشفة شمالي دمشق وجنوبي حمص، ومباشرة استخراج الغاز منها من خلال الشركات الروسية.

إن المنافسة الإيرانية–التركية حول أنابيب نقل الغاز عبر سوريا تركز على خطين لنقل الغاز لم يتم تنفيذهما بعد؛ الأول يتطلب استمرار نظام الأسد مدعوم من قبل إيران والعراق وحزب الله اللبناني، أما الثاني فتم دفعه من قبل دول الخليج وخاصة قطر وبدعم غربي، لكنه يتطلب إسقاط النظام السوري[1] .

***إيران:** بالرجوع إلى ماضي العلاقات بين البلدين فإن العلاقات الإيرانية السورية من أمتن العلاقات في منطقة الشرق الأوسط منذ أن أعلنت سوريا وقوفها إلى جانب إيران في حربها ضد العراق عام 1980، ولا تزال تتسم بالتحالف خاصة ضد الكيان الصهيوني. كما اتسمت العلاقة بين الدولتين بمجموعة من الثوابت الإستراتيجية التي انعكست آثارها في العديد من الجوانب السياسية والاقتصادية والعسكرية وتجاوزت العديد من التحديات والأزمات الإقليمية التي كانت موجهة لفك الترابط الموجود بينهما[2]، فسوريا ذات أهمية إستراتيجية قصوى لإيران كونها حلقة وصل تربط لبنان (حزب الله) المهمة إستراتيجيا لإيران في منطقة الشرق الأوسط.

كما شهدت العلاقات الاقتصادية بين إيران وسوريا تحسنا ملحوظا على مر السنين بهدف تشجيع التبادل التجاري بينهما، ثم جاءت أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001لتؤكد على ضرورة تمتين وتوثيق العلاقات أكثر، خاصة بعد إدراج الولايات المتحدة الأمريكية كل من سوريا وإيران ضمن دول محور الشر كذريعة للهيمنة على منطقة الشرق الأوسط.

---

[1] يوسف بشار ، حرب الغاز و علاقتها بالأزمة السورية ، 2019 ، متحصل عليه: https://syriauntold.com/2019/11/02 يوم 03.07.2020 على الساعة 02.29.

[2] إسماعيل زروقة،"التنافس التركي الإيراني على منطقة الشرق الأوسط "، **مجلة البحوث السياسية و الإدارية**. العدد9 المجلد 1 ، ص 101 ، متحصل عليه: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/71226 يوم 30.06.2020 على الساعة 15.32.

إلا أنه ومع انطلاق ثورات الربيع العربي منذ 2011، شهدت سوريا واحدا من أخطر التحديات في تاريخها الحديث الذي تمثل في أزمة اجتماعية وسياسية عميقة تصاعدت لتصل إلى نزاع داخلي مسلح. وقد كشفت هذه الأزمة عن تعقيد العوامل الداخلة فيها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا على المستويين الداخلي والخارجي. ومع ظهور جبهة داعية لإسقاط النظام اتخذت إيران وتيارها المحافظ، موقفا مؤيدا للنظام السوري في مواجهة الانتفاضات الشعبية في سوريا منذ انطلاقها، إذ أن الموقف الإيراني من الأزمة السورية لم يكن مفاجئا بسبب طبيعة العلاقات الإستراتيجية بين البلدين. كما أن سقوط النظام السوري سيشكل تداعيات سلبية على النفوذ الإيراني في لبنان باعتبار سوريا البوابة الجيواستراتيجية لهذا النفوذ[1] .

بناء على ما تقدم، يمكن القول أن الصراع في سوريا هو صراع سياسي باطنه اقتصادي أساسه الموقع الجيواقتصادي لسوريا؛ حيث تعتبر هذه الأخيرة بوابة المناطق النفطية والغازية في الشرق الأوسط. وهو ما يبرر رغبة إيران التي في إيجاد ممر بري يضمنلها نقل إنتاجها من الغاز الطبيعي إلى الساحل السوري، وهذا الطريق يمر في جنوب البادية السورية التي تعتبر جسراً بين العراق والساحل السوري ولبنان، وهو ما سمي بخط الغاز الإسلامي.

على الصعيد الاقتصادي، تملك إيران ثاني أكبر احتياطي من الغاز الطبيعي في العالم بعد روسيا وهو ما دفعها للبحث عن أسواق جديدة لزيادة مواردها الاقتصادية، عبر مشروع الخط "الفارسي" أو "الإسلامي". حيث بدأت إيران منتصف عام 2010 في رسم خطط جيوسياسية اقتصادية ترمي إلى بناء تأثير جيوسياسي في العراق وسوريا ولبنان، عبر مد خط نقل لغازها الطبيعي يمر على الدول المذكورة نحو أوروبا و يمثل هذا المشروع أحد أكبر مشاريع إيران الإستراتيجية لتصدير غازها الطبيعي إلى العراق، ومنها إلى سوريا ولبنان ليمتد في المستقبل إلى أوروبا عبر البحر المتوسط[2].

قامت إيران سنة 2010 بعقد مفاوضات أولية مع كل من العراق وسوريا لمناقشة المشروع وفي سنة 2011 توصلت الدول الثلاث إلى اتفاق لتنفيذه بتكلفة 10 مليار دولار، وفي سنة 2013

[1] حيدر عبد الجبار حسوني الخفاجي، **مرجع سابق**، ص ص 53–59.

[2] تامر بدوي، ماذا تعني سوريا بالنسبة لإيران جيو–استراتيجيا ؟ ، 2013 ، متحصل عليه:
https://www.noonpost.com/content/435 يوم 02.07.2020 على الساعة 00.20.

وعلى الرغم من استمرار الأزمة السورية إلا أن الأطراف توصلت إلى إنفاق نهائي. حيث ينطلق خط الغاز من عسلوية المطلة على الخليج العربي وصولًا إلى الحدود العراقية، ليتم ضخ الغاز إلى العراق عن طريق خطين فرعيين، خط عيلام الذي سيغذي بغداد والمنصورية والصدر، وخط خرمشهر الذي سيغذي البصرة، والذي يتفرع بدوره إلى سوريا ليغذي دمشق بطاقة 30 مليون متر مكعب يوميا، ثم إلى الجنوب اللبناني ليغذيه بطاقة 7 مليون متر مكعب.غيرأن طاقة ضخ الخط الإسلامي تبلغ كليًا ما يقارب 110 مليون متر مكعب من الغاز يوميًاو40 مليار متر مكعب سنويًا، ومن المحتمل أن تعود صادرات الغاز من هذا الخط على الخزينة الإيرانية ما يقارب 7 مليار دولار سنويًا.

إذًا، يمكن استيعاب الإصرار الإيراني بمشاركة عراقية مباشرة، على وأد الثورة السورية والإبقاء على نظام الأسد قائمًا في سوريا، عبر التمعن في الميزة الاقتصادية التي تمثلها جغرافية سوريا بالنسبة لهما. كما أن تحقيق إيران للسيطرة الأمنية على هذه الدول (العراق ، سوريا ولبنان)سيمنحها قوة نفوذ سياسية وعسكرية ترجح كفة ميزان القوى في المنطقة لصالحها ضد الدول الإقليمية الأخرى، وهو ما يخدم مصالحها الاقتصادية ويوفر لها الكثير من الميزات الإيجابية التي دفعتها وما زالت للقتال بشراسة في سوريا[1].

***تركيا:** في البداية يجب التنويه لواقع حال طبيعة العلاقة التي تربط البلدين، إذ اتسمت العلاقة بينهما منذ عقد العشرينات إلى نهاية عقد التسعينات بالتأزم والتوتر. وكان السبب الرئيس وراء ذلك هو وجود قضايا مشتركة. وكان لتباين وجهات النظر وتعارض المصالح الوطنية الوشوك للدخول في صراع ونزاع وحروب، خاصة فيما يتعلق بقضية إسكندرون وقضية الأكراد والمياه. ومع وصول حزب العدالة و التنمية إلى سدة الحكم دخلت العلاقات بينهما حيزا جديدا ألا وهو التقارب والتعاون[2] .

أنشأت سوريا وتركيا علاقات ثنائية سياسية وأمنية متينة في السنوات الأخيرة. وازداد التعاون من جانب سوريا ضد حزب العمال الكردستاني بعد حرب العراق عام 2003، ولعبت

[1] جلال سلمي ، خط الأنابيب الإسلامي و الصراع في سوريا ، 2017 ، متحصل عليه :
https://www.noonpost.com/content/18059 يوم 03.07.2020 على الساعة 22.32.

[2] إسماعيل زروقة،**مرجع سابق**، ص 100.

تركيا دورا محوريا في مساعدة النظام السوري على تعزيز موقفه في مواجهة التحديات التي واجهته في السنوات الأولى بعد عام 2000.وساعدته في محاولة إنهاء العزلة الدولية المفروضة على دمشق في 2009. ومن جهة أخرى، أعلنت الدولتان إجراء مناورات عسكرية مشتركة مدة 3 أيام بين القوات البرية على الحدود. ولعبت تركيا دور الوسيط بين سوريا وإسرائيل عام 2008 لإجراء 5 جولات من المحادثات غير المباشرة، والتي استضافتها أنقرة وانتهت بصورة مفاجئة بسبب انتقادات تركيا للأعمال العسكرية في قطاع غزة[1].

أما على صعيد الأزمة السورية، فقد كانت تركيا ولا تزال داعمة للمعارضة ضد النظام السوري. ويمكن القول، أن اهتمام تركيا بسوريا على غرار الدول الأخرى التي شهدت هي الأخرى ثورات الربيع العربي راجع إلى:

- القرب الجغرافي بين الدولتين وأهمية موقع سوريا بالنسبة لتركيا.
- العلاقات الاقتصادية بين البلدين؛ إذ تمثل تركيا أكبر شريك تجاري لسوريا وتعتبر هذه الأخيرة بوابة المنتجات التركية إلى الخليج العربي والشرق الأوسط.
- أهمية سوريا بالنسبة لتركيا في معادلة التوازن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط خاصة في إطار صراعها مع إيران.
- التشابه في البنية الاجتماعية والدينية بين البلدين.
- المسألة الكردية؛ حيث في حال زعزعة الاستقرار قد تكون سوريا أرض خصبة لتجنيد عناصر جديدة من قبل حزب العمال الكردستاني[2].

على مستوى الجانب الاقتصادي، تعتبر تركيا دولة منتجة بالدرجة الأولى؛ وهو ما يجعلها بحاجة دائمة للموارد الطاقوية على رأسها الغاز الطبيعي الذي أصبح يشكل فعليا مادة الطاقة الرئيسية في

---

[1] مليحة بنلي ألطون إيشيق، سياسة تركيا الخارجية وانعكاساتها الإقليمية، **محاضرة**. مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، أفريل 2011 ،ص13، متحصل عليه :-https://www.ecssr.ae/wp-content/themes/ecssr child/split/ELS_AR_145_Preview.pdf يوم 01.072020. على الساعة 01.12.

[2] الوليد أبو حنيفة، **الأزمة السورية: الجذور، الأسباب، الفواعل والأدوار**. عمان: مركز الكتاب الأكاديمي 2019ص 106، متحصل عليه: https://books.google.dz/books?id=Nr3cDwAAQBAJ&printsec=frontcover&dq =false يوم 03.07.2020 على الساعة 01.41.

القرن الحادي والعشرين؛ سواء لكونه البديل الطاقوي بسبب تراجع احتياطي النفط العالمي، أو باعتباره طاقة نظيفة مقارنة بالنفط. لذلك فالتنافس والصراع بين القوى الإقليمية للسيطرة على غاز منطقة الشرق الأوسط.

من جهة أخرى، تعتبر قطر من أكبر الدول المنتجة للغاز الطبيعي في العالم ما جعلها تقترح على سوريا عام 2009 مشروع يهدف إلى بناء خط أنابيب لنقل الغاز الطبيعي، والذي سيعرف بخط قطر–تركيا المدعوم من طرف الولايات المتحدة الأمريكية. يمر عبر الأراضي السعودية، الأردنية، السورية والتركية، كمحاولة منها لأن تصبح أحد أكبر مصدري الغاز الطبيعي في العالم.

إن إنشاء خط قطر–تركيا من شأنه أن يغذي السوق التركية بالغاز الطبيعي للتقليل من اعتمادها على الغاز الروسي.هذا ما قد يفسر مطالبة هذه الأخيرة بإقامة منطقة حظر جوي بإشراف تركي–أمريكي في شمالي سوريا، إلى جانب منع إقامة أي كيان كردي مستقل.وهنا ظهرت مشكلة، وهي كيف سيسمح نظام الأسد السوري الموالي لروسيا والمعادي للغرب بمرور هذا الأنبوب في أراضيه؟ وهو المشروع الذي سيضر ضررا بالغا بأهم حليف استراتيجي له.

هنا كان لابد من التدخل الأمريكي في المنطقة لإزالة أية عقبات قد تعيق مرور هذا الأنبوب الحيوي الضخم– والتي تمثلت في النظام السوري– حيث تجسد فيما يعرف بمشروع الشرق الأوسط الجديد، لإعادة فك وتركيب الأنظمة الموجودة في تلك المنطقة بما يسمح بعبور هذا الخط فيها بأمان، وبما يحقق المصلحة الأمريكية والأوروبية المرجوة منه. فتم إعطاء الإذن لانطلاق ما يعرف بالربيع العربي بإثارة الفتن في سوريا، فكل من يقع في طريق مرور هذا الأنبوب أو بجواره ضد الطموح الأمريكي يعد من البلدان المارقة، والأقطار المتمردة، وجاء الدور على سوريا[1].

لذلك يمكن القول أن باطن التنافس الإقليمي في سوريا اليوم هو تنافس دولي.

علاوة على ما تقدم، يمكن القول أنتنفيذ مشروع خط أنابيب قطر–تركيا يمكن أوروبا من استيراد الغاز من قطر، والذي هو أرخص بنحو ثلاث مرات من ذاك الذي تصدّره روسيا. ومثل

[1] محمد حافز، حرب أنابيب الغاز : الوجه الأخر للصراع في الشرق الأوسط ..اللعبة الجيوسياسية .2014، متحصل عليه : https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content يوم 06.07.2020 على الساعة 02.54

هذه التغييرات ستحرّر القارة العجوز من اعتمادها على الغاز الروسي. كما أن زيادة صادرات الغاز من إيران وقطر سوف تؤدي حتماً إلى تخفيض الأسعار، وهو ما سيؤثر سلباً على الاقتصاد الروسي، الذي يعتمد جزء كبير من إيراداته على تصدير الغاز ،وهو ما يخدم مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية [1].

خريطة رقم 06: توضح خط أنابيب الغاز الإسلامي وخط أنابيب قطر–تركيا

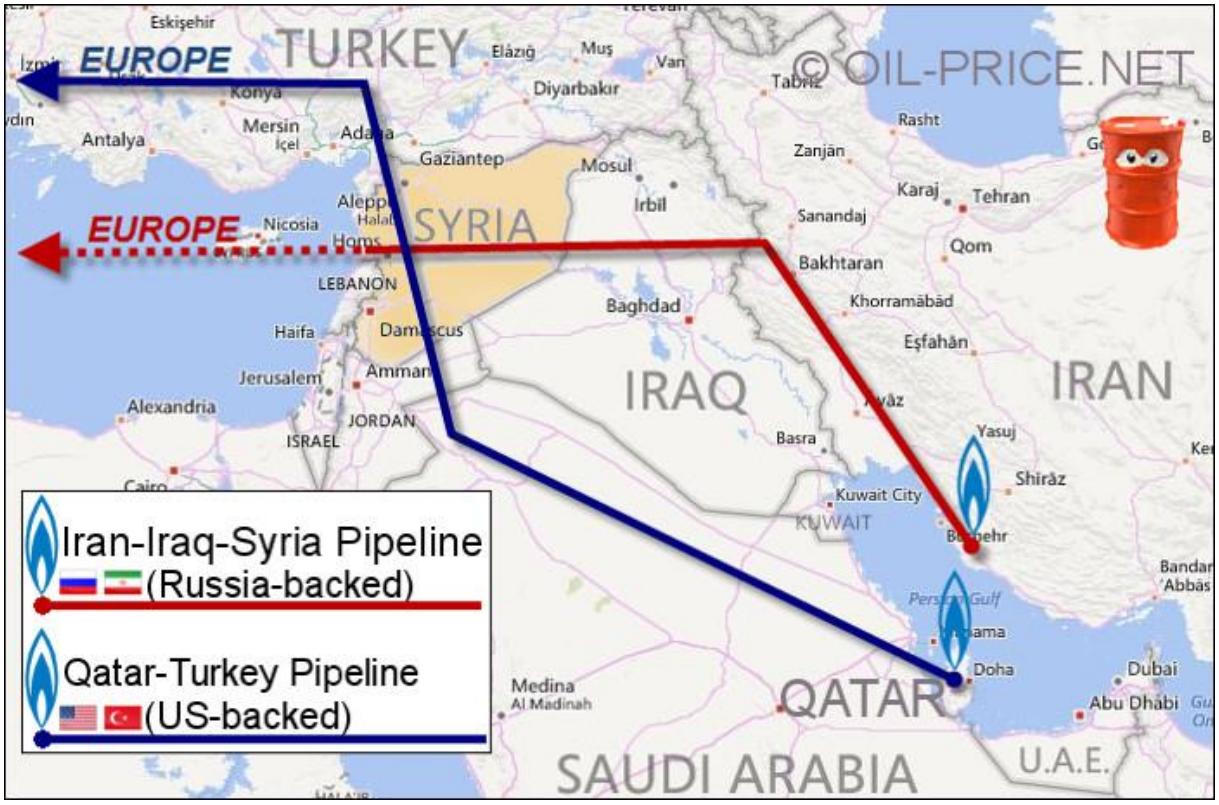

المصدر: https://www.marefa.org/%:Syria–qatar–pipeline–4–iran–iraq–syria–pipeline1.jpg

[1] يوسف بشار، **مرجع سابق**.

المبحث الثالث: دائرة أسيا الوسطى

تواجه منطقة أسيا الوسطى نموذجين مختلفين للاستقطاب الإقليمي؛ النموذج التركي الذي يحظى بالدعم الغربي ضد تنامي الدور الإيراني في المنطقة، والنموذج الإيراني المدعم من طرف روسيا والصين لمجابهة النفوذ الأمريكي. ويعود ذلك لما تمتلكه الجمهوريات من موارد للطاقة خاصة النفط والغاز الطبيعي، حيث أدى إلى بداية لعبة كبيرة للسيطرة على منطقة أسيا الوسطى. ومن هنا فإن هذا المبحث سيسلط الضوء على البعد الإقليمي للتنافس الاقتصادي الإيراني – التركي في هذه المنطقة.

المطلب الأول: أهمية دائرة أسيا الوسطى

أولا: الأهمية الجيوبوليتيكة لموقع أسيا الوسطى

تعتبر أسيا الوسطىCentral Asiaمنطقة واسعة تقع في وسط القارة الأسيوية. وهي بعيدة عن البحار والمحيطات المهمة. وتمثل كتلة جغرافية متماسكة وممتدة لا تطل على بحار مفتوحة ماعدا بحر قزوين، وهو بحر مغلق. وبذلك تعتبر منطقة حبيسة[1]تشترك في الكثير من الخصائص العامة والهامة أحدها أنها كانت من الناحية التاريخية مترابطة بشكل وثيق. ونتيجة لذلك كانت منطقة تقاطع الطرق لحركة الناس والسلع والأفكار بين أوروبا والشرق الأوسط وجنوب أسيا وشرق أسيا على طول أحد فروع طريق الحرير* والتي تعرف أحيانا باسم أسيا الداخلية، فهي تقع ضمن مجال القارة الأوراسية الأوسع.

---

[1]أحمد حسان عرنوس،" الأهمية الجيوإستراتيجية لمنطقة أسيا الوسطى في ميزان التنافس الدولي والإقليمي "، **مجلة اتجاهات سياسية**. العدد 8، أوت 2019، ص 68، متحصل عليه : https://democraticac.de/wp-content/uploads/2019.pdf يوم 19.09.2020 على الساعة 23.00

* طريق الحرير:هو مجموعة من الطرق المترابطة كانت تسلكها القوافل والسفن وتمرّ عبر جنوب آسيا، بحيث تربط تشأن في الصين، مع أنطاكية في تركيا. بالإضافة إلى مواقع أخرى، كان تأثيرها يمتد حتى كوريا و اليابان، وقد أخذ مصطلح طريق الحرير من الألمانية (زايدنشتراسهSeidenstraße) حيث أطلقه عليه الجغرافي الألماني فريديناند فون ريشتهوفن في القرن التاسع عشر.

تشغل جمهوريات أسيا الوسطى وهي: أوزباكستان، تركمانستان، قرغيزستان، كازاخستان وطاجيكستان، مساحة قدرها 3.994.400 كلم مربع. كما يصل عدد سكانها إلى 60 مليون نسمة وتعد كازاخستان الأكبر مساحة بين هذه الدول. تحد منطقة أسيا الوسطى من الشمال أراضي سيبيريا التابعة روسيا، أما من الجنوب فتحدها أفغانستان وإيران، ومن الشرق الصين وتحديدا منطقة تركستان الخاضعة للاحتلال الصيني ومن الغرب بحر قزوين[1].

تأتي أهميتها الإستراتيجية من أنها تربط القارة الأسيوية بالقارة الأوروبية، وتوصل الشرق الأوسط بالخليج العربي عبر تركيا؛ فهي تتمتع بموقع له أهمية على صعيد الجغرافيا السياسية وبالنظر إلى الخريطة أدناه[2]يتضح بأن أسيا الوسطى مطوقة من الشرق بقوة عظمى صاعدة، وهي الصين، ومن الشمال بمستعمرها السابق روسيا، ومن الجنوب بدولة تعيش في فوضى العنف وهي أفغانستان وجمهورية إسلامية هي إيران، وعلى مقربة من دولة تبحث عن دور إقليمي وهي تركيا. كما أنها على مرمى حجر من منطقة الخليج ذات الأهمية الإستراتيجية والاقتصادية بالنسبة للغرب[3] .

[1]عبد الله حجاب، **مرجع سابق**، ص 71.

[2]علي محمد حسين،" التنافس الإقليمي والدولي في منطقة أسيا الوسطى الإسلامية (إيران وتركيا أنموذجا)"، **مجلة دراسات دولية**. العدد 34، ص 135

[3]عبد الله حجاب، **مرجع سابق**، ص 72.

خريطةرقم 07: توضح الموقع الجغرافي لمنطقة أسيا الوسطى

المصدر: https://www.azernews.az/region/123995.html

وفقا للنظريات التي تعطي اعتبارا كبيرا للموقع الجغرافي؛ فإن أسيا الوسطى جزء من قلب العالم حسب " هالفورد ماكندر "في نظريته" The Geographical Pivot of History" يضعها كجزء مهم من مركز العالم أو قلب العالم Heart Land التي من يسيطر عليها يسيطر على جزيرة العالم ومن يسيطر على جزيرة العالم يسيطر على العالم. ففي البداية أسار ماكندر إلى تصاعد قوة أسيا الوسطى كمنطقة واسعة سماها " الأرض المركزية لأوراسيا"، والتي تشكل أسيا الوسطى جزءا مهما منها بسبب سكانها، قمحها، قطنها، موارد الطاقة فيها، معادنها.

ملخص هذه الأهمية يتضح في مقولته: من يهيمن على أوروبا الشرقية يتحكم في الأرض المركزية؛ ومن يهيمن على الأرض المركزية يتحكم في جزيرة العالم (بمعنى أوراسيا وإفريقيا)،ومن يهيمن على الجزيرة العالمية يتحكم في العالم.

كما أشارت نظرية–أستاذ العلاقات الدولية الأمريكي–نيكولاس سبيكمان إلى أهمية آسيا الوسطى الذي لفت الأنظار إلى الأهمية الجيوبوليتيكية الكبيرة لأرض الهامش، والتي أسماهاRim Landو تشمل سيبيريا الشرقية، الصين، كوريا، الهند، أفغانستان وإيران. وكان يرى أنمن يسيطر على دول

المحيط الأرضي" أرض الهامش "يسيطر على أوراسيا ويملك قلب العالم، ومن يسيطر على أوراسيا يسيطر على العالم[1].

ثانيا: القدرات الطاقوية لمنطقة أسيا الوسطى:

تعد المنطقة الجيوبوليكية لأسيا الوسطى التي تعتبر امتدادا طبيعيا للقوقاز، وجزء من أوراسيا التي تعتبر قلب الأرض أحد أهم مناطق إنتاج الطاقة في العالم سواء تعلق الأمر بالنفط أو الغاز الطبيعي[2]، فضلا عن كونها عقدة طرق برية وممر لأنابيب النفط والغاز من بحر قزوين باتجاه الصين والبحر الأسود وتركيا والبحر المتوسط وأيضا باتجاه المحيط الهندي عبر إيران وأفغانستان و باكستان[3]، وهو ما يفسر الاهتمام المتزايد بها وتصنيفها ضمن مناطق التنافس الإستراتيجية المعقدة، والطاقة هنا هي جوهر ومحور هذه المنافسة؛ سواء من حيث الرغبة في الدخول لمناطق إنتاج الطاقة هناك أو السيطرة على الطرق الهامة لنقل النفط والغاز[4]. كما أن منطقة أسي الوسطى تشكل مع بحر قزوين المتاخم لها كتلة جغرافية واحدة؛ حيث يحتويان معا على 3 أكبر احتياطي نفطي في العالم بعد منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط. وتشير الإحصائيات إلى أن نسبة الاحتياطات النفطية للمنطقة تبلغ 15% من إجمالي الاحتياطات العالمية[5] .

تتفاوت دول أسيا الوسطى من حيث ما تملكه من احتياطات نفطية وغازية. وهنا تبدو كازاخستان وتركمانستان الأكثر حظا بفضل محاذاتها للأحواض الترسيبية* الكبرى على الساحل

---

[1] لزهر وناسي،" التفاعلات الإستراتيجية في أسيا الوسطى دراسة في العلاقات بين مثلث القوة الولايات المتحدة الأمريكية – الصين – روسيا"**أطروحة دكتوراه**.(كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية جامعة الحاج لخضر باتنة 2014)، ص 79.

[2] عبد القادر دندن،" حرب الأنابيب في أسيا الوسطى وحوض بحر قزوين: الصراع الروسي – الصيني – الأمريكي "**مجلة قضايا أسيوية**. العدد3، جانفي2020، ص 4.

[3] أحمد حسان عرنوس، **مرجع سابق**، ص 70.

[4] عبد القادر دندن، **مرجع سابق**، ص7.

[5] لزهر وناسي، **مرجع سابق**، ص 80.

*الأحواض الترسيبية: هي منخفضات أرضية تحتوي على رواسب سميكة في الداخل ورواسب عند الحواف. ومع مرور الزمن تطمر كميات ضخمة من الرسوبيات مما يؤدي لزيادة الضغط وتبدأ عملية تحجر الرواسب. تعتبر هذه الأحواض

الشرقي لبحر قزوين. حيث تعد كازاخستان الأوسع مساحة من بين جميع دول المنطقة، وأغناها من حيث الموارد النفطية؛ فحسب مصدر الأوبك تنتج كازاخستان 1.82 مليون برميل يوميا وتقدر عدد من الدراسات الاحتياطات الكازاخية من النفط ما بين 30–40 مليار برميل من النفط الخام؛ أي ما يعادل حوالي نصف الاحتياطات الروسية و11% من مثيلتها السعودية. وهي ثامن منتج عالمي للنفط، تتركز أغلب حقولها النفطية في الغرب قرب حوض بحر قزوين. ويشكل حقل "كاراشكاناغ" استثناء بوقوعه في الشمال الغربي قريبا من الحدود الروسية. وبسبب هذه الاحتياطات الكبيرة من النفط و الغاز واستهلاك الدولة المنخفض للطاقة 15% فقط تبرز كازاخستان كدولة منتجة و مصدرة للأسواق العالمية[1].

أما تركمانستان، فهي الرائدة في إنتاج الغاز في المنطقة بامتلاكها احتياطي بحوالي 2.1 تريليون متر مكعب أي ما يعادل 2.1 %من الاحتياطات العالمية. وهو ما وضعها في المرتبة 13 في احتياطات الغاز في العالم، حيث تستغل تركمانستان ما يقارب 21% فقط من مجموع الإنتاج وتوجه 79 %المتبقية نحو التصدير.

أما الدول الثلاث المتبقية: أوزباكستان، قرغيزستان وطاجاكستان، فتعتبر فقيرة من حيث الموارد الطاقوية الاحفورية مقارنة بكازاخستان وتركمانستان. لكن أهميتها تكمن في كون أراضيها ممرا إستراتيجيا لأنابيب النفط والغاز نحو أسواق الاستهلاك بأوروبا وآسيا. إضافة لامتلاكها لموارد أخرى كالمياه المنحدرة من الأنهار الجبلية التي تمكنها من توريد الكهرباء وتصديرها، والمعادن والمنتجات الزراعية؛ فأوزباكستان مثلا هي الدولة الوحيدة التي تمتلك حدودا مشتركة مع بقية الدول الأربعة، وهي الممر الرئيسي لطرق العبور في آسيا الوسطى. كما أنها ثالث أكبر منتج للقطن في العالم[2].

ذات أهمية اقتصادية كبيرة لكونها مكانا مهما لتشكا الخامات الطبيعية ذات الأهمية الحيوية والإستراتيجية كالمياه الجوفية والبترول والفحم الحجري والحديد وغيرها.

[1] عبد القادر دندن، **مرجع سابق**، ص 5.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص 6،7.

المطلب الثاني: سياسة إيران للمنافسة الإقليمية في أسيا الوسطى

إن سياسة العزل الأمريكية المنتهجة ضد إيران منذ 1979 تخلق عقبة كبيرة أمام التوجهات الإيرانية نحو دول أسيا الوسطى والتي تم تكريسها أكثر منذ 1995 في إطار سياسة الاحتواء المزدوج لإدارة كلينتون؛ والتي منعت بمرسوم حكومي كل الشركات الأمريكية وكل فروعها من إقامة علاقات اقتصادية أو تجارية مع إيران. وتوسع ذلك إلى تعريض الشركات الأجنبية التي تقيم أية علاقات اقتصادية مع إيران إلى عقوبات أمريكية. كل هذا أثر على الدور الإيراني للمساهمة في فك الحصار عن ثروات أسيا الوسطى ونقلها عبر الأراضي الإيرانية، في مقابل دعمها اللامحدود للخيار الأخر وهو نقل بترول وغاز أسيا الوسطى عبر تركيا[1].

اهتمت إيران بمنطقة أسيا الوسطى مع بداية تفكك الاتحاد السوفييتي وظهور جمهوريات إسلامية على الساحة الدولية، حيث ترى إيران نفسها أنها القوة الطبيعية المرشحة للقيام بدور قيادي في المنطقة وذلك بحكم موقعها المتميز[2]،فهي بمثابة امتداد قاري وبرى لهذه الجمهوريات فلإيران حدود برية تتجاوز1000 كلم مع تركمانستان، كما أنها تقتسم شواطئ بحر قزوين مع كل من كازخستان، تركمنستان، أذربيجان وروسيا. وهو ما يمنحها الكثير من مزاياالجغرافيا الجيوسياسية أمام الجمهوريات الإسلامية في آسيا؛ فمن ناحية الجغرافيا تمنح إيران مفتاح الحصار الجغرافي المغلق لهذه الدول إلى المنافذ البحرية المفتوحة في الخليج الفارسي وبحر عمان[3].كما هو موضح في الخريطة أدناه:

[1] لزهر وناسي، **مرجع سابق**، ص 103.

[2] عبد الله فلاح عودة العضايلة، **مرجع سابق**، ص 112

[3]لزهر وناسي، **مرجع سابق**، ص 96.

خريطة رقم08: توضح الموقع الجغرافي لإيران بالنسبة للجمهوريات الإسلامية المجاورة لها

المصدر: https ://www.aljazeera.net/2004/10/03/

منح استقلال جمهوريات آسيا الوسطى لإيران فضاء استراتيجيا جديدا، حيث لم تتوان عن استغلال هذه الفرصة التاريخية لكون المنطقة رخوة تعاني من الهشاشة السياسية والاقتصادية والثقافية. ومن جهة أخرى؛ فهي مضطرة للتوجه نحو الشرق لفك عزلتها والتخلص من أثار العقوبات الاقتصادية، ولذلك تتجه لتحقيق مكاسب التعاون الاقتصادي مع قوى كبرى كروسيا والصين وإقليمية كالهند وأيضا أسواق واعدة كسوق أسيا الوسطى. ومن جانب أخر؛ ووفقا لرأي أحمد داوود أوغلو الإستراتيجية الإيرانية تجاه أسيا الوسطى قد أدت إلى اختفاء السياسات المعادية لإيران في المنطقة. كما نجحت في خلق انطباع بميلها لإتباع سياسة أكثر عقلانية تسعى إلى تحقيق التوافق مع الواقع الإقليمي، وأيضا وضعت في اعتباراتها علاقات الصدام والاعتداء

والرفض الذي قد تتعرض له من بعض دول النظام الدولي. لذلك أقامت علاقة مصلحيه عقلانية مع روسيا[1] .

بما أن إيران تنظر لمنطقة أسيا الوسطى من منظور اقتصادي، فعلى مستوى المجالات التجارية والاقتصادية عملت إيران على تنشيط التجارة مع دول المنطقة، والمساهمة في طريق الحرير الجديد ومنظمة بحر قزوين. كما ركزت إيران على خدمة من السياسات المتمثلة في تقديم الائتمان لتنشيط التجارة مع تلك الدول بغية تحقيق التقارب معها. بالإضافة إلى حرمان منافسيها من أي فرص للنجاح في المنطقة من خلال بناء شبكة مواصلات برية بين إيران وأسيا الوسطى حيث يمر التعامل التجاري مع المنطقة بالضرورة عبر البوابة الإيرانية[2] .

أما على صعيد العلاقات الثنائية، فيمكن وصف العلاقات الإيرانية– الأوزبكستانية طوال فترة حكم الرئيس الأوزبكي السابق إسلام كريموف، بأنها متوترة وغير ودية بشكل عام، إلا أن العلاقات بين طهران وطشقند تحسنت، بشكل ملحوظ بعد تولي شوكت ميرزاييف السلطة في أوزبكستان ديسمبر 2016. وفي نهاية عام 2018 بلغت التجارة بين البلدان 306 ملايين دولار، منها 172 مليون دولار تمثل الصادرات الأوزبكية، و133 مليون دولار الواردات.

أما بالنسبة لطاجيكستان، فقد كانت إيران من أوائل الدول التي اعترفت باستقلالها؛ حيث لعبت اللغة وانتماء الطاجيك إلى العرقية الفارسية (باقي دول آسيا الوسطى تنتمي إلى جذور تركية) دور كبير في تقريب شعبي البلدين. وبدعم من طهران، بنيت محطة-Sangtuda 2الكهرومائية في طاجيكستان، واستثمرت إيران بالعديد من المشروعات الحكومية الأخرى، كما يعمل في طاجيكستان العديد من الشركات الإيرانية الصغيرة في مجالات الطاقة والبناء والزراعة والنقل. ووفقاً للإحصاءات الرسمية الطاجيكية، انخفض حجم التجارة الثنائية الطاجيكية الإيرانية

[1] احمد حسان عرنوس ،**مرجع سابق**، ص ص 79،80.

[2] خالد بن فيحان الزعتر، **إيران الخميني شرطي الغرب**.د.م.ن: دار الكتاب، ص 142، متحصل عليه : https://books.google.dz/books?id=lqJ5DwAAQBAJ&printsec=frontcover&dq يوم 27.06.2020 على الساعة 21.11

على مدار الأعوام الخمسة الماضية تقريباً ثلاث مرات: من حوالي 295 مليون دولار عام 2013 إلى 97 مليون دولار عام 2018، وبلغ حجم التبادل التجاري بين إيران وطاجيكستان لمدة 11 شهراً من عام 2019 حوالي 58 مليون دولار فقط. أي بانخفاض قدره 35% مقارنة بنفس الفترة من عام 2018.

أما بالنسبة للدول المجاورة لبحر قزوين فإن العلاقات الاقتصادية بين إيران وكازاخستان لم تتوقف حتى خلال سنوات العقوبات، وبقيت التجارة عند مستوى جيد، حتى أن البلدين تمكنا من إقامة تعاون استثماري، وبلغ حجم التجارة الإيرانية – الكازاخستانية عام 2018 حوالي 520 مليون دولار. وتعمل العشرات من الشركات المتوسطة والصغيرة ذات الاستثمارات الإيرانية في كازاخستان، وينفذ رجال الأعمال الكازاخ أيضاً مشروعات استثمارية بإيران، واستثمرت مجموعة أوراسيا غولد حوالي 70 مليون دولار في أحد رواسب التعدين الإيرانية، وهو أكبر استثمار أجنبي باقتصاد هذا البلد خلال سنوات العقوبات.

كما حرصت إيران أيضا على عدم فقدان وجودها في قرغيزستان بسبب الحدود المشتركة بين جمهورية آسيا الوسطى والصين، ووقع الطرفان اتفاقيات تعاون بمجال النقل والجمارك والعلاقات التجارية والاقتصادية. وشاركت الشركات الإيرانية في بناء طريق سريع يربط بيشكيك العاصمة القيرغيزية مع أوش جنوبي البلاد.وفي عام 2018، نمت التجارة بين البلدين إلى 47 مليون دولار من 15 مليون دولار عام 2016، وتقوم إيران بشكل أساسي بتوريد الملابس والمكسرات والطلاء إلى قيرغيزستان، وتستورد اللحوم والحبوب. واليوم، تعمل 180 وحدة صناعية على أراضي قيرغيزستان بدعم من إيران[1].

يعتقد الخبراء أن العلاقات الإيرانية التركمانية لها خصوصية مميزة، فهي مبنية على أساس الضرورة الاقتصادية، وتتجاهل الاختلافات السياسية بالكامل، كما تحددها بشكل كبير المنفعة

[1]باسم الحاج جاسم ، أسيا الوسطى في ميزان التوتر بين واشنطن و طهران ، مركز الروابط للبحوث الدراسات الإستراتيجية 2020، متحصل عليه : https://rawabetcenter.com/archives/104739 يوم 28.06.2020 على الساعة 01.10

المتبادلة للطرفين في غياب أي خيار آخر. وكلاهما محكوم بعلاقات ثنائية قوية حيث تصنف إيران كأكبر شريك تجاري لتركمانستان بعد روسيا، أما التبادل التجاري بينهما فهو يتجاوز المليار دولار وتعتبر إيران من المستوردين الرئيسيين للنفط والغاز التركماني وكذلك البتروكيماويات والمنتجات النسيجية. كما تم بناء حوالي 150 شركة على أراضي تركمانستان بمساعدة إيران[1].

أما في مجال الطاقة، باشرت إيران في سياسة طاقوية نحو أسيا الوسطى؛ هدفت من خلالها إلى المشاركة في التنافس مع القوى الأخرى من أجل السيطرة على تلك المنطقة ومواردها. وجاءت بالأساس كرد فعل للمشروع الأمريكي – التركي. حيث حاولت إيران التأثير في المعادلة الجيواقتصادية بالنسبة للطاقة من خلال موقعها الجغرافي وبنيتها التحتية لخطوط الأنابيب فيها وخبرتها في مجال الصناعات البترولية والغازية.

الموقع الجغرافي لإيران الممتد ما بين الخليج الفارسي وحوض قزوين يجعلها دولة ذات ميزة مهمة، ويمنحها دور خاص في عملية نقل النفط؛ فحسب نظرية الدور تحاول إيران هنا لعب دور الجسر الإقليمي الذي تحاول من خلاله الدولة أداء وظيفة اتصالية بين الوحدات المختلفة في الإقليم الواحد. وفي ضوء ذلك يمكن بسهولة ربط حقول إنتاج النفط في أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان، بخطوط الأنابيب والمصافي النفطية في إيران. والذي لن يتطلب صرف مبالغ طائلة كما الحال مع خط الأنابيب باكو– جيهان .

تمثل إيران الطريق الأسرع والأكثر أمنا والأقل تكلفة نحو الأسواق الدولية لاقتصاديات آسيا الوسطى التي تعتمد على الصادرات النفطية والطاقة والمواد الأولية والخامات الصناعية، كما توفر لها مصدرا أساسيا للخبرة في مجال الصناعات النفطية استكشافا واستخراجا وتحويلا ونقلا فبانهيار الاتحاد السوفيتي عملت طهران على مد جسور العلاقات الاقتصادية والتجارية والسياسية والثقافية مع دول الجوار الصاعدة في أسيا الوسطى، واستند النشاط الإيراني تجاه هذه الدول إلى اعتبارين أساسيين:

[1] **المرجع نفسه.**

1- سعيها لاستغلال الفرصة التاريخية المتاحة لها في عام 1991للتخلص من عزلتها التي تعاني منها على صعيد علاقاتها الدولية.

2- وجدت إيران في استقلال هذه الجمهوريات عاملا أساسيا للنهوض باقتصادها؛ حيث منحها التقارب الجغرافي إمكانية جديدة لتصبح دولة عبور وعنصرا مهما فيما يسمى بطريق الحرير الجديد[1].

تجدر الإشارة إلى أن التنافس على أنابيب نقل النفط والغاز في منطقة أسيا الوسطى أصبح الآن إحدى قضايا السياسة الخارجية؛ فلم يكن الدور الإيراني بمعزل عن دوافع المشاركة في هذا التنافس. فإيران تسعى إلى تطوير علاقاتها السياسية، بل و حتى الأمنية، مع هذه الدول من اجل تقرير مكانتها الإقليمية والحد من عزلتها[2].

المطلب الثالث: سياسة تركيا للمنافسة الإقليمية في أسيا الوسطى

توجد الكثير من العوامل التي تجعل أسيا الوسطى ذات أهمية كبيرة بالنسبة لتركيا، حيث يمكن القول أن دول هذه المنطقة تشكل حاجزا جغرافيا بين روسيا والصين وتحتل مساحة بين الصين وروسيا وإيران وجميعها دول منافسة بدرجات متفاوتة لتركيا. كما أن جميع دول أسيا الوسطى تتمتع بإمكانية الوصول إلى بحر قزوين الغني جدا بالنفط، والذي يمثل 2 أكبر احتياطي نفطي في العالم.

على الرغم من حقيقة أنه لا توجد حدود مباشرة تربط بين تركيا وأسيا الوسطى، إلا أن تركيا كانت أول دولة تعترف باستقلال جميع دول المنطقة، وسعت لاستغلال ذلك من خلال زيادة عملية

[1] حيدر عبد الجبار حسوني، **مرجع سابق**، ص ص 79-80.

[2] لزهر وناسي، **مرجع سابق**، ص ص 99-100.

التبادلات الرسمية والدبلوماسية والإعلان عن صفقات تجارية محتملة ووعود بتدفقات حرة لرؤوس الأموال، والسعي إلى تعميق التعاون الاقتصادي بشكل عام[1] .

على إثر التحولات في الأوضاع الدولية والإقليمية التي حصلت في محيطها المباشر: تفكك يوغسلافيا وتفكك الاتحاد السوفيتي والتحولات في القوقاز وتبلور القوة الإيرانية واحتلال العراق رأت تركيا أنه قد آن الأوان لتغيير إستراتيجيتها من النمط الدفاعي لتصبح إستراتيجية قادرة على التحرك إلى العديد من المناطق المجاورة لها حيث الثروات الاقتصادية والأسواق ومصادر الطاقة والقدرة النووية، كما وضعت تركيا في اعتبارها أهمية:

- أن تصبح اليد الأولى للولايات المتحدة في المنطقة.
- إيجاد أرضية صلبة اقتصادية مع جمهوريات أسيا الوسطى.
- القيام بدور قيادي في مواجهة إيران التي تحاول تطبيق تصوراتها الإسلامية على هذه الدول[2] .

لقد سعت تركيا إلى تقوية أواصر العلاقة مع دول أسيا الوسطى مستفيدة من الروابط العرقية واللغوية التي تربطها بدول هذه المنطقة فبادرت إلى تبادل التمثيل الدبلوماسي. كما نجحت في إبرام أكثر من مائتي اتفاقية لدعم علاقاتها السياسية والاقتصادية والثقافية[3].

بدأت تركيا سياستها اتجاه دول أسيا الوسطى بتقديم عرضها للانضمام إلى مؤسسة التعاون الاقتصادي Economic Cooperation Organization التي تأسست قبل انهيار الاتحاد السوفييتي سنة 1985 من قبل تركيا، إيران وباكستان. كما شمل العرض التركي رأس المال والخبرة التكنولوجية والموانئ المتاحة على البحر الأبيض المتوسط. وكان الغرض من محاولتها إدخال دول أسيا الوسطى في هذه المنظمة هو الوصول إلى السوق العالمية التي يبلغ عدد سكانها

[1] مجاهد الصميدعي، النفوذ التركي في أسيا الوسطى و التطرف الإسلامي ، 2019، متحصل عليه : https://eeradicalization.com/ar/ يوم 25.06.2020 على الساعة 22.39

[2] حيدر عبد الجبار حسوني الخفاجي، **مرجع سابق**، ص 74.

[3] **المرجع نفسه**.

نحو 70 مليون نسمة. كما أرادت تركيا أن تضمن لنفسها دورا في حلبة الصراع على الطاقة في بحر قزوين و أن تصبح مركزا لها[1].

أما على صعيد التعاون الاقتصادي والتجاري، فقد بلغ حجم التبادل التجاري بين تركيا ودول المنطقة 7 مليارات دولار حتى نهاية عام 2016، بينما بلغت استثمارات الشركات التركية في دول المنطقة 14 مليار دولار لغاية نهاية عام 2017. أما قيمة المشاريع التي نفذتها شركة المقاولات التركية في دول المنطقة فقد تجاوزت 86 مليار دولار، حيث توجد أكثر من 4 آلاف شركة تركية تمارس نشاطاتها في المنطقة.

الملاحظ على العلاقات القائمة بين تركيا وكازاخستان وتركيا وقرغيزستان وصلت إلى مستويات الشراكة الإستراتيجية، حيث تسير العلاقات بين تركيا وهاتين الدولتين في إطار آلية مجلس التعاون الاستراتيجي رفيع المستوى الذي تأسس عام 2012. كما تقرر إنشاء مجلس تعاون بين تركيا وطاجاكستان. وتتطور العلاقات بين تركيا وتركمانستان بسرعة في الكثير من المجالات خاصة التجارة، الاقتصاد، الاستثمارات والمقاولات. وهناك زخم كبير تشهده العلاقات التركية الأوزبكية في الآونة الأخيرة[2].

كما تعد كازاخستان أكبر شريك تجاري لتركيا، وهو يتضح من خلال:

- التطورات التي مست مستوى التبادل التجاري؛ حيث بلغ عام 2013 ما قيمته 1.04 مليار دولار تصدير لتركياو2.9 مليار دولار استيراد منها ليصل الرقم إلى حوالي 4 ملايين دولار بين البلدين. كما واصلت صادرات تركيا ارتفاعها لتصل عام 2018 إلى ما قيمته 14 مليار و437 مليون دولار.
- تنفيذ مشاريع البناء الكبرى في كازاخستان من قبل الشركات والمتعهدين الأتراك.

[1] مجاهد الصميدعي، **مرجع سابق**.

[2] الجمهورية التركية ، وزارة الخارجية ، العلاقات التركية مع دول أسيا الوسطى، متحصل عليه : http://www.mfa.gov.tr.ar.mfa يوم 25.06.2020.على الساعة 23.03.

- بلغ حجم الاستثمارات التركية في كازاخستان 870 مليون دولار عام 2019، مقابل 725 مليون دولار للاستثمارات الكازاخية في تركيا.
- وضع هدف رفع حجم التبادل التجاري من 4 مليار دولار إلى 10 مليار في عام 2023.
- توقيع 19 عقدا بقيمة مليار دولار في مختلف مجالات الصناعة والتجارة وإقامة منطقة صناعية مشتركة بين البلدين.

أما في مجال الطاقة، فقد اقترحت تركيا على كازاخستان أن تشارك في مشروع نقل الغاز الروسي إلى أوروبا عبر أراضيها، وأن تكون تركيا ممرا نفطيا لكازاخستان التي تعاني من أزمة في تصدير طاقتها إلى الغرب. فتركيا بدورها تريد حل مشاكلها المتعلقة بالنفط والغاز عبر لعب دور الممر بين الدول، أما كازاخستان فتريد إيصال طاقتها إلى الغرب لبيعها هناك[1] . حيث فتحت اتفاقية خط أنابيب باكو– تبليسي– جيهان* الموقعة عام 1998 الأبواب أمام تقارب تركي كازاخي لم يكتمل، كان هدفه تصدير النفط إلى تركيا وعبرها إلى أوروبا .

مما سبق، إن سياسة تركيا للمنافسة في منطقة أسيا الوسطى لم تكن سهلة على الرغم من أنها لعبت دور المسهل الإقليمي في المنطقة حسب نظرية الدور؛ وهو ما يعني تبني الدولة لخيار تسهيل التفاعلات الإقليمية، وهو ما حاولت تركيا القيام به من خلال سياسات التعاون والشراكة واستخدام القوة الناعمة دون أن يؤثر ذلك على مصلحة الدولة.

[1] حيدر عبد الجبار حسوني الخفاجي، **مرجع سابق**، ص 76

*خط أنابيب باكو تبليسي جيهان : هو خط أنابيب لنقل النفط إلى الأسواق العالمية يبلغ طوله 1,776 كم. ويمتد من العاصمة الأذربيجانية باكو إلى ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط مرورا عبر الأراضي الجورجية ، والذي تكون من خلاله تركيا ممرا دوليا للطاقة بين الشرق و الغرب باعتباره واحد من أطول خطوط الأنابيب في العالم .

خلاصة الفصل الثاني:

يمكن القول أن التغيرات التي طرأت على النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة وتحوله من نظام ثنائي إلى أحادي القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. بالإضافة إلى استقلال الجمهوريات التي كانت تابعة للاتحاد السوفييتي؛ والتي أصبحت بدورها محط أطماع العديد من الدول الإقليمية والدولية بسبب محدداتها الجغرافية والاقتصادية. وقد أدى إلى ولادة تنافس اقتصادي جديد حولها.

كما أن تداعيات انهيار النظام الإقليمي العربي؛ من سقوط العراق عام 2003 إلى تحييد مصر، ومن ثم انطلاق ثورات الربيع العربي عام 2011 ترك فراغا إقليميا في منطقة الشرق الأوسط، أدى بدوره إلى تصاعد قوى أخرى غير عربية ترى في هذه المنطقة بإمكانياتها الاقتصادية منطقة نفوذ وعمق إستراتيجي لابد من التنافس عليه.

ومن خلال هذا الفصل تم استنتاج النقاط التالية:

- ✓ أن التنافس الإقليمي يحتاج بالضرورة إلى دول تتمتع بمقومات اقتصادية تؤهلها لذلك.
- ✓ أن المقومات الاقتصادية تختلف من دولة لأخرى؛ فإيران تعتمد على مقوماتها النفطية بحكم ثرواتها الباطنية، أما تركيا فتركز أكثر على ثروتها المائية وقدرتها في مجال الصناعة والإنتاج. وبالتالي الجودة والتنويع في السلع.
- ✓ تعتبر الموارد الطاقوية أهم سبب يدفع الدول للدخول في عملية التنافس الاقتصادي على اعتبار أن الطاقة عصب الاقتصاد والعجلة المحركة لأي قوة اقتصادية في العالم.
- ✓ إتباع تركيا لسياسة تصفير المشاكل مع دول الجوار والشراكة والتعاون. بالإضافة إلى القوة الناعمة التي تعتمدها كأسلوب للوصول إلى المصلحة هذا من جهة، ومن جهة أخرى صعودها كقوة اقتصادية منتجة في النظام الإقليمي. كل هذا جعل لها وزن أثقل في منطقتي الشرق الأوسط وأسيا الوسطى مقارنة مع إيران.

الفصل الثالث:

السيناريوهات المستقبلية للتنافس الإقليمي الإيراني– التركي

يتضح بشكل جلي من خلال الفصل السابق– الثاني– الحضور الإيراني والتركي القوي في منطقتي الشرق الأوسط وأسيا الوسطى، انطلاقا مما تملكانه من مقومات اقتصادية منحتهما مكانة الفواعل الإقليمية. وعلى ضوء ما استعرض من دوائر تم فيها التنافس الإقليمي الإيراني التركي في شقه الاقتصادي، كثرت التكهنات والتوقعات حول مألات هذا التنافس. وعليه، بهدف استشراف مستقبل التنافس الإقليمي الإيراني التركي سيتم وضع ثلاثة سيناريوهات ممكنة التجسيد على ارض الواقع مستقبلا، وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: سيناريو تنامي الدور الإيراني.

المبحث الثاني: سيناريو تنامي الدور التركي.

المبحث الثالث: سيناريو التوازن الإقليمي.

المبحث الأول: سيناريو تنامي الدور الإيراني

يعد هدف الوصول إلى الريادة الإقليمية من أولويات الدور الذي تقوم به إيران في دائرتي الشرق الأوسط وأسيا الوسطى. واستناد إلى نظرية الدور التي تركز على مجموعة الوظائف المحورية التي تقوم بها الدولة في فترة زمنية معينة مع مراعاة مركزها في العلاقات الدولية بالنظر إلى مقوماتها.

المطلب الأول: متغيرات سيناريو تنامي الدور الإيراني

تعمل إيران على تحقيق الريادة الإقليمية والقيام بدور فاعل في دوائر التنافس مع تركيا انطلاقا من المتغيرات التالية:

- **متغير الجيولوليتيك:**

على الرغم من أن معطيات المساحة للدولة الإيرانية لم تضع الشعب الإيراني في مصاف الدول المتقدمة من حيث مستوى المعيشة بفعل حجم السكان الكبير الذي يبلغ 81 مليون نسمة إلا أنها منحتها إمكانات اقتصادية كبيرة [1]؛فأهمية الموقع الجيوإستراتيجي هو ما أدى إلى تصاعد النفوذ الإيراني وجعلها همزة وصل بين أهم إقليمين نفطيين هما النظام الشرق أوسطي وإقليم وسط أسيا. وهي بذلك تحتل مركز القلب للمناطق النفطية في العالم. فضلا عن كونها مدخل رئيس لجمهوريات أسيا الوسطى الذي حسب توصيف أستاذ الجيوبوليتيك سبيكمان تعد قلب العالم ومركز الصراع بين القوى الكبرى.[2]

هذا ما يؤكده أتباع مدرسة الجيوبوليتيك الذين يركزون على الأهمية السياسية والاقتصادية للمواقع الجغرافية التي تمكن الدول من التحكم في طريق المرور الدولي؛ فالدولة التي تمثل أراضيها طريق عبور طبيعية تحتل مركزا خاصا في العلاقات الدولية تستخدمه كورقة ضغط تجاه دول أخرى لتحقيق مصالحها إذا كانت الدولة تتمتع بقدر من القوة، ما يجعلها تتميز تبعا لذلك بنفوذ سياسي في مواجهة الدول التي لا مناص أمامها من اللجوء إلى هذا الطريق، فتصبح الدول

---

[1] نبيل العتوم، "الجغرافيا السياسية كإطار تحليلي لقياس قوة إيران "، **مجلة النهضة**. المجلد12، العدد4، أكتوبر 2011ص6 متحصل عليه : https://platform.almanhal.com/Files/2/8116 يوم 01.05.2020 على الساعة 18.40.

[2] حيدر عبد الجبار حسوني الخفاجي،**مرجع سابق**، ص159.

التي تستفيد من هذا المعبر بحاجة إلى نيل رضاها. وبذلك يمكن أن تصبح طريق العبور الطبيعية نقطة جذب بل مركز يدعم ويثبت أركان الدولة.

بتطبيق هذه المعايير على إيران، فهي تتمتع بموقع بحري مؤثر في منطقة تعد من أكثر المناطق القلقة جيوبوليتيكيا في الشرق الأوسط، إذ تطل من الجنوب على خط تصدير النفط وعلى عبور ناقلاته إلى دول العالم كافة المعنية بمستقبل هذا النفط، ومن الشمال على بحر قزوين الغني هو الأخر بالنفط والغاز، وهو ما أشار إليه راتزل في هذا المجال بقوله:" إن من المواقع الجغرافية ما يحقق بذاته قيمة سياسية"، وهو ما ينطبق واقعيا على إيران. أما حسب نظرية قلب الأرض Heart land فإن إيران تقع في منطقة الهلال الداخلي، وبرزت أهمية سواحلها المطلة على الخليج العربي وخليج عمان ولما لهما من أهمية إستراتيجية في ربط المحيط الأطلسي بالمحيط الهندي في نظرية القوة البحرية (ألفريد ماهان). وكذلك برزت الأهمية الإستراتيجية للموقع الجغرافي لإيران في نظرية النطاق الأرضي (نيكولاس سبيكمان) وبهذا فإن لإيران بعض المزايا الجيوبوليتيكية التي وضفتها في الماضي والحاضر، و ربما توظفها مستقبلا في علاقتها مع البيئة الإقليمية .[1] وبسبب هذا الموقع لا يمكن تجاوز إيران في أي مشروع إقليمي أمني أو سياسي أو اقتصادي، لأنه بمقدورها أن تعرقل على الأقل ما لا تشعر معه بالاطمئنان أو ما ينذرها بالتهميش والاستبعاد [2].

بالإضافة إلى مضيق هرمز الذي يعتبر أيضا منفذا بالغ الأهمية لإيران، فهي تصدر إنتاجها النفطي من خلاله. كما أن معظم منشآت النفط الإيرانية تقع على الخليج أو بالقرب منه. وعلى هذا الأساس بدأ إدراك صانع القرار الإيراني يتجه إلى اعتبار أن الموقع الجغرافي المهم قد يتحول إلى عبء على طهران في ظل الواقع الدولي الجديد والأطماع الدائمة للدول الكبرى[3].

[1] عمر كامل حسن، **مرجع سابق**، ص ص113، 114.

[2] **المرجع نفسه**، ص109.

[3] حيدر عبد الجبار حسوني الخفاجي، **مرجع سابق**،ص162.

- **متغير مصادر الطاقة:**

يعتبر النفط الإيراني عنصر قوة متعدد التأثير؛ حيث أجمعت كل الدراسات على أن احتياطات إيران من النفط هائلة، وبحسب دراسة التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010 فهي تبلغ 137 مليار برميل أي تحتل المرتبة الثانية عالميا بعد السعودية. إلا أن المعهد الفرنسي للبترول وضعها في المرتبة الرابعة بعد فنزويلا والسعودية والعراق. كما يشير التقرير السنوي الصادر عن شركة بريتش بترليوم إلى أن مصادر النفط الإيراني ستبقى نحو 93 سنة أخرى[1].

فعلى الرغم من الانكماش الذي عرفه الاقتصاد الإيراني الراجع إلى العقوبات الاقتصادية والحصار غير أنه مؤخرا أعلن الرئيس حسن روحاني عن اكتشاف حقل نفطي في جنوب غرب البلاد، والذي سيزيد الاحتياطات المثبتة بمقدار الثلث أي 34%، حيث تبلغ مساحة الحقل 2400 كلم مربع. ويقع في محافظة خوزستان، ويحتوي على نحو 53 مليار برميل من النفط الخام ويمتد عمقه 80 متر[2]. وبما أن الإنتاج النفطي الإيراني يشكل 5% من الإنتاج العالمي للنفط ، فهي نسبة يصعب على الاقتصاد العالمي الاستغناء عنها خاصة وأن غالبتيها تذهب للتصدير[3] .

إن اعتماد العديد من الدول الصناعية على النفط الإيراني هو ما يزعج الرئيس الأمريكي ترامب على وجه الخصوص، الذي سعى بدوره إلى خفض تلك الصادرات بانسحابه من الاتفاق النووي الذي ابرم عام 2015 وفرض العقوبات على إيران منذ 8 ماي 2018 وهو ما قوض حركة إيران، وأدى إلى انخفاض إنتاج النفط في طهران مقارنة بالسنوات الماضية. وهو ما يوضحه المنحنى التالي:

---

[1] عمر كامل حسن، **مرجع سابق**، ص178

[2] إيران تعلن عن اكتشاف حقل نفطي هائل في ظل صعوباتها الاقتصادية، **فرنس 24**، 2019، متحصل عليه:https://www.france24.com/ar/20191110 يوم05.05.2020على الساعة00.20.

[3] عمر كامل حسن، **مرجع سابق**، ص182.

الشكل 06: منحنى يوضح إنتاج النفط الخام في إيران منذ 2015

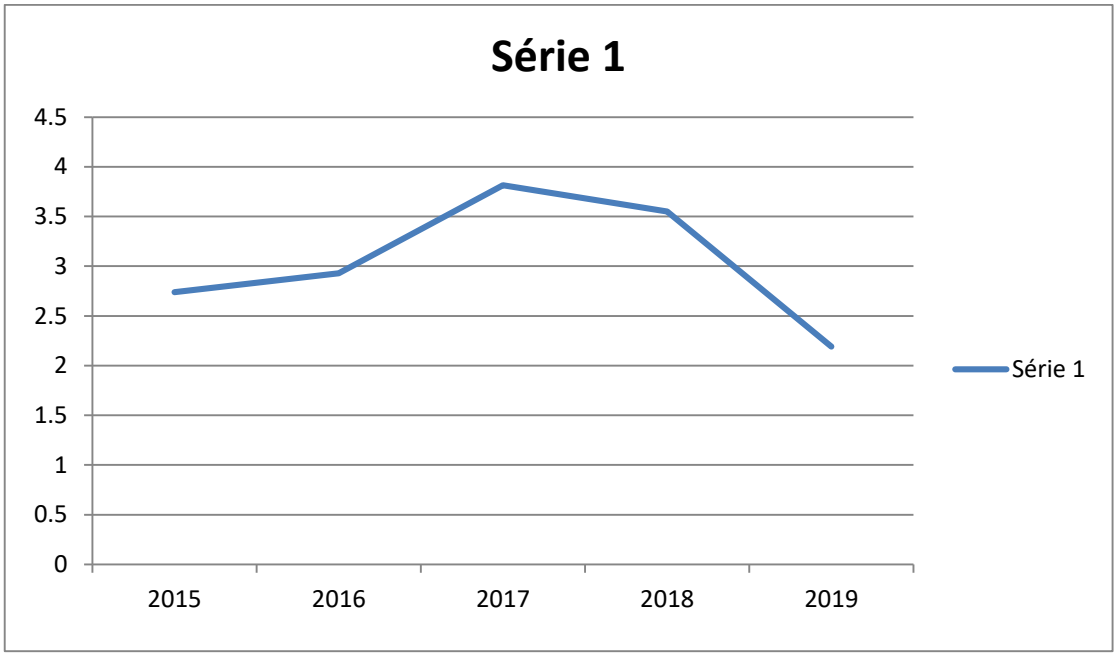

المصدر: من إعداد الطالبة

الملاحظ من خلال المنحنى، أن هناك تصاعد من عام 2015 إلى 2017، وهو ما يدل على وفرة الإنتاج الخاص بالنفط الإيراني، ثم انخفاض طفيف في المنحنى والدال على تراجع الإنتاج من النفط الخام عام 2018 حيث بلغ 3.55 مليون برميل مقارنة بعام 2017 الذي بلغ 3.8 مليون برميل. غير أن المنحنى انخفض كثيرا من عام 2018إلى عام 2019 وبلغ حوالي 2.19مليون برميل في اليوم الذي إذا ما قورن بإنتاج عام 2018 فهو إنتاج ضعيف.

كل هذا راجع إلى الحصار والعقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على إيران بسبب برنامجها النووي الذي أدى بدوره إلى تقليص كميات تصدير النفط إلى باقي الدول. كما تعرف صادراتها النفطية تراجعا بنسبة 10% سنويا، وبالمقابل يزداد احتياطها الذي بلغ 155.5 مليار برميل حسب تقرير شركة بريتش بتروليوم.

- **متغير الصناعة:**

شهد قطاع صناعة السيارات العديد من الاضطرابات جراء انقطاع سلسلة التوريد وعدم قدرتها على استيراد مستلزمات الإنتاج بفعل العقوبات الاقتصادية الدولية عام 2013. ثم استأنفت شركات صناعة السيارات الفرنسية أعمالها التقليدية مع إيران عام2014،وهو ما زاد في الطموح الإيراني آنذاك في أن تصبح مركزا لإنتاج السيارات في الشرق الأوسط.

لكن العقوبات المتجددة المفروضة من الجانب الأميركي أدت إلى تراجع إنتاج السيارات سنة 2018 ليصل إلى 955 ألف سيارة، بسبب ارتفاع أسعار المواد الأولية وانسحاب الشركات الأجنبية الكبرى مثل "بيجو، رينو، مازدا، هيونداي" من البلد، كما توقف تصدير السيارات الإيرانية إلى بعض دول المنطقة مثل روسيا، أوكرانيا، تركمانستان، كزاخستان، موريتانيا ولبنان[1].

كما أن وجهة صادراتها من المنتجات البتروكيماوية لا تكاد تختلف كثيرا عن وجهة صادراتها من النفط، إذ تتوجه إلى الصين، العراق، الإمارات العربية المتحدة، الهند وأفغانستان. إضافة إلى هذا تستورد تركيا كميات كبيرة من البوليمرات من إيران.

ترجع تقديرات مؤسسة بلاتس العالمية أن إيران سيكون بمقدورها مع إلغاء العقوبات الدولية زيادة إنتاج البولي إيثيلين بنحو 2 مليون طن سنويا خلال السنوات القادمة، وربما إلى 3 مليون طن إذا بات مناخ الأعمال أكثر استقرارا. وكذلك تذهب خطط حكومية إيرانية لزيادة طاقتها الإنتاجية من الميثانول إلى 25 مليون طن سنويا خلال السنوات المقبلة[2].

المطلب الثاني: مؤشرات تحقيق سيناريو تنامي الدور الإيراني

تأسيسا على ما سبق، يمكن القول أن إيران و بفضل موقعها الجيواستراتيجي وثقلها السكاني وإرثها الإمبراطوري وقدراتها الطاقوية والعسكرية، تمتلك مكانة مؤثرة في منطقة الشرق الأوسط. إلا أن هاته الأخيرة لا تشبع الطموح الإيراني الذي بدأ منذ قيام ثورتها الإسلامية عام 1979، وتمحور حول بناء ذاتها كقوة إقليمية كبرى تنشر نفوذها في المجال الحيوي الذي يعتبر محيطها

[1] محمد رحمان، في ظل العقوبات الأمريكية.. ماذا تعرف عن صناعة السيارات في إيران؟ متحصل عليه: https://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2019/8/1 يوم 08.04.2020على الساعة 22.26

[2] المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، **مرجع سابق**، ص6.

الإستراتيجي[1] . وبناء على ذلك سعى صانع القرار الإيراني إلى توظيف العديد من الأوراق الرابحة والاستفادة من عوامل الوهن التي أصابت منطقة الشرق الأوسط لتعزيز نفوذها فيها، منها:

- **الاحتلال الأمريكي للعراق 2003:**

يعد الفرصة المهمة بالنسبة لإيران لاسيما أنها أخذت تبدي تطلعات في ممارسة دور إقليمي مختلف عن الأطر الحاكمة في الشرق الأوسط، حيث تمكنت من تثبيت دورها السياسي في العراق مستغلة الضعف الأمريكي في السيطرة على الأوضاع في المنطقة بعد 2011، أضف إلى ذلك النظام السياسي الضعيف في العراق الذي ينتمي مذهبيا لإيران زيادة على ولائه غير الوطني، وهو ما يجعلها تتفوق على الدول الإقليمية كافة باعتبارها الطرف الأكثر تأثيرا على العراق كونها تعمل بمبدأ "التمكين السياسي" للأقليات الشيعية في المنطقة الذي يوجه إستراتيجيتها في الشرق الأوسط.

بالإضافة إلى أن كلا البلدين تربطهما علاقات اقتصادية قوية؛ إذ تعد إيران من أكبر الشركاء التجاريين للعراق. ويعود ذلك إلى أهمية الموقع الجغرافي وتجاور كلا البلدين في منافذ حدودية سهلت عملية نقل البضائع والسلع؛ إذ بلغ حجم التبادل التجاري بينهما 6 مليار دولار عامي 2013–2014 أما في عام 2017؛ فقد وصل حجم التعاون الاقتصادي بين بغداد و طهران إلى 10 مليار دولار، وهو ما يدل على قوة العلاقة الاقتصادية بين البلدين والنفوذ الكبير لإيران في العراق[2].

- **ضعف الدور العربي:**

إن النفوذ الإيراني في المنطقة جاء نتيجة الفراغ العربي سياسيا واقتصاديا وعسكريا، والذي مكنها من الاستفادة على فروع إقليمية أوجدت لها دورا مهما ومؤثرا في المنطقة العربية. كل هذا

---

[1] إلياس فراس،" مستقبل مكانة إيران الإقليمية في الشرق الأوسط"، **مجلة الدراسات الإقليمية**. العدد02، ماي 2017، ص 105 متحصل عليه:https://dergipark.org.tr/tr/download/article-file/391183يوم 08.08.2020 على الساعة 00.07.

[2]جاسم محمد حاتم، الدور الإيراني في الشرق الأوسط: المتغيرات الإقليمية (العراق–سوريا) أنموذجا"، **مجلة مدارات إيرانية**.العدد4، جوان 2019، ص ص 166–175، متحصل عليه:https://democraticac.de/wp-content/uploads/2019/06/.pdf يوم 08.08.2020 على الساعة 00.41

يقوم على مشروع إقليمي لا يمكن تجاهله، والذي جاء من منظور توسعي قائم على السيطرة على المنطقة حتى تكون إيران الدولة الإقليمية العظمى التي تضبط سيطرتها فيها.

وما عزز من احتمالية تحقيق هذا المشروع هو قيام ثورات الربيع العربي مطلع عام 2011 التي أطاحت بالعديد من البلدان العربية، ما نتج عنه فراغ إقليمي عملت إيران على ملئه، حيث أبعدت العراق عن محيطه العربي، واستفادت من الثورة السورية أين تمكنت من تعزيز دورها بوجود عسكري فاعل يضمن لها لعب دور مؤثر في من أجل الحصول على مكاسبها الاقتصادية فيها هذا من جهة[1]، ومن جهة أخرى فإن ترجيح انتصار النظام السوري في حربه مع المعارضة سيعزز من الهيمنة الإقليمية للمشروع الإيراني ومن قوة حلفائه، إذ تعتبر إيران النظام السوري رهانا إستراتيجيا على موقعها الإقليمي، وسيؤدي هذا الانتصار إلى اعتراف الغرب بإيران كقوة إقليمية مركزية[2].

لا شك أن ما آلت إليه المنطقة من تغيرات في ظل الوهن العربي جعلت إيران لاعبا مؤثرا في خريطة التوازنات الإقليمية، حيث نجحت في إيجاد بيئة خصبة للتمدد في المنطقة من خلال اعتمادها على القوة الناعمة وبذلك أصبحت طرفا قويا في السياسة الإقليمية.

في هذا الصدد يجب ذكر أهم الأسباب التي تزيد من احتمالية تحقيق هذا السيناريو، وهي:

- الإرادة السياسية للنخب الإيرانية الحاكمة:

تعتبر الإرادة السياسية السبب الأساس وراء تصاعد الدور الإيراني في المنطقة، حيث عملت النخب الحاكمة جاهدة من أجل إبعاد إيران عن تبعية الدول الكبرى، فوظفت لتحقيق ذلك القوة الذكية التي مكنتها من تبوأ مكانة إقليمية مميزة في منطقتي الشرق الأوسط وأسيا الوسطى.

- البرنامج النووي الإيراني:

عند التكلم عن تنامي الدور الإيراني في المنطقة فهذا يعني تميز إيران بإستراتيجية دقيقة للمنافسة تؤهلها نوعا ما من التغلب على الإستراتيجية التركية. وبالتالي الحصول على المكاسب المرجوة اقتصاديا حيث يتأسس نجاح هذا السيناريو على نجاح إيران في امتلاك السلاح النووي

[1] **المرجع نفسه**، ص ص 168-170.

[2] إلياس فراس، **مرجع سابق**، ص 110.

ومعه قوة الردع كقوة موازية للقوى النووية الأخرى في المنطقة (الهند، باكستان وإسرائيل) بهدف الهيمنة الإقليمية[1].

استغلت إيران الانشغال العربي بتداعيات الثورة العربية ما ساعدها على زيادة مخزونها من اليورانيوم وبالتالي الزيادة في حرية مناوراتها في التعامل مع الغرب. وهو ما ساعدها كذلك في العمل على فرض المساومة السياسية والاقتصادية والإستراتيجية على المستوى الإقليمي، خاصة لتصعيد دورها في ظل الوظيفة النووية[2].

إن حصول إيران على المكاسب الاقتصادية المرجوة من المنطقة لا يمكن فصلها كثيرا عن برنامجها النووي الذي نتج جراءه العديد من العقوبات الاقتصادية الأمريكية كانت أخرها سنة 2018. وحتى تتمكن إيران من إبراز دورها كقوة إقليمية كبرى في المنطقة يجب عليها التمكن من التعامل مع العقوبات الاقتصادية بطريقة مبتكرة عبر قنوات غير مباشرة بغية التخفيف من حدة الأضرار الاقتصادية[3].

أما على مستوى أسيا الوسطى؛ فقد مكن الفراغ الاستراتيجي الذي شهدته هذه المنطقة الحيوية من العالم بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، العديد من الدول ومن بينها إيران من لعب دور فاعل فيها بشكل دفع عددا من المحللين إلى الحديث عما يمكن تسميته " اللعبة الكبرى الجديدة The New Great Game "بين المتنافسين على بسط السيطرة والنفوذ في المنطقة، خاصة بعد اكتشاف احتياطاتها النفطية الهائلة منذ عام 1994 التي تعتبرها إيران ثروة لابد من السعي للسيطرة عليها ومن ناحية أخرى، لا يمكن تجاهل حقيقة المخاوف الإيرانية من النفوذ الروسي في منطقة آسيا الوسطى[4].

---

[1] بكر البدو،" مستقبل النفوذ الإيراني في منطقة الشرق الأوسط في ظل العقوبات الأمريكية "،**مجلة رؤية تركية**. السنة 8، العدد 2، ماي 2019، متحصل عليه: https://rouyaturkiyyah.com/research-articles-and-commentaries يوم 09.08.2020 على الساعة 13.41.

[2] أبو داوود السيد، **تصاعد المد الإيراني في العالم العربي**. الرياض: مكتبة العبيكان، 2014، ص 482، متحصل عليه: https://books.google.dz/books?id=VKD_CgAAQBAJ&pg=PT4&dq =false يوم 09.08.2020 على الساعة 13.37.

[3] بكر البدو، **مرجع سابق**.

[4] حيدر عبد الجبار حسوني الخفاجي، **مرجع سابق**، ص 335.

المبحث الثاني: سيناريو تنامي الدور التركي

لقد عملت تركيا من خلال موقعها الجيوستراتيجي على تحقيق مكانة إقليمية رائدة. وتسعى إلى توسيع رقعتها الجغرافية تارة اتجاه الخليج العربي والمنطقة العربية وتارة أخرى اتجاه جمهوريات أسيا الوسطى، القوقاز، البلقان وحوض البحر المتوسط. وهو ما شكل ويشكل خطرا في ضوء الإدراك الإيراني بالتأكيد.

كما استغلت تركيا مركز ثقلها الجيوبوليتيكي في منطقة الشرق الأوسط، فضلا عن عضويتها في منظمات إقليمية ودولية ذات فاعلية من أجل لعب دور كبير في السياسة الدولية والإقليمية يتمثل في ملء الفراغ الحادث في المنظومة الإقليمية بعد سقوط العراق وتزعزع علاقتها مع إسرائيل ولعب دور القوة الموازية لطموح إيران الإقليمي بسعيها لأن تكون القوة الإقليمية الأقوى في المنطقة [1].

المطلب الأول: متغيرات سيناريو تنامي الدور التركي

هناك مجموعة من المتغيرات التي من خلالها تستطيع تركيا تنمية دورها على مستوى دوائر التنافس مع إيران، ويمكن إجمالها في الآتي:

- **متغير الجيوبوليتيك:**

إن الموقع الجيوإستراتيجي لتركيا أكسبها ثروة مائية هائلة. ومن الملاحظ أنها استفادت منها بإنجازها لمشروعات مائية مهمة:

*مشروع جنوب شرق الأناضول (GAP) : يعد هذا المشروع أكبر مشروع للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في تاريخ الجمهورية التركية التي بدأت في تنفيذه منذ أوائل السبعينات، وهو مشروع متعدد الأغراض والجوانب يتضمن مشروعا أساسيا للري وإنتاج الكهرباء تقام 7 منها على نهر الفرات و 6 منها على نهر دجلة، وتشمل بناء سلسلة من السدود وإقامة 17 محطة كهرومائية على النهرين وروافدهما، فضلا عن مشروعات أخرى في قطاعات الزراعة والصناعة.

[1] حيدر عبد الجبار حسوني الخفاجي، **مرجع سابق**، ص ص 156،157.

تكمن أهمية هذا المشروع بالنسبة لتركيا في: تمكين تركيا مستقبلا من السيطرة الكاملة على مياه نهري دجلة والفرات ومن ثم التأثير على بلدان منطقة الشرق الأوسط، دخول تركيا عبر البوابة الزراعية لتكون بمثابة السلة الغذائية للمنطقة، تعزيز دور تركيا كجسر بين أوروبا و منطقة الشرق الأوسط من الناحية الاقتصادية ، ويعتبر هذا المشروع مصدر ضغط للعراق وسوريا[1].

* مشروع خط أنابيب السلام Peace Pipeline: طرحه مستشار رئيس الوزراء التركي للشؤون الخارجية "جيم دونا" Gem Dunaفي المؤتمر الثالث الذي نظمه مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية Center For Strategic and International Studies، والذي يعرف بـــ (CSIS) عام 1987، لتزويد سوريا والأردن وبلدان الخليج العربي بفائض مياه نهري "سيحان و جيحان*" مشيرا إلى أهمية تطوير علاقات التعاون الاقتصادي بين دول الشرق الأوسط لتحقيق منافع مشتركة من استغلال الموارد المائية وتخفيف حدة التوترات في المنطقة، وشدد على ضرورة اقتناع دول المنطقة بأن مصلحتها تقتضي تشكيل شريان حياة وتعاون بدلا من خلق مشكلة جديدة حول المياه في المنطقة.

يركز هذا المشروع على جر المياه العذبة من فائض تركيا المائي باتجاه الجنوب بخطين هما: الخط العربي والخط الشرقي،[2] وتمثلت أهم أهدافه في :الربط "الشرق أوسطية " التي تطمح تركيا أن تكون القائد أو الوصيف فيه. وتهدف تركيا من هذا المشروع إلى الحصول على عائدات كبيرة تقدر بحوالي ملياري دولار سنويا نظير بيع المياه للدول العربية لتغطية حاجاتها من النفط والغاز. بمعنى أخر مقايضة المياه التركية بالنفط العربي[3]، تعزيز دور تركيا كعنصر للتوازن والاستقرار والسلام في منطقة الشرق الأوسط، الحيلولة دون تحقيق أي دور لكل من إيران

[1]عماد الضميري، تركيا والشرق الأوسط، مركز القدس للدراسات السياسية، ص ص 53–57.متحصل عليه:https://top4top.io/f–87kpet1–pdf.html يوم 08.05.2020 على الساعة 22.02.

*سيحان وجيحان: هما نهرين من روافد نهر الفرات، يصبان في البحر المتوسط بالقرب من مدينة أضنه.

[2]هشام عبد العزيز،" مشروع أنابيب مياه السلام التركي "، **مجلة المنارة**. المجلد 14، العدد2 ،2008،ص252، متحصل عليه:https://www.google.com/search?qe يوم 08.05.2020على الساعة 19.00

[3]مركز القدس للدراسات السياسية، **مرجع سابق**، ص ص58،59.

وباكستان وتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية وسيطرة تركيا على المنطقة. وبالتالي تصبح سوريا تابعة وخاضعة لها[1].

لقد ساهمت كل هذه الموارد المائية في توجيه السياسة الخارجية التركية؛ لأن تركيا تعتبر من أغنى دول العالم بالمياه، مما جعلها تستخدمها كورقة ضغط على الدول العربية التي لديها معها أنهار مشتركة (سوريا والعراق) بهدف إضعاف هذه الدول وإذعانها لما يخدم المصالح التركية ويحقق أهدافها[2].

- **متغير الصناعة:**

كما تمت الإشارة سابقا، فإن تركيا رائدة في مجال الصناعة؛ صناعة السيارات، السفن الحديد والصلب لذلك؛ فإن الاقتصاد التركي منتعش مقارنة بالاقتصاد الإيراني الذي يعتمد بدرجة عالية على العائدات النفطية. وبما أن هذا السيناريو يستند على افتراض تنامي وصعود الدور التركي فسيتم تقديم تركيا بوصفها الدولة التي تتفوق على الجانب الإيراني في التنافس الإقليمي انطلاقا مما تم ذكره في الفصول السابقة.

المطلب الثاني: مؤشرات تحقيق سيناريو تنامي الدور التركي

يمكن إجمال مؤشرات تحقيق مؤشرات تنامي الدور التركي في دائرتي الشرق الأوسط وأسيا الوسطى فيما يلي:

[1] مازن خليل إبراهيم، مشروع أنابيب السلام وأزمة العلاقات التركية السورية، متحصل عليه:
https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=27064 يوم 05.05.2020 على الساعة 00.18

[2] محمود عربي لادمي، **مرجع سابق**، ص 82.

1-المؤشرات الداخلية: وتشمل:

- الإرادة السياسية لصانع القرار ذي الخلفية الإسلامية من أجل إحياء الإرث العثماني في الشرق الأوسط:

إن مقومات القوة الاقتصادية لتركيا كانت نتاج السياسة التركية الجديدة التي اتبعها حزب العدالة والتنمية بعد وصوله للسلطة عام 2002، والتي كان قوامها تأكيد حضور تركيا ومكانتها كقوة مركزية وطرف فاعل في معالجة مختلف القضايا والصراعات في المنطقة. فإصرار الطبقة الحاكمة على تولي القيادة في المنطقة الشرق أوسطية. بالإضافة إلى المرونة الإستراتيجية لحكومة أردوغان في ممارسة سياستها الخارجية يمثل حجر الأساس في نجاح تركيا في سياستها الإقليمية. ولهذا تعتبر الطرف الإقليمي الرئيس الذي له الحظ الأوفر في لعب أهم دور من أجل الحفاظ على النظام والأمن الإقليمي[1].

- عدم قبول طلب تركيا في الانضمام للاتحاد الأوروبي:

لقد ظلت الرؤية التركية في الشرق الأوسط تتسم بالتذبذب والارتباك، فبعد قيام الجمهورية التركية التي عملت على الابتعاد عن محيطها الإقليمي عبر تجاهلها للتاريخ الذي كان يربطها بالمنطقة، واتجهت نحو أوروبا بحكم تطلعاتها الأوروبية. غير أن وصولها إلى قناعة صعوبة دخولها إلى الاتحاد الأوروبي بعد محاولات عدة جعلها تقوي أواصر علاقتها مع منطقة الشرق الأوسط التي أصبحت ترى فيها الوسيلة الوحيدة لإبراز دورها الإقليمي وحفظ مكانتها الإستراتيجية[2].

[1] مراد يشيلطاش، إسماعيل نعمان تيلي، السياسة الخارجية التركية في ظل التحولات الإقليمية، مركز الجزيرة للدراسات، 2013. متحصل عليه:
https://studies.aljazeera.net/sites/default/files/articles/reports-ar/documents/1.pdf يوم 07.08.2020 على الساعة 18.26.

[2] حيدر عبد الجبار حسوني الخفاجي، **مرجع سابق**، ص ص 322-329.

2-المؤشرات الخارجية: وتشمل:

- تعزيز الدور التركي مع تراجع القوى العربية:

لقد وجدت حكومة العدالة والتنمية أن تنمية أواصر العلاقة مع العالم العربي والإسلامي من بين أهم ركائز سياستها الخارجية، الأمر الذي أكده وزير الخارجية السابق أحمد داوود أوغلو بقوله: " إن بلاده ترفض أن تكون مجرد جسر بين الشرق والغرب، وإنما تتطلع لأن تقوم بدور فاعل في تنشيط العلاقات بين الجهتين، ولذلك فهي حريصة على إثبات دورها في الشرق الأوسط على الأقل ...ولكن ذلك الحضور سيكون أكثر فاعلية في ظل مناخ من التجاوب العربي"[1]

فبعد ثورات الربيع العربي 2011 زادت المنافسة الإقليمية بين تركيا وإيران في هذه المنطقة. لاسيما وأن لتركيا علاقات حسنة مع الدول العربية السنية المعادية لإيران[2]. فمن أبرز الفرص التي استفادت منها تركيا بعد هذه الثورات هي: زيادة مكانتها الإقليمية عبر التصريحات والمواقف التركية التي حضت بقبول في الشارع العربي، محاولة إبراز تركيا لذاتها كنموذج ديمقراطي يحتذى به في مرحلة ما بعد الثورات العربية[3].

الملاحظ أنه وفي ظل هذه التحولات العربية انتقلت تركيا تدريجيا من موقع الحذر المتردد إلى موقع الطامح المتحفز، وهو ما يبرز في تصريح أحمد داوود أوغلو " إن شرق أوسط جديد على وشك الولادة، وتركيا ستكون المالك والراعي والخادم لهذا الشرق الأوسط "[4]،على اعتبار أنها البديل

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 327

[2] فوزية قاسي،" انتقال القوة في الشرق الأوسط: بين صعود القوى الإقليمية وتراجع الهيمنة الأمريكية"، **مجلة القانون، المجتمع والسلطة**. العدد 2، 2018*،ص 12، متحصل عليه:https://www.asjp.cerist.dz/en/article/48044 يوم 09.08.2020 على الساعة 01.02.

[3] بكر محمد رشيد البدو، **مرجع سابق**، ص ص 242،243.

[4] حيدر عبد الجبار حسوني الخفاجي، **مرجع سابق**، ص 335.

الإستراتيجي المهم للدول العربية الذي يعتبر شريك ذي قدرة على المدى البعيد، وتشترك معه الدول في القيم والتوجهات السياسية والقبول على المستوى الإقليمي[1].

فعلى الرغم من كل التأثيرات السلبية التي عانى منها الاقتصاد التركي مع بداية ثورات الربيع العربي، إلا أنها من ناحية أخرى فتحت هذه الأوضاع المجال لاستحضار الدور التركي المساهم في إنقاذ اقتصاديات هذه الدول، في إطار الحديث عن مشروعات تعكس سعي تركيا لتنشيط علاقاتها التجارية والاستثمارية مع الدول العربية، حيث عكست زيارة الرئيس التركي إلى دول الربيع العربي على رأس وفد وزاري عالي المستوى برفقة 280 من رجال الأعمال الأهمية الاقتصادية لعلاقة تركيا مع الدول العربية[2].

- الدعم الأمريكي للدور التركي في المنطقة:

إن ما يدعم هذا السيناريو واحتمالية صعود الدور التركي، هو الحاجة الأمريكية كقوة عالمية مهيمنة لتركيا كقوة إقليمية يتم الاعتماد عليها في منطقة الشرق الأوسط، لاسيما أن هذه المنطقة بعيدة جغرافيا عن موقع الولايات المتحدة الأمريكي. فمثلا تركيا تعمل على تكثيف العمل في العراق بوصفه ذي أولوية أساسية ليس للسياسة التركية فحسب وإنما بالنسبة للإستراتيجية الأمريكية

[1] محمد السيد سليم، "تركيا بديل إستراتيجي إقليمي مهم"، ملف العرب وتركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ماي 2011 ، ص 5، متحصل عليه:–https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPS PDFDocumentLibrary/document_27675BC8.pdf يوم 10.08.2020 عل الساعة 20.26

[2] إياد عبد الكريم مجيد، "الموقف الإقليمي من التغيير في المنطقة العربية (تركيا) أنموذجا"،**مجلة العلوم السياسية**. العدد46، 2013، ص 10، متحصل عليه:http://jcopolicy.uobaghdad.edu.iq/index.php/jcopolicy/article/view/211يوم 10.08.2020 على الساعة 20.37.

أيضا، وهو ما يجعل تركيا الحليف الاستراتيجي المهم لأمريكا. وبناء على ذلك فإن هاته الأخيرة ستحاول تثبيط الدور الإيراني لصالح الدور التركي في المنطقة انطلاقا مما يخدم مصالحها[1].

- تعزيز الدور التركي مع انتهاء معاهدة لوزان 2023:

إن توقيع معاهدة لوزان بعد الحرب العالمية الأولى، وتحديدا عام 1923 وضع حدا للإمبراطورية العثمانية وأسس لقيام الدولة التركية العلمانية الجديدة بقيادة مصطفى كمال أتاتورك. كان من أهم بنود هذه المعاهدة: – تنازل تركيا عن سيادتها في العديد من الدول أهمها العراق وبلاد الشام–مصادرة جميع أموال الإمبراطورية العثمانية – منع تركيا من التنقيب عن النفط– اعتبار مضيق البوسفور ممرا مائيا دوليا.

إن نهاية هذه المعاهدة بحلول عام 2023 يعني الخلاص من كل القيود المجحفة. ولذلك يتوقع صعود وتنامي أكبر لقوة الدولة التركية حسب تصريحات الرئيس التركي المتفائلة دوما بمستقبل تركيا لما بعد 2023[2].

أما على مستوى أسيا الوسطى، فإن الساسة الأتراك أدركوا بأن تطوير كتلة أو وحدة للأقوام التركية التي تشترك معها في الروابط العرقية واللغوية على مستوى الجمهوريات الأسيوية من شأنه ترشيح تركيا لأن تصبح في آخر المطاف قوة اقتصادية وسياسية فاعلة معترف بها، يمكنها أن تلعب الدور القيادي في هذه المنطقة[3]،

[1] جاسم محمد حاتم العزاوي، العلاقات الأمريكية الإيرانية بعد عام 2011، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية و الاقتصادية ،2019،ص 154، متحصل عليه :–https://democraticac.de/wp content/uploads/2019/05–2011–.pdf يوم 10.08.2020 على الساعة 22.13.

[2] مركز سمت للدراسات، تركيا 2023 ومعاهدة لوزان...أكذوبة صنعها إعلام أردوغان، سبتمبر 2018، ص ص4،3، متحصل عليه: file:///C:/Users/MICRO/Deskto.pdf يوم 15.08.2020 على الساعة 23.21.

[3] حيدر عبد الجبار حسوني الخفاجي، **مرجع سابق**، ص318.

من أهم المؤشرات التي تفترض إمكانية تحقق هذا السيناريو، ما يلي:

- تنامي العلاقات الاقتصادية بين تركيا ودول أسيا الوسطى: حيث وصل حجم التبادل التجاري بينهما إلى 7 مليار دولار، بينما بلغت الاستثمارات التركية في هذه الدول 14 مليار دولار عام 2018.
- حاجة تركيا الدائمة للموارد الطاقوية: تسعى تركيا دائما إلى استغلال موقعا الجغرافي بعرض نفسها للعب دور الممر لنقل نفط أسيا الوسطى إلى الدول الأوروبية، بهدف حل مشاكلها المتعلقة بالنفط والغاز وتنويع مورديها من الطاقة لتحقيق ما يسمى بـ" أمن الطاقة"، ولذلك تؤكد تركيا دائما على أن منطقة أسيا الوسطى يجب أن تكون منطقة نفوذ لها.

علاوة على ما تقدم، ومن جهة أخرى، يمكن القول أن تركيا تعتبر القوة الصاعدة الأبرز في النظام الإقليمي وبذلك فهي تمثل تهديدا لهيمنة إيران ونفوذها، فإذا ما قارنا القوتين معا سنجد أن الكفة تميل إلى تركيا باعتبارها نموذجا يحتذى به سواء تعلق الأمر باقتصادها المزدهر أو ديمقراطية حكومتها العلمانية أو سياستها الخارجية المتميزة.

المبحث الثالث: سيناريو التوازن الإقليمي

تحظى إيران بموقع إستراتيجي متزايد الأهمية عبر التاريخ؛وذلك بوقوعها ضمن مناطق التحكم والقوة في العالم. أما في الجانب الاقتصادي فإن إيران تعتمد وبشكل كبير على قطاع الطاقة الذي يعد أهم مرفق اقتصادي لها، ليس فقط من أجل التنمية على المستوى الداخلي بل كذلك على المستوى الخارجي من خلال جلب العملة الصعبة. كما أنه غالبا ما يمثل نسبة 65% من الناتج المحلي الإجمالي للدولة وأحيانا أقل وهو ما يعود إلى العقوبات الاقتصادية المستهدفة دوما للذراع الأقوى في إيران (الطاقة).

مما لا شك فيه أن إيران اليوم لا تعتمد على قطاع الطاقة فقط، فقد أحرزت تقدما لا بأس به في القطاع الصناعي خاصة منذ 2009 في إنتاج السيارات، ومن جهة أخرى في صناعة المنسوجات. ومن ثم فإن المقومات الاقتصادية الإيرانية تدفعها لأن تصبح المنافس الأول لتركيا من أجل لعب دور إقليمي في منطقة الشرق الأوسط.

أما تركيا فيمكن القول أنه إلى جانب موقعها الاستراتيجي المتميز فهي تسعى بدورها لتحقيق أهدافها الإستراتيجية في سبيل تعزيز أدائها الإقليمي في المنطقة من خلال سعيها المستمر لبناء مصالح إقليمية واسعة تجعل منها مركز الغذاء والاقتصاد لشعوب المنطقة باستخدام الثروة المائية والزراعة المتقدمة والمنتجات الصناعية والتجارة الدولية، وهو ما يجعل جل دول المنطقة أسواق للصادرات التركية.

ومنه، فإن المقومات الاقتصادية التركية تعتبر المؤشر الذي يعبر عن قوة تركيا الإقليمية والسبب الرئيس وراء سعيها لتوسيع مناطق نفوذها في الشرق الأوسط (العراق، سوريا) وأسيا الوسطى.

المطلب الأول: التحديات لتي تواجه كل من إيران وتركيا في المنافسة الإقليمية:

يمكن القول أن إيران وتركيا تواجهها مجموعة من التحديات على مستوى دائرتي التنافس الإقليمي:

أ–على مستوى دائرة الشرق الأوسط:

*العراق: إن التغيرات السياسية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط في العقد الأول من الألفية الجديدة شديدة الأهمية، كونها أتاحت الفرصة أمام كل من تركيا وإيران للعب دورا شاملا وأكثر فاعلية في المنطقة. وقد كان لسقوط العراق عام 2003 دور كبير في تغيير المشهد السياسي الإقليمي الذي اتسم بتغير توازن القوى. بالإضافة إلى الانقسامات العربية الداخلية الناتجة عن ثورات الربيع العربي.

وقد أدت الانشقاقات في العالم العربي وإخفاق سياسات الولايات المتحدة الأمريكية في خلق نظام شرق أوسطي جديد بعد عام 2003 إلى حدوث فراغ سياسي إقليمي في المنطقة، أتاح الفرصة لدول مجاورة مثل إيران وتركيا لزيادة نفوذها فيها. فقد كانت العراق من أهم الدول التي ظهرت فيها بوادر التنافس الإيراني–التركي خاصة بعد الانسحاب الأمريكي من المنطقة. وباعتبارها من أكبر الدول النفطية في العالم فإن التنافس حول الموارد الطاقوية كان واضحا من خلال سيطرة تركيا على نفط شمال العراق بحجة استخراجه ومن ثم تصديره إلى السوق الأوروبية وسيطرة إيران على نفط جنوب العراق بهدف تعظيم المكاسب والتحكم في السوق النفطية.

*سوريا: يدور التنافس فيها حول مادة طاقوية نظيفة تتميز بسهولة الاستخراج والاستعمال والتصدير مقارنة بالنفط وهي الغاز الطبيعي، الذي لم يترك للدولتين المتاخمتين لها سوى خيار التدخل في الأزمة السورية بوجهين؛ الظاهر سياسي أما الباطن فهو اقتصادي جعل كل من الدولتين تعمل جاهدة لإنجاح مشروعها في المنطقة. هذا الأخير المرتبط بمألات الأزمة السورية وهو الأمر الذي يدل على أن الصراع في سوريا هو صراع مصالح ناتج عن تداعيات الحراك الثوري فيها.

ب– على مستوى دائرة أسيا الوسطى:

انطلاقا مما تم عرضه في الفصل السابق، تبين أن أساس التنافس الإقليمي الإيراني–التركي في منطقة أسيا الوسطى هو تأمين الموارد الطاقوية. فعلى الرغم من كل السياسات التنافسية التي اعتمدتها إيران وتركيا في جمهوريات أسيا الوسطى، إلا أن هناك مجموعة من التحديات التي تعترض مسار كل دولة والتي على أساسها تقلص دورهما كفاعل إقليمي في منطقة أسيا الوسطى.

–التحديات التي تواجه إيران في منطقة أسيا الوسطى:

- الطبيعة الأيديولوجية للنظام السياسي الإيراني القائم على تصدير الأنموذج الإيراني في الحكم الأمر الذي أدى إلى شعور جمهوريات آسيا الوسطى بالقلق من الدور الأيديولوجي لإيران.
- ضعف الوسائل والإمكانيات المالية والاقتصادية الإيرانية.
- المنافسة الإقليمية الشديدة التي تتعرض لها الإستراتيجية الإيرانية من قبل روسيا، تركيا والصين.
- العزلة النسبية التي تعاني منها إيران في البيئة الدولية ومعارضة الولايات المتحدة الأمريكية لامتداد دورها في آسيا الوسطى.
- في المسائل المتعلقة بالطاقة: تعاني إيران من تصاعد في حدة المنافسة بينها وبين تركمانستان حول الغاز من وجهة نظر تأمين الإمدادات البترولية[1]

–التحديات التي تواجه تركيا في منطقة أسيا الوسطى:

إن التحديات التي تعيق تركيا خلال تنفيذ سياساتها كثيرة كونها ليست الطرف الإقليمي الوحيد الساعي لبسط النفوذ على الجمهوريات الإسلامية، فهناك روسيا وإيران والصين والهند؛ حيث تمتلك إيران وضعا مقاربا للوضع التركي ولديها مسوغات تاريخية وثقافية شبيهة بما لدى تركيا، أما

[1] لزهر وناسي، **مرجع سابق**، ص ص81–103.

روسيا فبوصفها وريثة الإتحاد السوفييتي فهي تمتلك دافع أكبر وأقوى لإبقاء هذه الجمهوريات تابعة لها في عدة ميادين.

بالإضافة إلى العقبات الداخلية النابعة من الوضع السياسي الداخلي لهذه الجمهوريات؛ مع رفض القادة السياسيين لها الدخول تحت أية وصاية جديدة شبيهة بالوصاية التي فرضها عليها الأخ الأكبر السوفييتي السابق واستبدالها بالشقيقة التركية الكبرى الجديدة، وهو ما صرح به رئيس كازاخستان حيث بات يكرر بعد كل قمة لمجموعة الدول الناطقة بالتركية قائلا: "**إن تركيا تريد العودة بنا إلى النموذج السوفييتي وعلى قاعدة الأخ الأكبر**". بالإضافة إلى أن كل من كازاخستان وأوزباكستان ترغبان بالقيام بدور قيادي في منطقة آسيا الوسطى نظرا لثقلهما الاقتصادي والسكاني والتقني المؤثر[1].

مما سبق، فإن هذه التحديات حالت دون بروز إيران أو تركيا كقوة واحدة مهيمنة على النظام الإقليمي.

المطلب الثاني: مؤشرات التعاون الاقتصادي بين إيران وتركيا:

على الرغم من أن العلاقات بين تركيا وإيران تتسم بالتنافسية الشديدة في أغلب الأحيان، وذلك لأسباب تاريخية، مذهبية، اقتصادية، والتي تصل في بعض الأحيان إلى حافة الهاوية دون الوقوع فيها حيث تدرك الدولتان أن التعاون حكم ولا يزال يحكم العلاقات الاقتصادية الثنائية بينهما[2]. وتعد جيدة لحد كبير، فالدولتان تجمعهما حدود برية مشتركة تصل إلى 600 كلم وثلاث بوابات جمركية رسمية بينهما ومن ثم فإن هذه الحقائق الجيواقتصادية تحتم التقارب والتعاون، فتركيا ممر لإيران

[1] **المرجع نفسه**، ص ص95،96.

[2] سمير العركي،"العلاقات التركية-الإيرانية التطورات والانعكاسات"، **مجلة تقديرات سياسية**. المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، أكتوبر 2017، ص 2، متحصل عليه:-https://eipss-eg.org/wp content/uploads/2017/10/.pdfيوم 11.08.2020 على الساعة 23.09.

وبضائعها نحو أوروبا وإيران ممر لتركيا نحو أسيا. كما أن التقارب الجغرافي سهل وخفض من نفقات النقل بينهما[1].

فيما يلي سيتم عرض أهم مظاهر التعاون الاقتصادي بين البلدين:

أ- متغير الطاقة في العلاقات الإيرانية التركية:

تعد الطاقة الدافع الرئيس لتوثيق العلاقات الاقتصادية بين البليدين. وبما أن تركيا تستورد نحو 60% من الغاز الطبيعي من روسيا فهي تتجه لإيران وأذربيجان سعيا منها لتنويع مصادر توريدها والتقليل من اعتمادها على الطاقة الروسية.[2]

تمكّنت إيران وتركيا من فصل علاقاتهما الاقتصادية عن خصوماتهما الإقليمية، حيث تعتمد تركيا على إيران في توفير12% من النفط و20% من الغاز الطبيعي. كما تعد تركيا الوسيلة الهامة بالنسبة لإيران لتجاوز العقوبات الأمريكية المفروضة عليها خاصة على القطاع النفطي[3].

بالنسبة لإيران، تعتبر تركيا الجهة المستوردة الأكبر للغاز الطبيعي الإيراني؛ حيث تشكل صادرات الغاز الإيراني من تركيا دائما ما بين7 و9 مليارات متر مكعب بالسنة، ومستوردة أساسية للنفط الخام الإيراني كما تشكل بوابة اقتصادية للوصول في المستقبل إلى أسواق الطاقة النفطية وغير النفطية في أوروبا. ويعرف عن تركيا أيضا أنها تؤمن قناة دعم اقتصادية لإيران في أوقات الأزمات، ففي عام 2012 أدت تركيا دورا حيويا في مساعدة إيران على التهرب من العقوبات من خلال خطة كبرى اشتملت على تسديد ثمن النفط والغاز الطبيعي المستورَد من إيران بواسطة الذهب، وهي مصلحة متبادلة فتركيا تعتبر إيران مصدرا استراتيجي الإمدادات النفط الخام والغاز الطبيعي ومصدرا ضروريا لأمنها في مجال الطاقة وجهودها الهادفة إلى تنويع نشاطها

[1] طارق دياب، "الموقف التركي من التصعيد الأمريكي الإيراني"، **مجلة تقديرات سياسية**. المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، جوان 2019، ص 5، متحصل عليه:-https://eipss-eg.org/wp content/uploads/2019/06/.pdf يوم 11.08.2020 على الساعة 15.12.

[2] إف ستيفان لارابي، نادر عاليرضا، **مرجع سابق**، ص 27.

[3] طارق دياب، **مرجع سابق**، ص 6.

الاقتصادي. وبذلك فهو يعبر عن أمنها القومي[1]، وهو ما يعكس الافتراض الذي أكدت عليه النظرية الواقعية بأن المصلحة هي الهدف الأعلى الذي يحكم العلاقات بين الدول.

من جهة أخرى، فإن تركيا تحصل على النفط الإيراني بسعر منخفض ونظرا لتقاربهما جغرافيا فإن تكلفة نقله منخفضة أيضا. غير أن اتخاذ تركيا لقرار وقف الاعتماد على النفط الإيراني مؤخرا وغلق موانئها أمام ناقلات النفط الإيرانية امتثالا للعقوبات الاقتصادية الأمريكية على قطاع النفط الإيراني ينطوي على تكاليف إضافية تتعلق بتجهيز وتحديث مصافي النفط لتتناسب مع نفط أكثر كثافة من نظيره الإيراني. إلا أنه يتوقع أن تتراجع تركيا عن هذا القرار لأنه يتناقض مع مصالحها الطاقوية[2].

ب–التبادل التجاري بين إيران وتركيا:

على الرغم من أن سياسة تركيا النشطة لتوسيع نفوذها الإقليمي تتناقض مباشرة مع الأهداف الإيرانية في الشرق الأوسط وأسيا الوسطى، إلا أن العلاقات الاقتصادية بين البلدين لا تزال قوية وتعوض التوترات الناجمة عن الخلافات السياسية الجغرافية، حيث عرفت العلاقات الاقتصادية بين إيران و تركيا توسعا كبيرا في العقد الماضي بارتفاع حجم التجارة بينهما من 1 مليار دولار عام 2000 إلى 10 مليار دولار عام2010[3].

ووفقا لمنظمة ترويج التجارة في إيران تأتي تركيا كخامس أكبر وجهة لصادرات إيران غير النفطية وفي المقابل تصدر تركيا ما قيمته 3 مليار دولار من البضائع إلى إيران بما في ذلك المنتجات الزراعية والسيارات وقطع غيار الآلات؛ حيث تظهر البيانات الصادرة عن إدارة الجمارك الإيرانية أن تركيا كانت الشريك التجاري العاشر لإيران عالميا خلال عام 2018. إن إيران تشكل سوقا مهمة للصادرات التركية غير النفطية نظرا لأنها تضم عددا كبيرا من السكان. إضافةً إلى

[1]Tamer Badawi, The economic Turn in Turkish-Iranian Relations,2020. https://carnegieendowment.org/sada/81273

[2]طارق دياب، **مرجع سابق**.

[3]لطفي صور،"الأبعاد الإقليمية للسياسات التركية –الإيرانية جدلية التعاون والتنافس علىالنفوذ والقوة "، **أطروحة دكتوراه**.(كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، جامعة الجزائر3، 2017)،ص 271.

ذلك تلجأ تركيا على نحو متزايد إلى استخدام إيران بمثابة طريق عبور إلى أسواق آسيا الوسطى، كما حققت الشركات التركية استثمارات كبيرة من الاقتصاد الإيراني في قطاعات أخرى بما في ذلك قطاع العقارات[1].

إضافة إلى ذلك، فإن إيران وتركيا تسعيان للوصول بحجم التبادل التجاري بينهما إلى 35 مليار دولار سنويا بعد أن وصل إلى 21 مليار دولار عام 2012. إن هذا المستوى الكبير من التبادل التجاري والشراكة الاقتصادية هو ثمرة الجهود المتواصلة خلال السنوات الماضية من اللقاءات والمنتديات الاقتصادية والزيارات المتبادلة بين طهران وأنقرة، حيث أفضت إلى تفاهمات وتوقيع اتفاقيات مشتركة في العديد من القطاعات الاقتصادية[2].

انطلاقا مما سبق، يمكن القول أن مستوى التبادل التجاري بين إيران وتركيا تميز بالتذبذب على العموم بين ارتفاع وتراجع في حجم التبادل التجاري بينهما. غير أن العقوبات الأحادية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على إيران في أواخر عام 2018 تسببت بتراجع حجم التجارة الثنائية بين البلدين من حوالي 10.7 مليار دولار عام 2017 إلى 5.6 مليار دولار فقط عام 2019. أي بنسبة 50%، وبحسبتقرير صادر عن غرفة التجارة والصناعة والتعدين والزراعة في طهران، فإن التصديرا لإيراني إلى تركيا قد حافظ على وتيرته حتى الربع الثالث من عام 2018، ولكن في الربع الأخير من العام وخلال عام 2019، سجلت هذه الصادرات تراجعاً مطردا[3].

إذن، يمكن القول أن نمط العلاقات الإيرانية التركية يستند إلى أفكار النظرية الليبرالية المؤسسية التي تقر بوجود علاقات تعاونية بين الدول حتى لو كانت إحدى الدولتين ستكسب أكثر فحسبها المكاسب المطلقة أكثر أهمية من المكاسب النسبية التي أكد عليها الواقعيون الجدد

---

[1] إف ستيفان لارابي، نادر عاليرضا، **مرجع سابق**، ص ص27، 28.

[2] محمد مصطفى العمراني، كيف استطاعت إيران وتركيا تجاوز صراعات الماضي وخلافات الحاضر إلى تعاون استراتيجي؟! متحصل عليه: https://www.raialyoum.com/index.php/ يوم 14.08.2020 على الساعة 19.56.

[3] TamerBadawi,**Op,Cit.**

والليبراليون. كما تؤمن بأن الدول ومن أجل بقاءها تتجه نحو الاعتماد المتبادل مع دول أخرى حيث تعتقد بوجود مصالح مشتركة يجب تحقيقها، وهو ما تم لمسه خلال دراسة العلاقات الإيرانية التركية في جانبها الاقتصادي.

إن سيناريو التوازن الإقليمي يقوم على افتراض أساسي وهو أنه على الرغم من التوتر والتنافس الدائم الذي تشهده العلاقات الإيرانية التركية إلا أن هذه العلاقة قائمة على التوازن ما بين التعاون والاختلاف ويرجع ذلك إلى السياسة المرنة التي يتبعها أحدهما اتجاه الأخر من أجل سير العلاقات بينهما وهو ما يتناسب مع دور البلدين في المنطقة.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال ما تمت دراسته في ثنايا هذا الفصل، تم التوصل إلى مجموعة من النقاط، وهي:

- ✓ أن المقومات الاقتصادية وتطورها؛ هي التي ترسم مسار صعود أحد القوتين إيران أو تركيا على المستوى الإقليمي هذا من جهة، ومن جهة أخرى يعتبر تطوير القوة الاقتصادية أساس التنافس الإقليمي بين الدولتين.
- ✓ التنافس الإقليمي اختلفت بوادره وحدته من دائرة إلى أخرى حسب السياسة التنافسية التي تعتمدها كل دولة في المنطقة؛ ففي دائرة الشرق الأوسط تم المزج بين القوتين الصلبة والناعمة، أما في دائرة أسيا الوسطى فقد كان أساس التنافس الامتداد الجيوسياسي الهادف إلى خدمة السياسات الطاقوية.
- ✓ من الصعب صعود دور أحد الطرفين على حساب الأخر أو هيمنة قوة واحدة على النظام الإقليمي لأن كل طرف يمتلك مناطق نفوذ يسيطر عليها أكثر مقارنة بالطرف الأخر. كما أن لكلا الطرفين تحديات تعيقهما في المنطقة مثل عدم استقرار منطقة الشرق الأوسط والتنافس الدولي على أسيا الوسطى.
- ✓ على الرغم من مظاهر التعاون والتقارب التي تميزت بها العلاقات الإيرانية التركية، إلا أن هذا لا يعني تطور الأمور إلى المستوى الذي يحدث فيه تحالف بينهما بل سيبقى مجرد تقارب. كما أن كلا الدولتين تقوم سياستهما على أساس التنافس المنضبط، لذا يمكن القول أن التنافس بين الطرفين لا يمكن أن يتطور بينهما بصورة سلبية تؤدي إلى الصراع المنتهي بالحرب ولا أن يتطور ليصل إلى التحالف، بل ستبقى السمة البارزة للعلاقات الإيرانية التركية هي التنافس بصورته السلمية.

الخاتمة

الخاتمة:

لقد حاولت هذه الدراسة عبر مختلف عناصرها تركيز هدفها لفهم المظاهر الاقتصادية للتنافس الإقليمي بين إيران وتركيا في منطقتي الشرق الأوسط وأسيا الوسطى بعد عام 2011 بهدف السيطرة على أهم المناطق الجيوبوليتيكية والاقتصادية في العالم. وبعد التدقيق في المعلومات الواردة في هذه الدراسة تم التوصل إلى الاستنتاجات التالية:

- تعتبر الطاقة أساس التنافس الإقليمي والدولي في القرن الحادي والعشرين، وهو ما يفسّر اضطراب أغلب المناطق الطاقوية في العالم.
- إن الموقع الإستراتيجي لكل من إيران وتركيا ومقوّماتهما الاقتصادية كانا الدافع وراء القدرة على التنافس الإقليمي في دائرتي الشرق الأوسط وأسيا الوسطى، بهدف لعب دور القائد الإقليمي ويمكن تفصيل ذلك فيما يلي:

أولا: استنتاجات خاصة بمنطقة الشرق الأوسط:

- إن أطماع القوى الكبرى العالمية في العراق وزعزعة استقراره كانت وراء نشر الفوضى والضعف وخلق فراغ إقليمي في منطقة الشرق الأوسط، وهو ما سهل دخول قوى إقليمية جعلت من هذه الأوضاع فرصة لتحقيق مصالحها.

- أثبتت الأزمة السورية أن الاقتصاد لا يزال هو المحرك الأساس لأعنف النزاعات والحروب في العالم. وأن حرب الطاقة في للقرن الواحد والعشرون هي حرب الغاز. وهو ما يؤكده التنافس الإيراني –التركي حول إنشاء أنابيب الغاز المارة عبر سوريا، والتي تعتبر اقل تكلفة بمرورها على البحر المتوسط لتوزيع الغاز إلى أوروبا مقارنة بمرورها عبر أي بحر أخر نتيجة للموقع الجيواقتصادي المهم لسوريا.

إلا أن تنفيذ أي مشروع من هذه المشاريع أو ميل كفة التنافس لأحد الطرفين مرتبط بمألات الأزمة السورية؛ فإذا سقط نظام الأسد سيتم تنفيذ خط أنابيب قطر–تركيا على اعتبار أن كلا الدولتين تدعمان المعارضة والعكس صحيح، وهو ما يجعل تنفيذ المشروع الأخر لن يطبق على أرض الواقع إلا بشروط.

- إن منطقة الشرق الأوسط تبدي تفاعل أكبر مع الإستراتيجية التركية فيها على حساب الإستراتيجية الإيرانية؛ ذلك لأن جاذبية تركيا ازدادت عندما قدمت لنفسها صورة جديدة وإيجابية مقابل صورة إيران في المنطقة. كما سجلت نجاحات اقتصادية وسياسية وحاولت أن تبقي نفسها خارج خطوط الصراعات المحلية والإقليمية بتطبيقها لسياسة تصفير المشاكل والتعاون مع دول الجوار.كل هذه الجهود ساهمت في رسم صورة أكثر إيجابية لتركيا جعلتها مقبولة في الشرق الأوسط بصفتها قوة إقليمية ناعمة.

ثانيا: استنتاجات خاصة بمنطقة أسيا الوسطى:

- إن الموقع الجغرافي بالغ الأهمية الذي تتمتع به أسيا الوسطى باعتبارها جزء من قلب العالم وإبراز أهميتها الطاقوية، أدّى إلى حالة من الاستقطاب والتنافس حولها؛ فالدول المنتجة بحاجة دائمة للمواد الأولية بغية الاستمرارية في الإنتاج. ومنه المحافظة على المستوى الاقتصادي للدولة مثل تركيا التي اعتمدت الأسلوب الناعم في التعامل مع هذه الجهوريات. أو استغلال الموقع الجغرافي والحدود البرية والبحرية مع جمهوريات المنطقة لفرض نفسها كمفتاح لفك الحصار الجغرافي على هذه الدول ومنه تكون بدورها طريق عبور تصل من خلاله صادرات المنطقة إلى الأسواق العالمية مثل إيران التي تحاول التخفيف من حدة الحصار الاقتصادي المفروض عليها.
- إن التنافس الدولي بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية على المنطقة أخضع التنافس الإقليمي الإيراني – التركي إلى حالة من الجذب الخارجي جعلهما تتحركان في فلكهما لذلك نجد أن التنافس في منطقة أسيا الوسطى قد بلغ حدته وأن كل دولة تركز على سياسة معينة تخدم مصلحتها الوطنية.
- إن الضعف السياسي لجمهوريات أسيا الوسطى مقارنة بالقوى الدولية والإقليمية المتنافسة لم يترك لها خيار سوى القبول بهذا التنافس.

ثالثا: التوصيات

انطلاقا مما من الاستنتاجات السابقة الذكر فيما يتعلق بواقع التنافس الإقليمي الإيراني–التركي في دائرتي الشرق الأوسط وأسيا الوسطى، يمكننا اقتراح التوصيات التالية:

- دمقرطة الأنظمة وإعطاء الحرية للشعوب؛ لأن الديموقراطية هي مفتاح نجاح الدول في تقوية الاقتصاد بما يضمن التطور والاستقرار الداخلي واكتساب المكانة الإقليمية
- إتباع الدول العربية لسياسات اقتصادية تنموية داخلية ذات رؤى مستقبلية، تعطي لها الوزن في النظام الإقليمي. وبالتالي محاولة إدخال العراق تحت المظلة العربية بدلا من إيران.
- إتباع سياسة براغماتية تعطي الأولوية لمصالح الدول العربية من أجل اكتساب القدرة على التأثير في النظام الإقليمي. وبالتالي إحداث التوازن.
- تكريس الدول العربية جهودها لإنشاء تكامل إقليمي عربي فعال لحماية الدول المنهكة من استغلال القوى الإقليمية غير العربية بدل الاستمرار في التبعية للولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل.
- الاقتناع التام بأن العلاقات الدولية تحركها مصالح وطنية تخص كل دولة. وبالتالي عدم الانحياز إلى السياسات التركية الناعمة لأن باطنها هو السعي للإبقاء على الضعف العربي.
- إنشاء دول أسيا الوسطى لتكامل إقليمي بقيادة كازاخستان والاعتماد على بعضها في تطوير اقتصادياتها بغية التخفيف من أي أثار سلبية محتملة قد تنجم من التنافس الإقليمي أو حتى الدولي.

في الأخير يمكن القول، أن حدة المنافسة الإقليمية بين إيران وتركيا تزداد من دائرة لأخرى، حسب ما تتوفر عليه كل دائرة من موارد اقتصادية تحرك في كل طرف الرغبة في التنافس عليها هذا من جهة ومن جهة أخرى، يتجه الطرفان للاعتماد على بعضهما البعض من أجل تحقيق المصلحة المشتركة وهو ما يثبت صحة فرضية الدراسة.

قائمة المصادر والمراجع

1/ باللغة العربية:

***الكتــب:**

1-الحديثي، عباس غالي، **نظريات السيطرة الإستراتيجية وصراع الحضارات.** عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع ،2004.

2-الزاز،حسين، إدارة **الأزمة بين نقطتي التحول والغليان.** بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع والنشر ،2001.

3-أبوعامر، علاء، **العلاقات الدولية –الظاهرة والعلم –الدبلوماسية والإستراتيجية.** القاهرة: دار المستقبل العربي، 1986.

4-إدريس، محمد سعيد، **النظام الإقليمي للخليج العربي**.بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،2000.

5-بيليس، جون، سميث، ستيف، **عولمة السياسة العالمية**، تر: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004.

6-جاسم، سلطان،**الجيوبوليتيك، عندما تتحدث الجغرافيا. بيروت:** تمكين للأبحاث والنشر 2013.

7-داوود أوغلو، أحمد، **العمق الإستراتيجي –موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية –.** تر: محمد جابر ثلجي وطارق عبدالجليل،الدوحة: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010

8-دورتي، جيمس، بالتسغراف، روبرت،**النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية. تر:** وليد عبد الحي، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ،1985.

9-رشيد البدو،بكر محمد،**المكانة الإقليمية لتركيا حتى عام 2020 دراسة مستقبلية. الدوحة:** الدار العربية للعلوم ناشرون ،2016.

10-قادري،حسين،**النزاعات الدولية : دراسة و تحليل** .الجزائر: مشورات خير جليس ،.2007

11-كامل حسن، عمر،**المجالات الحيوية الشرق أوسطية في الإستراتيجية الإيرانية.** بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون ،2015.

12-مجموعة مؤلفين،**تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**. الدوحة: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010.

13-محمد الحسن،إحسان،**النظريات الاجتماعية المتقدمة -دراسة تحليلية في النظرات الاجتماعية المعاصرة** – ط3، عمان: دار وائل للنشر، 2015.

14-مصباح،عامر،**الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،2006.

15-يوسف حتي، ناصيف، **النظرية في العلاقات الدولية، لبنان**: دار الكتاب العربي ،1991

16-يوسف، عماد، **تركيا إستراتيجية طموحة وسياسة مقيدة-مقاربة جيوبوليتيكية**-الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ،2015.

***المجلات والدوريات :**

1-حسين، علي محمد،" التنافس الإقليمي والدولي في منطقة أسيا الوسطى الإسلامية (إيران وتركيا أنموذجا)»، **مجلة دراساتدولية**. العدد 34.

2-دندن، عبد القادر،"حرب الأنابيب في أسيا الوسطى وحوض بحر قزوين: الصراع الروسي – الصيني – الأمريكي "، **مجلة قضايا أسيوية**. العدد3، جانفي 2020.

***الدراسات غير المنشورة**

1-بوزيدي، عبد الرزاق،"التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط: دراسة حالة الأزمة السورية 2010-2014"، **رسالة ماجستير**. (كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة محمد خيضر، 2015)

2-حجاب، عبد الله، السياسة الإقليمية لإيران في آسيا الوسطى (1979-2011) -دراسة في دور المحددات الداخلية والخارجية – **رسالة ماجستير** (كلية العلوم السياسية والإعلام،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3 ،2012)

3-حسوني الخفاجي، حيدر عبد الجبار،" التنافس السياسي والاقتصادي التركي وانعكاساته الإقليمية "، **أطروحة دكتوراه.**(كلية العلوم السياسة،قسمالعلاقات الاقتصاديةوالدولية، جامعة النهرين، 2015)

4-ربيعي، سامية،"آليات التحول في النظام الإقليمي –النظام الإقليمي لشرق أسيا-" **رسالة ماجستير**(كلية الحقوق،قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة منتوري،2008)

5-شنين،محمد المهدي،" السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول المشرق العربي (2001-2013)"،**رسالة ماجستير.**(كلية الحقوق و العلوم السياسية،قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة محمد خيضر ، 2013)

6-صور،لطفي،"الأبعاد الإقليمية للسياسات التركية –الإيرانية جدلية التعاون والتنافس على النفوذ والقوة "، **أطروحة دكتوراه.** (كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية،قسم الدراسات الدوليةجامعة الجزائر3 ، 2017)

7-وناسي، لزهر،" التفاعلات الإستراتيجية في أسيا الوسطى دراسة في العلاقات بين مثلث القوة الولايات المتحدة الأمريكية – الصين – روسيا "،**أطروحة دكتوراه.** (كلية الحقوق والعلوم السياسيةقسم العلوم السياسية، جامعة باتنة الحاج لخضر، 2014)

8-لادمي، محمود عربي،"التنافس التركي – الإيراني على مناطق النفوذ في منطقة الشرق الأوسط 1996-2014 العراق أنموذجا،**رسالة ماجستير.**(كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة محمد خيضر ،2014)

***المحاضرات :**

- مصطفى بخوش،إدارة الأزمات الدولية،**محاضرة.** (كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة محمد خيضر، القاعة 6)

***المراجع الإلكترونية :**

-الوثائق الرسمية:

1-الجمهورية التركية، وزارة التجارة، السيارات و قطع غيار السيارات، 2019، متحصل عليه:
https://www.trade.gov.tr/data/5b8fd79013b8761f041fef0e/Automotive%20and%20Spare%20Parts%20(Arabi).pdf
2-الجمهورية التركية، وزارة الاقتصاد، بناء السفن ،2018 متحصل عليه:
https://trade.gov.tr/data/5b8fd79013b8761f041fef0e/a2e41b3705cc69e76.pdf01.24bb0419c5c04e5b0
3-الجمهورية التركية ، وزارة التجارة ، بناء السفن ،2019، متحصل عليه :
https://www.trade.gov.tr/data/5b8fd79013b8761f041fef0e/Shipbuilding%20(Arabic).pdf
4-الجمهورية التركية، وزارة التجارة، الحديد والصلب ومنتجاتهما، 2019، متحصل عليه:
https://www.trade.gov.tr/data/5b8fd81913b8761f041fef19/Iron%20and%20Steel,%20Articles%20of%20Iron%20and%20Steel%20(Arabic).pdf
5-الجمهورية التركية ، وزارة الخارجية ، العلاقات التركية مع دول أسيا الوسطى، متحصل عليه : http://www.mfa.gov.tr.ar.mfa

-الكتـــب :

1-السيد، أبو داوود ، **تصاعد المد الإيراني في العالم العربي**.الرياض: مكتبة العبيكان، 2014 متحصل عليه:
=false،https://books.google.dz/books?id=VKD_CgAAQBAJ&pg=PT4&dq
2-الزعتر،خالد بن فيحان ، **إيران الخميني شرطي الغرب**. د.م.ن: دار الكتاب، متحصل عليه :
https://books.google.dz/books?id=lqJ5DwAAQBAJ&printsec=frontcover&dq

3-أبو حنيفة، الوليد، **الأزمة السورية: الجذور، الأسباب، الفواعل والأدوار**. عمان: مركز الكتاب الأكاديمي 2019،متحصل عليه:
https://books.google.dz/books?id=Nr3cDwAAQBAJ&printsec=frontcover&dq =false

3-بوستي، توفيق،**مفهوم الأمن في منظورات العلاقات الدولية**. د.م.ن.: المعهد المصري للدراسات ،2019، متحصل عليه: https://eipss-eg.org/

5-معجم اللغة العربية المعاصرة، متحصل عليه:https :www.maajim.com/dictionary/

-الدوريـــات:

1-المفرجي، محمد قاسي هادي، "التوجه الإستراتيجي التركي حيال سوريا بعد 2002"،**المجلة السياسية والدولية**. متحصل عليه
:https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=135992

2-الربيعي، ظاهر عبد الزهرة،" ثناء إبراهيم فاضل،"الموقع الجيواقتصادي لسوريا وأثره على سياسة روسيا الاتحادية "،**مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية**. العدد6 ، المجلد 42 ،2017، متحصل عليه : https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=144062

3-البدو، بكر،" مستقبل النفوذ الإيراني في منطقة الشرق الأوسط في ظل العقوبات الأمريكية " مجلة **رؤية تركية**.السنة 8، العدد 2، ماي 2019، متحصل عليه:
https://rouyaturkiyyah.com/research-articles-and-commentaries

4-العتوم، نبيل،"الجغرافيا السياسية كإطار تحليلي لقياس قوة إيران "، **مجلة النهضة**. المجلد12العدد4، أكتوبر 2011،ص 6 ، متحصل عليه :
https://platform.almanhal.com/Files/2/8116.

5-العركي، سمير،"العلاقات التركية-الإيرانية التطورات والانعكاسات"، **مجلة تقديرات سياسية**. المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، أكتوبر 2017،متحصل عليه:-https://eipss eg.org/wp-content/uploads/2017/10/.pdf

6-المركز الديمقراطي العربي، "التنمية في إيران بين المقاومة والممانعة " مجلة **مدارات إيرانية**. العدد 5، سبتمبر 2019، متحصل عليه:
https://democraticac.de/wp-content/uploads/2019/06/

7-بولمكاحل،إبراهيم، سلسلة محاضرات مقياس تحليل النزاعات الدولية (قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة قسنطينة)، متحصل عليه:متحصل عليه:http://boulemkahel.yolasite.com/resources/

8-حاتم،جاسم محمد ، الدور الإيراني في الشرق الأوسط : المتغيرات الإقليمية (العراق-سوريا) أنموذجا"،**مجلة مدارات إيرانية**. العدد4، جوان 2019، ، متحصل عليه:https://democraticac.de/wp-content/uploads/2019/06/.pdf

9-حسين،حيدر علي،" العراق في الإستراتيجية التركية "، **مجلة دراسات دولية**. العدد 60، مارس 2015 ، متحصل عليه: https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=10589

10-خيضر،إبراهيم، "العراق ودول الجوار الإقليمي " **مجلة السياسة الدولية**.

11-دياب، طارق، "الموقف التركي من التصعيد الأمريكي الإيراني"، **مجلة تقديرات سياسية**. المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، جوان 2019، متحصل عليه:-https://eipss eg.org/wp-content/uploads/2019/06/.pdf

12-زروقة،إسماعيل،"التنافس التركي الإيراني على منطقة الشرق الأوسط "،**مجلة البحوث السياسية والإدارية**. العدد9، المجلد 1، متحصل عليه:
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/71226

13-زلاقي، حبيبة، " نظرية الدور بين الأصول الاجتماعية والتوظيف في التحليل السياسي " **مجلة العلوم القانونية والسياسية**. العدد 17 ، جانفي 2018.

14-سليم،محمد السيد ، "تركيا بديل إستراتيجي إقليمي مهم"، ملف العرب و تركيا: تحديات الحاضر و رهانات المستقبل. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،ماي 2011، متحصل عليه:-https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPS PDFDocumentLibrary/document_27675BC8.pdf

15-عبد العزيز، هشام،"مشروع أنابيب مياه السلام التركي "**مجلة المنارة**، المجلد 14 ، العدد2 ،2008،ص252، متحصل عليه:.https://www.google.com/search?qe

16-عرنوس، أحمد حسان،" الأهمية الجيوإستراتيجية لمنطقة أسيا الوسطى في ميزان التنافس الدولي والإقليمي'،**مجلةاتجاهات سياسية**. العدد 8، أوت 2019، متحصل عليه:https://democraticac.de/wp-content/uploads/2019.pdf

17-فراس، إلياس،"مستقبل مكانة إيران الإقليمية في الشرق الأوسط"،**مجلة الدراسات الإقليمية**. العدد، ماي 2017، متحصل عليه:-https://dergipark.org.tr/tr/download/article file/391183.

18-قاسي، فوزية،" انتقال القوة في الشرق الأوسط: بين صعود القوى الإقليمية وتراجع الهيمنة الأمريكية"، **مجلة القانون، المجتمع والسلطة**. العدد 2، 2018، متحصل عليه:https://www.asjp.cerist.dz/en/article/48044

19-مجيد،إياد عبد الكريم،"الموقف الإقليمي من التغيير في المنطقة العربية (تركيا) أنموذجا"، **مجلة العلوم السياسية**. العدد46، 2013، متحصل عليه:http://jcopolicy.uobaghdad.edu.iq/index.php/jcopolicy/article/view/211

20-مركز الخليج للدراسات الإيرانية، "قطاع الطاقة في إيران مستقبل غامض في ظل الاتفاق النووي "**مجلة الدراسات الإيرانية. العدد4**، سبتمبر 2017.

-الدراسات غير المنشورة:

1- إيشيق، مليحة بنلي ألطون ، سياسة تركيا الخارجية و انعكاساتها الإقليمية، **محاضرة**. مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، أفريل 2011 ، متحصل عليه :
https://www.ecssr.ae/wp-content/themes/ecssr-child/split/ELS_AR_145_Preview.pdf

2-حذفاني، نجيم، "العلاقات الصينية الأمريكية بين التنافس والتعاون -فترة ما بعد الحرب الباردة " **أطروحة دكتوراه**. (كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3 ،2011) ،متحصل عليه :
http :biblio.univ-alger.dz/jspui/bitstream/

3-عودة العضايلة، عبد الفلاح،"التنافس الدولي في أسيا الوسطى "،**رسالة ماجستير**.(كلية الآداب،قسم العلوم السياسية،جامعة الشرق الأوسط،2011) متحصل عليه:
https://meu.edu.jo/libraryTheses/58677f08c3d38_1.pdf.

-المواقع:

1-العزاوي، جاسم محمد حاتم ، العلاقات التركية الإيرانية بعد عام 2011، برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية و الاقتصادية ،2019، ، متحصل عليه :https://democraticac.de/wp-content/uploads/2019/05-2011-.pdf

المهداوي، عبد الناصر، تهريب النفط العراقي لإيران مابين المسؤولين والميليشيات، مركز العراق الجديد، 2019، متحصل عليه:
https://www.newiraqcenter.com/archives/5013

2-الضميري، عماد ، تركيا و الشرق الأوسط ،مركز القدس للدراسات السياسية، ص ص 53-57.متحصل عليه:https://top4top.io/f-87kpet1-pdf.html

3-الحاج جاسم،باسم، أسيا الوسطى في ميزان التوتر بين واشنطن وطهران، مركز الروابط للبحوث الدراسات الإستراتيجية،2020، متحصل
عليه:https://rawabetcenter.com/archives/104739

4-إدارة البحوث والدراسات، القوى الداخلية في المجتمع الإيراني (القوىالاقتصادية) المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية،2015، متحصل عليه: https://eipss-eg.org/%D8%A7%D9%84%

5-إيران في العراق : ما مدى النفوذ؟ ، التقرير رقم 38 حول الشرق الأوسط - كرايسز جروب الشرق الأوسط 21 مارس 2005 ، متحصل عليه :

https://www.files.ethz.ch/isn/27457/038_iran_in_iraq_how_much_influence_arab.pdf

6-باكير،علي حسين، العراق في حسابات تركيا الإستراتيجية والتوجهات المستقبلية، مركز الجزيرة للدراسات، 2015. متحصل

عليه:

https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/01/201511895950841529.html

7-مركز سمت للدراسات، وحدة الدراسات التركية، تركيا 2023 ومعاهدة لوزان...أكذوبة صنعها إعلام أردوغان، سبتمبر 2018، متحصل عليه: file:///C:/Users/MICRO/Deskto.pdf

8-مركز البيان للدراسات و التخطيط ، النفط و الغاز في كردستان العراق ، 2018 ، متحصل عليه :http://www.bayancenter.org/2018/08/4740

9-يشيلطاش،مراد، نعمان تيلي،إسماعيل، السياسة الخارجية التركية في ظل التحولات الإقليمية مركز الجزيرة للدراسات، 2013. متحصل عليه:

https://studies.aljazeera.net/sites/default/files/articles/reports-ar/documents/1.pdf

10-العمراني، محمد مصطفى ، كيف استطاعت إيران وتركيا تجاوز صراعات الماضي وخلافات الحاضر إلى تعاون استراتيجي؟!، متحصل عليه:
https://www.raialyoum.com/index.php/

11-الصميدعي، مجاهد ، النفوذ التركي في أسيا الوسطى و التطرف الإسلامي ، 2019، متحصل عليه : https://eeradicalization.com/ar/

12-المنتدى الاقتصادي السوري، الأهمية الإستراتيجية لسوريا "غير المفيدة "، 2017، متحصلعليه:https://www.syrianef.org/articles/view/29

13-الموسوعة السياسية، نظرية الدور في العلاقات الدولية، متحصل عليه:
https://political-encyclopedia.org/dictionary/

14-الحسين، عدنان ، أرقام مثيرة عن النفط السوري ...مستقبل شرق الفرات الخفي ، مركز الجزيرة ، متحصل عليه : https://www.aljazeera.net/ebusiness/2019/11/23/

15-المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية –وحدة الأمن الإقليمي و ثقافة السلام برنامج الدراسات الإيرانية،النفوذ الإيراني في العراق و انعكاساته الإقليمية ، متحصلعليه:
https://www.cia.gov/library/abbottabad-.pdf

16-أسرار النفوذ الإيراني في العراق ، متحصل عليه
https://www.hafryat.com/ar/node/2439:

17-أبو حجر،أحمد، أهم الدول المستوردة للنفط الإيراني.. الصين وتركيا على رأسها، متحصل عليه Dhttps://www.youm7.com/story/2018/5/10.6

18-بشار، يوسف ، حرب الغاز و علاقتها بالأزمة السورية ، 2019 ، متحصل عليه:
https://syriauntold.com/2019/11/02

19-بدوي،تامر، ماذا تعني سوريا بالنسبة لإيران جيو-استراتيجيا؟2013، متحصل عليه:/https://www.noonpost.com/content435

20-حمزة، عبد الرحمان ، الصناعة في إيران ، متحصل عليه:https://hyatok.com/%D8%A7%D9%84%D8%B5%

21-حافز،محمد، حرب أنابيب الغاز: الوجه الأخر للصراع في الشرق الأوسط.. اللعبة الجيوسياسية .2014، متحصل عليه:https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content

22-رحمان،محمد، في ظل العقوبات الأمريكية.. ماذا تعرف عن صناعة السيارات في إيران ؟، متحصل عليه:
https://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2019/8/

23-سلمي،جلال،تركيا: خطوط نقل الطاقة، المعهد المصري للدراسات ،2016، متحصل عليه:
https://eipss-eg.org/wp-content/uploads/2016/12

24-_____،_____ ، خط الأنابيب الإسلامي و الصراع في سوريا ، 2017 ، متحصل عليه :
https://www.noonpost.com/content/18059

25-طرق إيران لتهريب النفط ، **العربية** ، متحصل عليه :
https://www.youtube.com/watch?v=ymtR2MYRA-I

26-مركز الجزيرة للدراسات، عودة إيران إلى أسواق الطاقة ، متحصل عليه :
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/

27-محدود،إسراء، كيف استفادت تركيا من مواردها المائية ؟، متحصل عليه:
-https://turk-post.net/p-94881/

28-مازن خليل إبراهيم ، مشروع أنابيب السلام و أزمة العلاقات التركية السورية ، متحصل عليه: https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=27064

29-مركز الجزيرة للدراسات، عودة إيران إلى أسواق الطاقة ، متحصل عليه :
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/

2/ باللغة الأجنبية:

Dictionaries

-Le petit Larousse. Paris :1995.

-Diana Lia,others, Oxford **advanced learner's dictionary of current English** .8ed. London: oxford university press,2010.

Books:

-Kinga Pasadzy**. Social and Economic Factors in Decision Making under Uncertainty**. Sweden: Linkoping University. 2017.

-Martin Griffiths**, International Relations Theory for The Twenty First Century**. NewYork: Routledge,2007

-Paul Wilkinson, **International Relations: A Very Short Introduction**. New York: Oxford University Press Inc,2007.

-William L. Slayton. Economic **factors in Urban Planning Studies. Washington**: Urban Renewal Service .1966.

-Web Sites

-What are Economic Factor ?, https://www.myaccountingcourse.com/accounting-dictionary/economic-factors.

-

-Allison Taner . Economic factors Impacting Economic Development. https://study.com/academy/lesson/economic-factors-impacting-economic-development.html#lesson

-Almon Leroy Way, **Politics and government: the essentials,**https://www.proconservative.net/

-Dunn MalcdmH ," Donation Compete Economically ?Acritical Comment on prof . Krugman's essay "Competitiveness: ADangerous Obsession"**Intereconomics .**number 24, Dicember1994. http://dx.doi.org/10.10007/

-Michael Mazarr and others, Understanding the Emerging era of International Competition. Santdmonica: **Rand corporation** ,2018, p18. https://www.rand.org/content/dam/rand

*CambridgeDictionnary,https://dictionary.cambridge.org/fr/dictionnaire/anglais/arms-race
-Arms race , https://www.dictionary.com/browse/arms-race

-KhosrowMostofi," Iran History, Culture, People, Facts and Map" **Encyclopaedia Britannica**. April29,2020,.https://www.britannica.com/place/Iran
-Invest in Turkey, 1.invest.gov.tr/ar-SA/sectors/Pages/Agriculture.aspx

-Library of Congress-Federal Researche Division, Country Profile: Iraq, August 2006.
https://www.refworld.org/docid/46f913480.html
-SonerCagaptay, Christina Bache Frida, EgeCansuSacikara, Turkey and the KRG: An Undeclared Economic Commonwealth, The Washington Institute, 2015.
https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/turkey-and-the-krg-an-undeclared-economic-commonwealth
-Republic of Turkey, Ministry of foreign affairs, **Relations between Turkey and Iraq**.
http://www.mfa.gov.tr/relations-between-turkey-and-iraq.en.mfa
-TheMiddle East Institute Viewpoints, Iraq's Petroleum Industry: Unsettled Issues, Special Ed.
https://www.files.ethz.ch/isn/115567/IraqOilVP.pdf
-Maria Lasa Aresti , Oil and Gaz Revenue Sharing in Iraq . Natural resource governance institute, 2016,
https://resourcegovernance.org/sites/default/files/documents/oil-gas-revenue-sharing-iraq.pdf
-Henri Barkey , Turkey and Iraq : The Perils and(Prospects)of Proximity.Washington:United states institute of peace,2005.
https://www.usip.org/sites/default/files/resources/sr141.pdf
-James Jeffrey, Michael Knights, Iraq's Energy Future Lies to the North. The Washington Institute ,2018,
https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/iraqs-energy-future-lies-to-the-north

قائمة الأشكال:

الرقم	عنـــوان الشكـــل	الصفحة
01	شكل يوضح أهم الفروقات بين مصطلح التنافس والمفاهيم المشابهة له	**23**
02	أعمدة بيانية توضح صادرات تركيا من السيارات (بالمليار دولار) (2015-2018)	**60**
03	منحنى يوضح إنتاج الصلب الخام بتركيا (بالمليون طن)(2014-2017)	**62**
04	شكل يوضح إجمالي صادرات الحديد والصلب في تركيا	**63**
05	منحنى يوضح التبادل التجاري بين تركيا والعراق (2011-2018)	**70**
06	منحنى يوضح إنتاج النفط الخام في إيران منذ 2015	**107**

قائمة الخرائط:

الرقم	عنــوان الخريطـــة	الصفحة
01	خريطة توضح الموقع الجغرافي لإيران	**44**
02	خريطة توضح الموقع الجغرافي لتركيا	**53**
03	خريطة توضح الموقع الجغرافي للعراق	**65**
04	خريطة توضح الموقع الجغرافي لسوريا	**78**
05	خريطة توضح حقول إنتاج النفط في سوريا	**81**
06	خريطة توضح خط أنابيب الغاز الإسلامي وخط أنابيب قطر–تركيا	**87**
07	خريطة توضح الموقع الجغرافي لمنطقة أسيا الوسطى	**89**
08	خريطة توضح الموقع الجغرافي لإيران بالنسبة للجمهوريات الإسلامية المجاورة لها	**94**

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الموسومة بـ:**دور العامل الاقتصادي في المنافسة الإقليمية بين كل من إيران وتركيا** إلى تبيان الأهمية التي يضطلع بها العامل الاقتصادي في تفسير التنافس الإقليمي الإيراني–التركي ودوره البارز في توجيه العلاقات بينهما. وذلك من خلال استقصاء أهم المقومات الاقتصادية التي تمتلكها الدولتين، وهي بمثابة المنطلق الأساس الذي مكنهما من الدخول في المنافسة الإقليمية ومن ثم الوقوف على أهداف ومطامح كل دولة على المستوى الإقليمي.

وقد مثلت منطقتي الشرق الأوسط وأسيا الوسطى المجال الجغرافي الذي تجلت من خلاله ملامح المنافسة الإقليمية بشكل واضح، وبخاصة بعد التطورات السياسية لأحداث ما سمي بالربيع العربي أين تحركت السياسات الإقليمية الإيرانية–التركية وفقا للمصالح؛ سعيا منها للسيطرة الإقليمية عن طريق الوصول إلى مصادر الطاقة التي تزخر بها هاتين الدائرتين الجيوسياسيتين واستغلالهما كسوق خصبة لتصدير المنتجات.

وانتهت الدراسة إلى أنه على الرغم من أن التنافس يعتبر الصفة الغالبة التي تطبع العلاقات الإيرانية– التركية؛ لتمثل أقدم العلاقات وأكثرها حركية وتطورا داخل المنظومة الإقليمية، إلا أن التجاور الجغرافي وعامل المصلحة أنتجا بدورهما هامشا من التعاون الاقتصادي بين الدولتين بما يبقى على الطابع المرن والسلمي للتنافس.

Abstract:

This study tagged " The role of the economic factor in the regional competition between Turkey and Iran" aims to highlight the importance of the economic factor in explaining the Turkey-Iranian regional competition and its main role in directing the relations between them, and all that by showing the major economic constituents of each country which is considered the basic premise that enabled them to access he regional competition and appreciating both countries' targets and ambitions on the territorial level.

These two Middle-East and Middle-Asia districts represented the geographical area that showed up the regional competition features clearly, especially after the political maturing to make what is called "Arab Spring"where Turkish and Iranian regional policy have moved following their interests seeking on the territorial dominance by reaching the energy resources that abounded in these geopolitical zones and exploit them as a fertile market to export products.

The study ended up on although the competition is the dominant characteristic marks the Turkish-Iranian relations; to represent the oldest, most dynamic and advanced relations in the entire regional system, the geographical overrun and interest element caused in turn a verge of economic cooperation between both states which keeps the dynamic peaceful character of competition.